الأقليـات ودورهـا في
عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003



تأليف المدرس المساعد

عمر فرحان حمد الجبوري

باحث في النظم السياسية والسياسات العامة

كلية الكتاب الجامعة / قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية



الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي

في العراق بعد عام 2003

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2017/11/5672)

رقم التصنيف:305.8

:المؤلف ومن في حكمه

عمر فرحان الجبوري

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع شركة دار

عمان – الأردن

:عنوان الكتاب

الأقليات ودورها في عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

:الواصفات

الاقليات//التنمية السياسية//العراق//

- يتحمـل المؤلـف كامـل المـسؤولية القانونيـة عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المـصنف عـن رأي دائـرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مـصنفه ولا يعـبر هـذا المـصنف عـن رأي شركـة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-637-55-2

الأقليات ودورها في عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

تأليف المدرس المساعد

عمـر فرحـان حمـد الجبـوري

باحث في النظم السياسية والسياسات العامة

كلية الكتاب الجامعة/قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المقدمة

لا يكاد يخلو بلد من تنوع ديني أو عرقي أو ثقافي داخل نسيجه الإجتماعي، الأمـــر الذي يمكن أن يُحدث مشاكل إذا لم يؤخذ بعين الإعتبـار هـذا التنـوع مـن قبـل النـــظام السياسي القائم، وإذا لم تكرس ثقافة احترام الأقليات من خلال ضمان حقـوقهم الـسياسية والإجتماعيـة، ومحاولـة إدمـاجهما أو انـصهارهم في المجتمـع دون أن يمـس ذلـك مـن معتقداتهما أو ثقافتهما و مما لاشك فيه أن التغاضي عن هذه المهمة من قبـل الدولـة أو فشلها في إيجاد صيغة انسجام بين أطيافها من شأنه أن يحـدث هـوة بـين تلـك الأقليـات وأنظمتها السياسية مما يؤدي إلى انغلاقها وتقوقعها داخل نفسها بدل من أن تنفتح عـلى المجتمع محاولةً خلق هوية موازية لها لهوية الدولة، الأمر الـذي قـد يعـود عـلى الدولـة بالـضرر مـن ناحيـة انـشقاق نـسيجها الإجتماعـي وخلـق ثغـرة للـدول الخارجيـة التـي ربما لديها مصالح في تلـك الدولـة في اتخـاذ مـسألة حقـوق الأقليـات كورقـة ضـغط عـلى تلك الدولة والتي من الممكن أن تتحالف معهـا أقليـة الدولـة كمحاولـة لإنتـزاع حقوقهـا بالقوة.

إن مسألة الأقليات كانت وما تزال في ظـل المجتمعـات المتعـددة مـن القـضايا التـي تتسم بالحدة والخطورة، إذ إنّ إصرار شعب الدولة على تصنيف نفسه في إطـار مجـاميع مختلفة، سواء كانت قومية أو دينية، يؤدي إلى إقرار مـشكلة تـسمى "مـشكلة الأقليـات" وتزداد المشكلة تعقيداً حين يتعامل القائمون عـلى الـسلطة مـع تـداعيات هـذه المـشكلة وكأنها تخص مصير جزء من مجتمعه، بينما القضية هي قضية المجتمع ككل، وإن البحـث عن آلية لتحقيق الانسجام المجتمعي ليس أمراً مقصوراً على أفراد الأقلية، بل هــي قـضية حساسة لا بد من التآلف والتكاتف بين أفراد الأكثرية والأقلية لإيجاد المخرج المناسب لهـا ولغرض تحقيق الاندماج الاجتماعي.

وعلى الرغم من أنّ المفترض أن يتمتع أبناء الأقلية بالمساواة مع الأفراد المنتمين إلى الأغلبية، في الحقوق والواجبات كافة، إلا أن الأقلية دائماً ما تكون محلاً للإقصاء والتهميش وممارسة العنف وربما الإبعاد القسري، وهنا نكون أمام إشكالية تستوجب البحث عن حلول مناسبة.

إن ثمة حقيقة يتفق عليها الكل وهي سمة التعدد والتنوع البشري التي تحيياها الشعوب والمجتمعات، أو ما يطلق عليها بالصفة الفسيفسائية للشعوب، ففي العديد من الدول والمناطق في العالم هناك جماعات بشرية مختلفة فيما بينها كل منها تحاول إثبات وجودها عن طريق الحفاظ على موروثها التاريخي والعقائدي وتسعى لإثبات تمايزها عن باقي المجتمع، ويصطلح على هذه الجماعات البشرية بالأقليات.

ويعد العراق أحدُ هذه الدول التي يتسم مجتمعه بالتعدد والتنوع، هذا التعدد غالباً ما يشكل عاملا أساسيا من عوامل الجدل السياسي غير المحسوم على الساحة السياسية الوطنية، لما له من تأثيرات متعددة الأوجه على الاستقرار في البلاد بل وحتى وحدتها واندماجها الوطني. فيمكن الإشارة إلى أنّ بعضاً من هذه الأقليات قد تكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي في البلد، نتيجة العديد من العوامل الداخلية التي تتمثل في عملية الإقصاء والتهميش وانتهاك للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك حينما تتدخل عوامل خارجية، كسعي بعض الدول إلى الشروع بالتدخل لصالح تلك الأقلية، لأسباب متباينة، قد تكون تأريخية أو سياسية أو دينية أو قومية أو مصلحية، وهنا تأخذ قضية الأقلية بعداً آخر بالتأثير على سلم وأمن الدولة ومن ثم تكون مصدراً في زعزعة الاستقرار السياسي.

ومن هنا يمكن تصور مدى الآثار السلبية التي قد تنطوي على إهمال حقوق الأقليات والإقصاء والتهميش الذي يقع عليها، وبالتالي يبرز دور الأقليات كلاعب أساسي في زعزعة الاستقرار السياسي للبلد، إذن فموضوع الأقليات يجب أن يؤخذ على محمل الجد والأهمية، لما لذلك من علاقة وثيقة بوحدة الدولة وتماسك سكانها والحفاظ على أمنها واستقرارها.



الفصل الأول

مفهوم الأقلية والاستقرار السياسي

الفصل الأول

مفهوم الأقلية والاستقرار السياسي

تُعد مسألة الأقليات ذات طبيعة عالمية، بمعنى عدم اقتصارها على دولة أو قارة معينة بأنها كذلك ليست بالحديثة أو المستحدثة وإنما هي مسألة قديمة وحديثة في آن واحد فهي جديدة بإلحاحها المستمر على التحليل السياسي نظراً لارتباطها بمسائل كثيرة أهمها الاستقرار السياسي للدول التي تتواجد فيها أعداد كبيرة من الأقليات.

لذلك فمسألة الأقليات تظهر وكأنها سنةٌ دأبت عليها مختلف الحضارات، وواقعاً ظل يلازم تطورها وفي الوقت نفسه حملت اختلافات لم يحتمل أي طرف قبولها ونمت في ظل هذا التناقض، وقد أصبح من الضروري التعايش في ظل الاختلاف الذي حملته الأقليات، وذلك بسبب استحالة الإبقاء على فكرة التعصب التي لم تفد أي طرف وساهمت في خسائر بشرية كبيرة.

وفي ظل الدولة الحديثة ومن أجل التعامل مع التنوع والتعدد داخل الدولة، والتوفيق بين انتماء الشخص لأقلية معينة في إطار الولاء للوطن، أصبحت الأقليات منصوصاً عليها في الدساتير بالنسبة للدول التي تحوي مجتمعاتها على فسيفساء قومي وديني وغيرها، كما هو عليه الحال في العراق، ومن هنا نتحدث عن الأقلية كظاهرة شديدة التعقيد ومتعددة الأوجه، تُخلف نتائج على استقرار الدول بحسب الفهم السائد للظاهرة، وطريقة التعامل مع الاقليات. وبالتالي سوف يتم التطرق في هذا الفصل أن نسلط الضوء على مفهوم الأقلية والاستقرار السياسي من خلال مبحثين: حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الأقلية والمفاهيم المرتبطة بها، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الاستقرار السياسي.

المبحث الأول

مفهوم الأقلية والمفاهيم المرتبطة بها

يعد مصطلح الأقلية من المصطلحات التي راجت في عصرنا إذ أصبح له بعد سياسي وإجتماعي وقانوني نتيجة لما حدث على أرض الواقع من إختلاط بين الامم والشعوب وتمازجها بسبب وجود هجرة الأفراد والجماعات من بلد إلى بلد ومن قارة إلى أُخرى، نتيجة لتوفر المغريات والأسباب فإذا بالجماعات الأصلية تتواجد إلى جانبها جماعات مغايرة لها ممن هاجر إليها، فتشاركها الحياة في وجوهها المختلفة، وتحدث في تلك المشاركة نوع من الاحتكاك يسفر عن نوع من الإضطرابات التي تطلب لها حلول اجتماعية وسياسية فكان ذلك من أسباب تزايد وانتشار مصطلح الأقلية من ذلك سوف يتضمن المبحث ثلاث مطالب: يتناول المطلب الأول مفهوم الأقلية لغةً واصطلاحاً، ويتناول المطلب الثاني علاقة مفهوم الأقلية بالمفاهيم المرتبطة بها، أما المطلب الثالث فقد تناول تصنيف الأقليات.

المطلب الأول: مفهوم الأقلية لغةً وإصطلاحاً

مع الصعوبات التي تعتري تحديد مفهوم الأقلية أو وضع تعريف محدد لها، تبرز اختلافات الباحثين والخبراء في ذلك الجانب. لكن الحاجة الملحة دفعت إلى وضع تعريف للأقليات مع تحديد المعايير التي يمكن الاستدلال بها.

الفرع الأول: مفهوم الأقلية لغةً

الأقلية من (قَلَّ) هي خلاف الأكثرية[1]، والجمع: أقليات، طائفة من النـاس تجمعهـم رابطة اللغة أو الدين أو الجنسية ويعيشون مع طائفةٍ أُخرى أعظم شأناً وأكثر عدداً[2].

وقد ورد لفظ (قَلَّ) واشتقاقاته في أكثر من موضع من القرآن الكريم، وعادةً ما كـان يرد مقروناً بالكثرة، ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْـهُ أَوْ كَـثُرَ﴾ [3]،﴿ فَـسَيَعْلَمُونَ مَـنْ أَضْـعَفُ نَـاصِراً وَأَقَـلُّ عَدَداً﴾ [4].

والقلة قد يُراد بها العدم والنفي كما في قولهم: أقل الرجل كـذا، وقليـل مـن الرجـال يقول ذلك، وقليلة من النساء أي لا يقول، أي لا يقول بهِ أحد، ويجـوز أن تكـون المبالغـة في القلة كناية عن العدم بناءً على أن القليل إذا بولغ فيه يستتبعهُ العدم[5].

الفرع الثاني: مفهوم الأقلية اصطلاحاً

مصطلح الأقلية في استخداماتها الثقافية والاجتماعية الحديثة والمعـاصرة، مصطلح وافد من المفاهيم الغربية التي وفدت إلى واقعنا الثقافي والاجتماعـي منذ الاحتكاك بين حضارتنا الإسـلامية والحـضارة الغربيـة في العـصر الحـديث

---

1 ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالـلـه عـلي الكبـير وآخـرون، المجلـد4، دار المعـارف، القـاهرة، 1981، ص3726.

2 جبران مسعود، معجم الرائد، ط7، دار العلوم للملامين، لبنان، 1992، ص109.

3 سورة النساء، الآية (7).

4 سورة الجن، الآية (24).

5 نقلاً عن: فلة زردومي، فقه السياسة الشرعية للأقليات المسلمة، كلية العلوم الاجتماعية والعلـوم الاسـلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة ، الجزائر، 2006، ص25.

لذلك هو مصطلح محمل بالمعاني والظلال (العنصرية _ الاثنية _ والعرقية) التي إرتبط بها في الثقافة الغربية، عندما استخدم للتعبير عن ((الأفراد الذين يعدون أنفسهم أو يعدهم الآخرون مشتركين في بعض السمات والخصائص التي تميزهم عن بعض التجمعات الأُخرى في مجتمع يستطيعون في إطاره تطوير سلوكهم الثقافي الخاص))[1].

والأقلية مجموعة تضم أقل من نصف مجموع أعضاء مجموعة أكبر منها، وفي المجتمع يصف المصطلح بأنه مجموعة عرقية أو أقليمية أو دينية أو غيرها تمتلك هوية مميزة، ويتفوق عليها كثيراً في العدد بقيمة السكان، أو هي جماعة فرعية تعيش بين جماعة أكبر، وتُكون مجتمعاً تربطهُ ملامح تميزه عن المحيط الاجتماعي حولهُ، وتعد نفسها مجتمعاً يعاني من تسلط مجموعة تتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى وامتيازات أعظم تهدف إلى حرمان الأقلية من ممارسة كاملة لمختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية [2].

والأقلية لدى بعضهم هي مجموعة فرعية ضمن المجتمع الأكبر والتي يكون لها أفراد يخضعون للإعاقة بشتى أشكالها من تمييز وتحيُزٌ وفصلٌ عنصري، أو الإضطهاد على يد مجموعة فرعية أُخرى، وعادة ما يسمى بالأغلبية، أو هم أولئك الذين بسبب الفوارق الاجتماعية والمادية والثقافية يعدون أنفسهم جماعة على حدة من هذا الجماعات الأُخرى، ومحرومين من فرص معينة أو مُبعدين

1 محمد عمارة، الاسلام والأقليات الماضي .. والحاضر.. والمستقبل ، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003 ، ص7 .

2 مفهوم الأقلية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A9

عن كامل المشاركة في الحياة الوطنية[1]. كما يـشار إليها عـلى أنها تلـك الجماعـات التـي تمتلك تفـضيلات مختلفـة عـن غالبيـة الـسكان، أو هـي مجموعـات ذات أصـول ثقافيـة ومجتمعية مختلفة، أو هم أولئك الأفراد الذين تكون لهم خلفية عرقية مختلفة عن بقية السكان[2].

وتعرف موسوعة السياسة الأقلية بأنها "مجموعة من سكان قطر أو اقليم أو دولة مـا تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي واللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسياً أو طبقيـاً متميـزا"[3]، والأقليـة كـما وردت في معجـم المـصطلحات الـسياسية فهـي "جماعة بشرية تشترك في مجموعة روابط كالدين واللغة والـروابط الإقليميـة، ينـشأ لـدى أفرادها الوعي بالاختلاف عن الأخرين، وتسعى إلى إنماء أو استعادة أو الاحتفاظ بشخصية سياسية على أساس عرقي أو إقليمي[4]. وقد عرفـت الموسـوعة البريطانيـة الأقليـات "بأنهـا جماعات من الأقوام الذين يتمايـزون عرقيـاً، دينيـاً، لغويـاً، أو قوميـاً عـن بقيـة الأفـراد في المجتمع الذين يعيشون فيه"، وكذلك الموسوعة الفرنسية لاروس التي عرفتهـا "بأنهـا تلـك

1 Naira Marmaryan، Minority Concept and Related issues، Scientific University of Russia، volume 49، Series 5.2، 2010، p3.

2 Martin Kahanec and other، Ethnic in the European Union: An Overview، Institute for the Study of Labor ، University of Bologna ،December 2010، p5.

3 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة علم السياسة، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسـات والنـشر، بـيروت، 1979، ص245.

4 نقلاً عن: توفيق نجم، الأقليات الاثنية وحق تقرير المصير تفكيك الدولة أم الاعتراف بالهوية، المجلة العلمية لكلية الحقوق، العدد 1، المجلد14، جامعة النهرين، العراق، 2012، ص3 .

التي تكون اقل هيمنة من الناحية العددية بحيث لا يكون لها إلا القليل من الاصوات[1].

عرف الفقيه القانوني الإيطالي (فرانسيسكو كابونوري) الأقلية بأنها "جماعة أو مجموعة من الأفراد من الناحية العددية أقل عدداً من بقية سكان البلاد لها خصائص ثقافية وتاريخية ودينية ولغوية متميزة عن بقية السكان"[2]. وتعرفها الموسوعة الأمريكية بأنها "جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسهُ، وتمتلك قدراً من القوة والنفوذ وتمارس عدداً أقل من الحقوق ومقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يُحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بإمتيازات مواطني الدرجة الأولى"، وتصفها مسودة الاتفاقية الأوروبية لحماية الأقليات بأنها "جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقياً أو لغوياً أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على إستمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم"[3]. أو هي تلك الجماعات المتواجدة داخل المجتمعات والتي يمارس ضدهم التمييز والتهميش[4].

1 نقلاً عن: موفق محمد، مفهوم الأقلية وتعريفها في المواثيق الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3168، العراق، 2010.

2 نقلاً عن: عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص81.

3 الأمازينغ ومفهوم الأقلية، قسم البحوث والدراسات، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5ec40869-9801-430a-bc28-cc41a7fac58c

4 Ulrike Sehuerkens ،Ethnic ،Racial and Religious Minorities ،Focle des Hautes Ftudes en Sciences Sociales ،vol 5 ، Paris ،France ،Date (None) ،p2.

الفرع الثالث: المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم الأقلية

وقد اعتمد الدارسون على مجموعة من المعايير والاتجاهات في تعريفهم للأقلية نوردها لأهميتها وهي:

أولاً- المعيار العددي

وينحو أنصار هذا المعيار في تعريفهم للأقلية إلى التركيز على معيار العدد، فإعتبار جماعة ما أقلية أم لا، يتحدد في ضوء نسبة الكم البشري لهذه الجماعة إزاء الكم البشري لباقي المجتمع. إذن فالأقلية عند أنصار هذا الاتجاه لاتُعد أن تكون جماعة عرقية متميزة عن غالبية السكان في مجتمعها بصدد أيٌ من المقومات الذاتية العرقية كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين أو غير ذلك من المقومات، إذن فالأقلية مما تقدم هي الجماعة ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها[1].

إلا أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة تواجد مجموعات مختلفة داخل دولة ما مع عدم تمتع أي منها بصفة الأغلبية، حيث تضطر تلك المجموعات إلى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أُخرى أو مجموعة أقليات كما هو الحال في لبنان، وهذا يفقد المعيار العددي صدقيته إلى حد ما[2].

ويعد هذا الاتجاه هو الاتجاه التقليدي فيما يتصل بتعريف الأقلية، والأقلية لديهم هي "مجموعة من السكان لديهم عادةً جنسية الدولة غير أنهم يعيشون

---

1 احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، 2001، ص152.

2 بشير شايب مجدوب، مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2011، ص18.

بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات"[1].

ثانياً- معيار الفاعلية

وينحو أنصار هذا الإتجاه في تعريفاتهم لجماعة الأقلية إلى التركيز في معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة، وتعد الأقلية - لديهم - كل جماعة عرقية مستضعفة (أو مقهورة) من الناحية السياسية، ومتجاوز على حقوقها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بغض النظر عن أعداد أفراد هذه الجماعة، حتى ولو كانوا يمثلون أغلبية عددية إزاء ما عداهم من أفراد مجتمعهم[2]. ويستدلون بذلك بوضع الهنود الحمر في أمريكا في بداية الغزو الأوروبي لها وكذلك الزنوج في جنوب أفريقيا أيام حكم البيض العنصري، واعتماد الفاعلية لا يخلو من الانتقاد، ففي بلجيكا مثلا الفرانكفونيين الذين يشكلون حوالي أربعون بالمائة 40% من عدد السكان وهم بذلك في حكم الأقلية بالمعيار العددي، لكن التشريعات البلجيكية منحتهم امتيازات جعلتهم في وضع المهيمن على حساب الفلامون، إلا أن الفيدرالية أعطت أيضاً امتيازات لجماعة الفلامون مما جعلها أيضاً في وضع المهيمن إلى جانب الأقلية الفرانكفونية، ونتج عن هذا الوضع ما يسمى بالهيمنة المشتركة co-dominance[3].

ويُعرف أصحاب هذا الإتجاه الأقلية بأنها "هي كل جماعة لا تسيطر ولا تهيمن على جماعة أُخرى وتتمتع بجنسية تلك الدولة، إلا أنها تختلف عن باقي

1 احمد وهبان، المصدر السابق، ص153.

2 احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص158.

3 بشير شايب مجدوب، مصدر سبق ذكره، ص19.

السكان في لغتها وجنسيتها ودينها، وتسعى إلى حماية ثقافتها وترقية لغتها والمحافظة على تقاليدها، ويُعرفونها أيضاً بأنها "هي مجموعة يتشارك أعضاؤها في واحد أو أكثر من الخصائص الثقافية أو الجنسية، وفي عدد من المصالح ولديهم الوعي التام بواقعهم وتمايزهم عن باقي السكان وهم متضامنون في مواجهة مصيرهم"[1].

ثالثاً- معيار عدم هيمنتها

لا بد من أن تكون الأقلية في وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها، فهناك أقليات مهيمنة لا تحتاج إلى حماية (كما كان وضع البيض في جنوب أفريقيا واليهود في إسرائيل والصرب في البوسنة وكوسوفا والبيض في زيمبابوي)، بل إن بعض الأقليات المهيمنة تنتهك بشكل جسيم في بعض الأحيان مبادئ المساواة وعدم التمييز، والتعبير عن إرادة الشعب، كما هو منصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان[2].

رابعاً- معيار المواقف الفردية

لأفراد الأقلية سبيلان للتعبير عن هويتهم: الأول هو مشاركة الجماعة رغبتها القومية في الحفاظ على خصائصها، الثانية التعبير عن الهوية "أي ممارسة الإختيار بين الإنتماء إلى الأقلية أو عدمه"، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج في أغلبية السكان وهذا حقه، ولا يجوز للأقلية أو الأغلبية وضع العراقيل في

1 المصدر نفسه، ص20.

2 صلاح عبد العاطي، الأقليات وحقوق الانسان في المجتمع العربي، مجلة الحوار المتمدن، العدد1590، العراق، 2009.

طريقهم، وبعضهم الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتي أو تقرير المصير إذا كانت أوضاعه مهيأة[1].

وهناك تعريف لعلهُ الأشمل من هذه التعاريف في هذا الصدد وهو أن الأقلية ((هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالباً ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني الكثير منها من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية))[2].

وبعد عرض العديد من التعاريف، وكذلك ما تم تداولهُ من مفاهيم للأقلية ضمن المعايير والاتجاهات أعلاه، تجدر الإشارة إلى معايير أُخرى في تعريف الأقلية وهي:

- معيار المشاعر أي مدى إحساس هذه الجماعة بالشعور "الأقلوي" الذي يكون مصدره شعور هؤلاء بالتمييز في الواقع الذي يحدث نتيجة ظروف تاريخية معينة يمكن تجاوزها.
- معيار الادراك للاختلاف وبهذا الصدد يقول الدكتور حيدر إبراهيم "إدراك أفراد الأقليات لهذا التباين... ذلك الإدراك الذي يهيئ لظهور مفهوم "النحن" أو "الأنا الجمعي" ليُعبر به أفراد الجماعة عن أنفسهم، و "هم" كي يشير أفراد الجماعة إلى أولئك الذين ينتسبون إلى

---

1 صلاح عبد العاطي، مصدر سبق ذكره.

2 احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص176 .

الجماعات الأُخرى التي تشاركهم مجتمعهم، فهي جماعة مجتمعة متميزة تتمتع بثقافة مستقلة نسبياً ولها شعور تضامني داخلي يوحدها حول مواصفاتها الثقافية[1].

- معيار التمايز عن الأغلبية وتعريف الاقلية وفق هذا المعيار هو جزء من سكان دولة معينة مع اختلافها عن باقي السكان من حيث امتلاكها لخصوصيات معينة، كما أن الأغلبية تراها بصورة مختلفة أو تعترف لها بمكانة خاصة مجتمعياً[2]. ويؤكد برهان غليون على أن التمايز هو الطابع التاريخي والمنطقي لوجود كل أقلية اجتماعية وإلا فقدت كونها أقلية: وإذا كنا نعترف أن هناك أقليات فلأننا نعترف أن هناك داخل الجماعة الكبرى جماعات لها فعلاً تقاليد متميزة نسبياً عن الجماعة الكبرى وليس لنا أن نطالبها بالتخلي عن هذا التمايز الثقافي دون أن نلغي حقنا في أن يكون لدينا ذاتية ثقافية[3].

المطلب الثاني: علاقة مفهوم الأقلية بالمفاهيم المرتبطة بها

يرتبط مفهوم الأقلية ببعض المفاهيم والمصطلحات التي تستعمل عند التطرق إليه، كما تستعمل في الحالات الأُخرى لتوضيحه أكثر، أو التي تكون أساساً من المفاهيم الفرعية التي تدل على مفهوم الأقلية، وهي كالآتي:

---

1 إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص21-22.

2 إيدابير أحمد، مصدر سبق ذكره، ص21.

3 برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص19.

الفرع الأول: القومية

قبل الخوض في تعريف مفهوم القومية لابد من الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد تعددت تعريفاته وذلك لتعدد الباحثين الذين خاضوا في هذا المفهوم، ومصطلح القومية كان قد تشكل، شيئاً فشيئاً، على مر القرون من الزمن، وأن القرون الوسطى كانت قد شهدت بعض مظاهر الشعور القومي، ولكن هذا الشعور كان يبدو كرد فعل على تهديد خارجي أكثر منه كقناعة واعية وثابتة، وفي النظام الفرنسي القديم كانت فكرة الدولة هي التي تُغيب فكرة القومية، حتى عادت فكرة القومية إلى البروز في القرن الثامن عشر في نظرية "العقد الاجتماعي" لروسو، اذن فمصطلح القومية حديث النشأة لم يظهر في المعاجم إلا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

والقومية مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، وثمة من يقول بأن للقومية مفهومين أحدهما اجتماعي والأخر سياسي، فالمفهوم الاجتماعي كيان القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن اجتماعي يتحد أفراده في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، ويتمثل هذا في الأمة. أما المفهوم السياسي للقومية فهو ينصرف إلى أن القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في أن تُنظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، وأن تنظم كيانها القومي تنظيماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بما يحقق شخصيتها القومية[2].

---

1 عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة علم السياسة ، ج4، ط1، مصدر سبق ذكره، ص892.

2 احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص52.

وتقسم القومية إلى: قومية مدنية وقومية عرقية وهناك اختلاف بينهما، فالأولى تؤدي دوراً أساسياً إيجابياً، بينما القومية العرقية قد تؤدي دوراً اساسياً إيجابياً وسلبياً، فالقومية المدنية ترتكز في تكوين الأمة ككل دون الأخذ بعين الاعتبار السلالة واللون واللغة والأثنية، أما القومية العرقية فالاعتقاد ساري بأنها ساهمت في تكوين ألمانيا كدولة، فالقومية الألمانية اعتمدت على رابطة الدم ولم تعتمد على التطور السياسي مثل القومية المدنية، لأن المواطنة في ألمانيا كانت مبنية على أسس عرقية ولهذا فالوعي العرقي كان مبنياً على رابطة الدم قبل الوعي المدني[1].

الفرع الثاني: العرقية

العرقية هي الاعتقاد بأن العرق هو العامل الأكثر فعالية في تكوين السمات والمواهب البشرية وإن الفروق العرقية تُولد امتيازاً فطرياً عند عرق بعينه، ولم تظهر العرقية بمعناها المتعصب إلاّ في القرن التاسع عشر مع انتشار الاستعمار بمعناه الحديث، وبدأ التمييز بين العرق الأبيض والأسود والأصفر، وبدأ الحديث عن الاشكال العرقية المتميزة عما سواها مثل النازية والصهيونية والبيض الخ...[2].

وفيما يتعلق بمفهوم العرقية، فقد جادل غليزر وموينيهان على أن "العرقية تبدو مصطلحاً جديداً"، في السبعينات من القرن الماضي، وأشارا إلى حقيقة أن أول ظهور للكلمة بالقاموس جاء في قاموس أكسفورد الإنكليزية العام

1 مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص20.

2 إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان ، كتب عربية للتوزيع والنشر، مكان نشر (بلا)، 2006، ص330.

1972، ويعزى أول استخدام لها إلى عالم الاجتماع الإنكليزي "ديفيد رايزمان" العام 1953، وكلمة "عرقي"، مشتقة من الكلمة الإغريقية "إثنو" (والمشتقة بدورها من كلمة إثنيكوز)، ومعناها في الأصل "وثني"، استخدمت بهذا المعنى بالإنكليزية منذ أواسط القرن الرابع عشر حتى القرن التاسع عشر، عندما بدأت تشير تدريجياً إلى خصائص "عنصرية" في الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت كلمة "العرقيات" لتستخدم في فترة الحرب العالمية الثانية ككلمة مهذبة للإشارة إلى اليهود، الإيطاليين، الإيرلنديين والناس الأخرين ممن اعتبروا بمستوى أدنى بالنسبة للجماعة المهيمنة ذات الأصل الإنكليزي[1].

وهناك اختلاف بين الباحثين المهتمين بالدراسات الاجتماعية ولا سيما الأنثروبولوجيا منها ما يتصل بمفهوم الجماعة العرقية فثمة من يقول إنّ الجماعة العرقية هي ذاتها الجماعة السلالية، وثمة من يستخدم مفهوم الجماعة العرقية كمرادف لمفهوم الامة، وذلك فضلاً عن أنّ فريقا يعتد به من الباحثين في دروب الظواهر الاجتماعية لا يرى ثمة تبايناً في المدلول بين عبارة الجماعة العرقية لفظة الأقلية، غير أنّ الخلاف على أشده بين باحثي هذا الفريق، لا بصدد تعريف الأقلية فحسب وإنّما كذلك بخصوص تسميتها فثمة من يكتفي بلفظة الأقلية للدلالة عليها، وثمة من يطلق عليها الأقلية القومية في حين أن ثمة من يستخدم عبارة الأقلية العرقية كي يشير اليها[2].

---

1 توماس هايلاند إريكسن، العرقية القومية "وجهات نظر أنثروبولوجية"، ترجمة لاهاي عبد الحسين، عالم المعرفة، الكويت، 2012، ص11-12.

2 محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم(النموذج الماليزي الامريكي)، مركز التنوع للدراسات، تاريخ نشر (بلا) ، ص11.

والعرقية اصطلاحاً هي جماعة سكانية تختلف عن باقي السكان بفـوارق بيولوجيـة، غالباً ما تستشعر هذه الجماعة بأنها معزولة لا لسبب واضح سوى أنّها ترى أنها أقليـة في عددها إتجاه الجماعة الأقلية[1].

وتنتشر الأقليات العرقية في العديد من الـدول فـالمجتمع الأفغـاني يتكـون مـن ثمـانيَ جماعات عرقية سلالية وهي "جماعة البشتون" وتمثل الأغلبية، وجماعة الطاجيـك وتمثـل كبرى الأقليات وينحدر أفرادها من أصول إيرانية، والأوزبك وينحدرون من أسيا الوسـطى والقوقاز، والهزارة التي تنحدر من أصل تتري مغولي فضلاً عن إلى النورسـتاني، والبلوتـشي، والقرجيز والتركمان[2].

الفرع الثالث: الإثنية

من الناحية اللغوية لفظ الأثنية (Ethnecity) مشتقة من الكلمة اليونانيـة (Ethnos)، والإثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الـذين لم يتبنـوا النظـام السياسي والاجتماعي لدولة المدينة، والأثنيون عند اليونـانيون القـدامى هـم أفـراد مبعـدون عن ثقافتهم، لكنهم غير مشمولين داخـل دولـة المدينـة بالعـادات الكنـسية، ويقـصد كـذلك بالإثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين، أما من الناحية الاصطلاحية فقـد ظهـر المـصطلح متـأخراً في المعجـم العلمـي عـام 1896 عنـد "فـاشي دو لابـوج" مؤلـف كتـاب التـصنيفات الاجتماعية، ويعد جورج "مونتوندون" هو أول من استعمل مصطلح "الإثنية" والذي يعـدها

---

1 موساوي عبد الحليم، المركـز القـانوني للأقليـات في القـانون الـدولي لحقـوق الانـسان، رسـالة ماجـستير غـير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2008، ص34.

2 الطاهر بن احمد، حماية الأقليات في ظل النزاعات المسلحة بـين الفقـه الجنـائي الإسـلامي والقـانون الـدولي الإنساني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعـة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص47.

تجمعاً طبيعياً يتضمن كل الخصائص الإنسانية وميز بينها وبين القومية، فيما عمل "ليـود واغنير" على تطوير المصطلح عام 1941[1].

والجماعة الإثنية هي ((جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين، وهي تختلف عن الجماعات الأُخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغير، وترتبط تلك الخصائص إرتباطاً جوهرياً بالقـدرات أو الكفـاءات الذهنيـة أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العـضوية التـي يمكـن تحديـدها اجتماعياً عـلى أسـاس ثقافي))[2]. وتعني أيضاً مجتمعـاً بـشرياً لـه أسـلوب حيـاة مميـز يـرتبط بـروابط الانـتماء القومي، له إطاره الثقـافي والحـضاري المتمثـل في الهويـة الثقافيـة المميـزة، ويـشعر هـذا الكيان البشري بذاتيتهُ إزاء الجماعات الأُخرى، وأفراد الجماعة واعـون بمقومـات ذاتيـتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة، وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية للجماعة وتوفر روح الجماعة بين أفرادها، الأمـر الـذي يؤدي إلى الولاء والانتماء وبالتالي تماسك الجماعـة ووحـدتها، حيـث يتولـد الـوعي الإثنـي لدى أفراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات الإثنية الأُخرى التـي تتواجـد معهـا في ذات المجتمع[3].

---

1 سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير غـير منـشورة، كليـة الحقـوق والعلـوم الـسياسية، جامعـة منتـوري – قـسنطينة، الجزائر، 2010، ص14.

2 سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1982، ص7.

3 سمية بلعيد، مصدر سبق ذكره ، ص19.

الفرع الرابع: الأمة

مفهوم الأمة قد تعددت تعريفاته، وتجدر الإشارة إلى استخدام الأنجلوساكسون لفظتي امة "NATION" ودولة "STATE" كمصطلحين مترادفين فالأمة لديهم ليست إلاّ كياناً يتمتع بالاستقلال وينطوي على تجمع بشري وإقليم وحكومة شأنها شأن الدولة[1].

والحق أن هذا الخلط بين مفهوم الأُمة والدولة يعد أمراً غير مقبول، فهناك اختلاف واضح فالعوامل المُهيئة لقيام الدولة تتمثل في التجمع البشري والإقليم والسلطة السياسية، وهنا تختلف الأمة عن الدولة، حيث إنّ توافر ركني التجمع البشري والإقليم يعد أمراً ضرورياً لوجود كل منهما، وعلى حين يقتضي قيام الدولة وجود ركن ثالث هو السلطة السياسية فإن هذا الركن لا يعد من مقتضيات وجود الأُمة، كذلك فإنهُ من اللازم أن يتجانس أفراد التجمع البشري المكون للأمة بينما لا يشترط التجانس في شعب الدولة، ذلك بأن الدولة قد تكون قاصرة على أمة واحدة إعمالاً لمبدأ القوميات، كما قد تضم الدولة الواحدة عديداً من أمم وذلك حال الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك فضلاً عن أنهُ قد توجد أمة بدون دولة مثل الأمة البولندية أثناء الحرب العالمية الثانية[2]. ولكن أحياناً تكون الأمة قائمة في إطار دولة واحدة فيحصل التطابق بينهما. ومصطلح الأمة "NATION" مشتق من الكلمة الإغريقية "NATIO" وهي بدورها من "NATUS" والتي تعني الولادة، وتشمل علاقة دموية مشتركة،

1 إيدابير أحمد ، مصدر سبق ذكره، ص25.

2 احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص57.

فبعض الصفات والمميزات الخاصة بالأمة هي ارتباطها العرقي أي هناك علاقة وطيدة بين الأمة والعرقية[1].

ومن جهة أُخرى فهناك من يُعرف الأمة بأنها جماعة بشرية متجانسة في الجنس واللغة والدين، ولكن تكوين الأمة لا يستدعي توفر هذا العامل والمتمثل في التجانس، إذ إنّ وحدة الأصل والجنس مثلاً غير متوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ووحدة اللغة التي تعد من أهم عناصر تكوين الأمة ليست قائمة في سويسرا، كما أن وحدة الدين لم تكفِ للإبقاء على الوحدة بين النرويجيين والسويديين، فضلاً عن أنّ الاختلافات الدينية قد شكلت عائقاً أمام قيام الوحدة الألمانية[2].

وكذلك تعرف الأمة أنها "مجموع الأفراد من سلف وخلف على مدى الأجيال الذين يشتركون في الإحساس بصفات واحدة تفضي إلى حالة الضمير القومي فيشكلون تبعاً لذلك وحدة جماعية تشعر بتميزها إزاء ما عداها من الجماعات الإنسانية، وبما تنطوي عليه من روابط وواجبات يحكمها الضمير القومي، تتمثل أكثر ما يكون فيما يفضي إليه هذا الضمير من تضامن القوميين فيما بينهم من أجل إذكاء الشعور القومي، والدفع به نحو تطلعاته الذاتية[3].

المطلب الثالث :تصنيف الأقليات

من أجل تصنيف الأقليات، نجد هناك العديد من الإتجاهات المختلفة والمتباينة التي صنفت الأقليات، هذا الاختلاف في التصنيف يرجع إلى الاختلاف في الأسس التي يعتمد عليها الباحثون في التصنيف.

---

1 مرابط رابح، مصدر سبق ذكره ، ص18.

2 إيدابير أحمد، مصدر سبق ذكره ، ص25.

3 المصدر نفسه، ص26.

فالجماعات العرقية تختلف عن بعضها بعضاً من خلال العديد من الخصائص، منها ما هو مرتبط بالذاتية كالسلالة والدين واللغة، وأُخرى مرتبطة بالمولد والنشأة لهذه الجماعات، ومنها ما هو مرتبط بالوضع الاجتماعي والسياسي لهذه الجماعات، إذن لا يمكن الاعتماد على معيار واحد في تصنيف الأقليات.

وقد ركز أغلب الباحثين في معيار الصفات المميزة للجماعة في تصنيف الأقليات، ويسمى لدى بعضهم بمعيار المقومات الذاتية، والذي يقصد بِهِ تلك الخصائص والصفات التي تميز جماعة معينة عن الجماعات الأُخرى، والتي تلازمها عند الإشارة اليها وتتمثل بالأساس في السلالة، الدين، واللغة... الخ، ولهذا قد يشترك أفراد جماعة ما في واحد أو أكثر من هذه الخصائص، فنجد، أقلية عرقية، أقلية دينية، أقلية لغوية... إلخ، كما لخص باحثون أخرون هذا المعيار في: المعيار الثقافي، وأكد بعضهم على أن " المحتوى الثقافي هو أحد المداخل المتاحة لتصنيف الأقليات" وبمقوماته المختلفة اللغوية والدينية والعرقية والقومية[1].

وعليه فإنّ الاتجاهات المعتمدة في تصنيف الأقليات تتمثل في إتجاهين وهما كالآتي:

الفرع الأول: الإتجاه الذي يستند أنصاره في تصنيفهم للأقليات إلى المقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين. وهي على النحو التالي:

1 إيدابير أحمد، مصدر سبق ذكره، ص36.

أولاً: الجماعات السلالية

وهي جماعة فرعية من الناس، تملك مجموعة محددة من الصفات الجسمية التي تعود إلى أصل جيني، وهذه الصفات تميز الجماعة الفرعية عن غيرها من الجماعات الأُخرى، وغالباً ما تسكن الجماعة البشرية التي تحمل هذه الصفات في منطقة جغرافية تكون واضحة المعالم نسبياً[1].

ويقوم هذا التصنيف على اعتقاد أن هناك نقاءً سلالياً بين الجماعات البشرية وداخل كل منها، والأهم من ذلك أن الاختلافات الجسدية الفيزيقية بين الأفراد – بحسب هذا النمط من أنماط التصنيف – تؤدي إلى اختلافات قيمية غير مادية تتعلق بدرجة نشاط وانضباط الجماعة، ودرجة ذكاء الأفراد وكفاءتهم، بل وطبيعته الاخلاقية ويرتبط هذا النمط من التصنيف أيضاً باعتقاد الجماعات أو بالأحرى بعض الجماعات بسموها على غيرها من الجماعات[2].

وتنتشر الجماعات السلالية في عديد من مجتمعات العالم المعاصر، فعلى سبيل المثال نجد أن المجتمع الأفغاني يتكون من ثمان جماعات عرقية سلالية هي جماعة البشتون (وتمثل جماعة الأغلبية)، وجماعة الطاجيك (وتمثل كبرى الأقليات وينحدر أفرادها من أصول إيرانية)، والأوزبك (وهم يمثلون إحدى جماعات الأقلية وترتد إلى الأوزبك في آسيا الوسطى والقوقاز)، والهزازة (وهي

1 هيوا حاجي ديلويي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية، ط1، مطبعة خانى دهوك، اربيل، 2008، ص51.

2 محمد عاشور مهدي، التعددية الأثنية إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، 2002 ص43.

أيضاً جماعة أقلية من أصل تتري مغولي)، وذلك فضلاً عن أربع جماعات أقلية صغيرة هي النورستاني، والبلوشتي، والقرجيز، التركمان[1].

ثانياً: الجماعات اللغوية

وهي عبارة عن كل جماعة يشترك أفرادها في التحدث بلغة تختلف عن لغة الأقليات الأُخرى في المجتمع، كما تعتبر اللغة المقوم الأساسي الذي يميزها عن باقي الجماعات في مجتمعاتها[2].

ويعد متغير اللغة من أهم المتغيرات التي تستخدم في تصنيف الأقليات، فاللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب مع الأخرين فحسب، بل هي أيضاً من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية والجماعية، على اعتبار أن اللغة وعاء الثقافة، ونمط التفكير، ومخزن التراث، على نحو يمكن معه القول أن من يتكلمون لغةً واحدة أصلية يشتركون في المواريث الثقافية والحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها في كثير من الأحيان "لغة الأم" أو "لسان الأم"، تمييزاً لها عن اللغات الأُخرى التي يمكن اكتسابها في مراحل عمرية تالية، فلغة الأم تمثل دعامة أساسية في تنشئة أعضاء الجماعة وتعكس نسق القيم والمعايير، وقواعد السلوك السائدة في الجماعة، وهو الأمر الذي يختلف من نظام لغوي إلى آخر على تفاوت في حجم وطبيعة ذلك التفاوت[3].

وكما تم الإشارة إليه فإنّ التباين اللغوي بين الجماعات لا بد وأن يتمخض عن تباين ثقافي فيما بينهما، ومن أبرز الأمثلة على البلدان ذات التعدد اللغوي

---

1 احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص191.

2 جمال الدين عطية، نحو فقه جديد للأقليات، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007، ص13.

3 محمد عاشور مهدي، ، مصدر سبق ذكره ، ص44.

الثقافي في عالمنا المعاصر هي كل من اسبانيا، والهند، وكندا، والعـراق، ولبنـان، والـسودان، والجزائر، وإيران، وغيرها.

ثالثاً: الجماعات الدينية

وهي كل جماعة عرقية "يُمثل" الـدين المقـوم الـرئيس لـذاتيتها وتميزهـا عـن غيرهـا من الجماعـات التـي تُـشاركها في المجتمـع نفـسه، وترتكـز هويتهـا في أسـاس اسـتخدامها لديانتها الأصلية، والتي تختلف عن دين الأغلبية أو تختلف عن الـدين الرسـمي للدولـة، ويوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات، ومن هـذه المجتمعـات عل سـبيل المثـال هـي كـلاً مـن لبنـان، ومـصر، والـسودان، ونيجيريـا، والـصين، والمملكـة المتحدة[1].

ففي لبنان نجد أن ثمة جماعـات دينيـة عديـدة أشـهرها، جماعـة المـسلمين الـسنة، وجماعة المسلمين الشيعة، وجماعة الدروز، وجماعـة المـارون المـسيحية، وجماعـة الـروم الأرثوذكس وغيرها، وفي نيجيريا فتوجد، جماعة المسلمين في الـشمال، وجماعـة المـسيحيين في الجنوب... وهكذا[2].

الفـرع الثـاني: وهـو الاتجـاه الـذي يـصنف أنـصاره الأقليـات اسـتنادا إلى مواقعهـا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها، وهي على النحو التالي:

---

1 بشير شايب مجدوب، مصدر سبق ذكره ، ص26 .

2 احمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص194 .

أولاً: الجماعات المسيطرة

وهي تلك الجماعات التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، كما يشكلون الفئة الأكثر ثراءً في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبيراً عن هويتهم[1].

ثانياً: الأقليات غير المسيطرة

وهي الأقليات التي تكون على نقيض من الأقلية المسيطرة، إذ لا تهيمن على أي من نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

وعلى النحو المشار اليه فإن كثيراً من الجماعات غير المسيطرة تعاني من الاضطهاد أو التمييز أو الاستبعاد من جانب الجماعات المسيطرة، غير أن ثمة جماعات غير مسيطرة تتمتع بالمساواة مع الجماعات المسيطرة في مجتمعها، ذلك فضلاً عن وجود جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي[3].

والحق أن تصنيف الأقليات إلى جماعات مسيطرة وجماعات غير مسيطرة يُكاد يتطابق مع تصنيفها إلى جماعات أغلبية وجماعات أقلية، ذلك بأن الجماعات المسيطرة غالباً ما تكون جماعات أغلبية في مجتمعاتها، في حين أن أغلب الأقليات تشكل جماعات غير مسيطرة، ومع ذلك فالأقليات ليست بالضرورة جماعات غير مسيطرة، وذلك من خلال ملاحظة الواقع – والتاريخ- تشير إلى أن ثمة أقليات تمتعت بوضع مسيطر في مجتمعاتها، فعلى سبيل المثال

1 إيدابير أحمد، مصدر سبق ذكره، ص39.

2 بشير شايب مجدوب، مصدر سبق ذكره ، ص28.

3 إيدابير أحمد، المصدر السابق، ص40.

نجـد أن عـلى أثـر انقـسام "امبراطوريـة الهابـسبرج"[*]، عـام 1876 إلى قـسمين: غـربي (نمساوي)، وشرقي (مجري)، وعلى الرغم من أن المجريين كانوا يـشكِلون أقليـة في القـسم الشرقي إلا أنهم كانوا يتبوؤون موقع الأغلبيـة المـسيطرة، كـما كانـت لغـتهم هـي اللغـة الرسمية الوحيدة في شتى أقاليم القطاع الشرقي ما عدا الأقليم الكرواتي السلوفيني الـذي كان يتمتع بدرجة ما من درجات الحكم الذاتي[1].

وفي مقابل معيـار المقومـات الذاتيـة للأقليـة ومعيـار الموقـع الـسياسي والاقتـصادي، يعـد بعـض البـاحثين الآخـرين أن معيـار المولـد وطبيعـة النـشأة مـن المعـايير المهمـة في تـصنيف الأقليـات، ووفقـاً لهـذا العامـل توجـد أقليـات تمثـل الـسكان الأصـليين للدولـة، وهم السكان الذين قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سـياسي عليـه، كـالهنود الحمر في أمريكا وغيرها مـن الجماعـات الأُخـرى، وغالبـاً مـا تكـون هـذه الجماعـات قـد تعرضت "للقهر" و "الاضطهاد" وحتى "الإبادة" مـن قبـل شـعوب أُخـرى اسـتقرت بهـذه الاقاليم التي تمثل الموطن الأصلي أو الموطن "الأم" لهذه الأقلية، مع ذلـك مـاتزال العديـد من هذه الجماعات موجودة في العديد من الدول، تعيش وفق نمط اجتماعي خـاص بهـا، وتعمـل عـلى المحافظـة عـلى ثقافتهـا وخصائـصها، الأمـر الـذي فـسرهُ بعـضهم بفرضـية

---

* امبراطورية الهابسبرج، ويشار إليهم آل هابسبورغ أو بإسم آل النمسا، كانوا أحد أهم العائلات المالكـة في أوروبا وتشتهر كونها مصدر الأباطرة المنتخبين رسمياً لحكم الإمبراطورية الرومانيـة المقدسـة بـين 1438 - 1740، وكذلك حكام الامبراطوريات النمساوية والأسبانية والعديد مـن البلـدان الأُخـرى. يعـود الأصـل إلى سويسرا، لكن السلالة أول ما حكمت النمسا ومدة تجاوزت ستة قرون. أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%BA

1 احمد وهبان ، مصدر سبق ذكره، ص197.

مفادها أنهُ كلما كانت استمرارية الأقلية من خلال السلالات المتولدة، كلـما أدى ذلـك إلى صعوبة اقتلاعها نتيجة تمسكها بموطنها الأصلي[1].

وتختلف الأقليات كذلك من حيـث انتـشارها وتمركزهـا الجغـرافي، إذ توجـد أقليـات تتمركز في جهة محددة من الدولة وذلك بصورتين:

إما أن تشكل هذه الأقلية أو المجموعـة العرقيـة غالبيـة سـكان هـذا الإقلـيم كالنـاطقين بالفرنـسية في إقلـيم "الكيبـك" في كنـدا، أو أنهـا لا تمثـل أهميـة مـن حيـث نـسبتها العدديـة كاللادين لمنطقة الدولوميت[*]، كما توجد أقليات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكـون لهـا منطقة محددة فيها، فضلاً عن تركز أقليات أُخرى على حدود الدولة، كالألمـان تـشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، مع تواجد أقليات أُخرى تشارك دولة مجاورة قوميتهـا، وإذا كانـت من الأقليات من تتواجد دخل إقليم دولة معين، فهناك أقليـات أُخـرى مجزئـة أو مـشتتة عـبر العديد من الدول كالطوارق في كل من ليبيا، والنيجر، والجزائر، ومالي[2].

ومن خلال ذلـك يمكـن القـول، بـأنّ مـصطلح الأقليـة هـو مـصطلح وافـد مـن المفاهيم الغربية، وهـي مجموعـة فرعيـة ضـمن المجتمـع الأكـبر ودائمـاً مـا تكـون

---

1 ويفي خيرة، تأثير المسالة الكردية عـلى الاسـتقرار الاقليمـي، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، كليـة الحقـوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص15.

* الدولوميت، هم سكان ضُموا إلى إيطاليا بموجب اتفاقية فرسـاي بعـد الحـرب العالميـة الاولى، ولا يـشكلون حاليا بها سوى نسبة3 الى 4% من سكان مقاطعات أديج العليا، وترانتو وبولزانو. ويرجع سـبب التـسمية إلى العالم الفرنسي "دولوميو" الذي وصف صخور الدولوميت الكربونية التي كانت سـبب الالـوان المميـزة للجبال. أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%AA_(%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9_%D8%AC%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9

2 إيدابير أحمد، مصدر سبق ذكره، ص39.

خاضعة للأغلبية وتعاني من الإقصاء والتهميش، أو هي جماعـة يكـون عـددها لأقـل مـن أعداد بقية سكان الدولة، وتتميز عن بقية أعضاء المجتمـع عرقيـاً ودينيـاً ولغويـاً وثقافيـاً الخ...واختلـف المفكـرين والفقهـاء في تعريفهـا وكـان اخـتلافهم بحـسب (أعـدادهم، أو فاعليتهم، أو عـدم هيمنـتهم، أو مـواقفهم الفرديـة)، كـما كـان هنـاك اخـتلاف حتـى في تصنيفهم، فبعـضهم مـن صـنفها بحـسب المقومـات الذاتيـة للجماعـة، وبعـضهم صـنفها إستناداً إلى مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبعضهم الأخـر يـصنفها بحـسب معيار المولد والنشأة.

المبحث الثاني

ماهيــة الاستقرار السيــاسي

لا يوجد في عالمِنَا اليوم مجتمع سياسي يستمر من دون تغيير وتبديل وإن سمة الاستقرار والثبات لم تعد السمة الطبيعية التي تُلازم أي شعبٍ من الشعوب فإذا كان المجتمع المستقر هو المجتمع الذي ليس فيه ما يعبر عن الغضب وعدم الرضا عن الحكومة أو النظام الحاكم، فيمكن القول أنّهُ لا وجود لمجتمع في هذا العالم يتمتع بالاستقرار. من هذا استدعت الحاجة لوضع مفهوم للاستقرار السياسي، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا المبحث، من خلال مطلبين: يتناول المطلب الأول مفهوم الاستقرار السياسي، ويتناول المطلب الثاني مؤشرات الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

هناك اختلاف كبير بين الباحثين والمفكرين فيما يخص مفهوم الاستقرار السياسي، كلٌ يتناولهُ بحسب توجهاتِهِ وأفكارِه.

الفرع الأول: الاستقرار لغةً

الاستقرار يشير إلى القرار في المكان أي السكون والثبات[1]. قال تعالى ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[2]. يفسر الشوكاني هذه الآية موضع الاستقرار (الثبات)، ويفسرها ابن كثير مستَقر قرارٍ وإعمار وقيل: هي القبور مستَقر كل إنسان بعد موته ولا ريب بأن القبر محل السكون والثبات فقد

1 ابن منظور، لسان العرب، مصدر سبق ذكره، ص3980.

2 سورة البقرة، الآية (36).

جاء في معنى الاستقرار المشتق من كلمة (قرَ) يقِرُ قراراً أن منها (قررت) بالمكان أي مكثت فيه، كما يُقال رجلٌ قريرُ العين وقرت عينهُ، كما يُقال أيضاً (قارة مقاره) أي قرَ معهُ وسكن، ومن هنا نجد بأن مفهوم الاستقرار هو السكون والثبات والبرودةُ والهدوء ويكون عدم الاستقرار هو التصعيد والسخونة وهو ما لا ينسجم مع الاستقرار بما لا يُقابلها من العنف السياسي فعدم الاستقرار لغةً يشير إلى عدم الثبات والتغير والتحول[1].

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي اصطلاحاً

يُعرف الاستقرار السياسي إصطلاحاً بأنهُ "عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام، كما إن الاستقرار السياسي، هو محصلة أداء النظام في مجالات عديدة منها الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة مع المتغيرات المحيطة للبيئة المحلية والبيئة الخارجية من خلال التغيير التدريجي والمنظم في وسائل التعبير التي يستخدمها النظام[2].

ويُعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام، ويعد الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي من خلال قدرتِهِ على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع من

---

1 نقلاً عن: صالح ناصر جشعان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990- 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص15 .

2 نقلاً عن: عامر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي في الاردن (1990- 2006)، مجلة المستنصرية الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 38 ، العراق، 2012، ص79.

دون استخدام العنف[1]. وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يستطاع بواسطتِهِ تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في المجتمع[2]. ولقد ظهر مصطلح الاستقرار السياسي منذ العصر اليوناني حيثُ نجد "أفلاطون" تطرق إلى موضوع الاستقرار السياسي من منطلق سيكولوجي وهو ما ورد في نظرية الأنفس والطبقات الثلاث، أما "أرسطو" فتطرق إلى معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الانظمة السياسية بناء على طبيعة دراستها من خلال صلاحية النظام السياسي وتمسكهُ بمبادئ العدالة من خلال توزيعه للمناصب في الدولة[3].

وهناك العديد من التعاريف لمفهوم الاستقرار السياسي وقد اختلفت من باحثٍ إلى آخر ومن مدرسة إلى أُخرى نتيجة الاختلاف في الخصوصيات لكل دولة، فهناك اختلاف كبير بين الدول فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي لدول العالم المتقدم مثلا يختلف بشكل كبير عن الاستقرار السياسي في الدول النامية، ومن التعاريف التي قدمت للاستقرار السياسي تعريف حسن موسى الصفار حيث عرف الاستقرار السياسي بأنهُ "وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الإضطرابات،

---

1 مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013، ص2.

2 حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص170.

3 مصعب شنين، مصدر سبق ذكره ، ص2.

حيثُ تختل علاقة الاطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والتراع والاحتراب (الحرب)[1].

ويُعرف الاستقرار السياسي بأنهُ "حالة التوازن بين الدولة والدول الأُخرى التي تتعامل معها على الصعيد الخارجي إلا أن ما ينطبق على الداخل ينطبق على الخارج فحالة التوازن ينبغي أن تكون موجودة ما بين الدولة وأفراد المجتمع والمؤسسات التي يمثلها لكي يكون هناك استقرار داخلي كما أن حالة التوازن ينبغي أن تقوم بين الدولة والدول الأُخرى لكي تكون هناك حالة من الاستقرار في المجتمع بصورة عامة، إذ إنّ وجود الاستقرار الداخلي والخارجي سوف يؤثر في حالة الاستقرار السياسي، والتي يمكن أن تحققها دولة ما خلال فترة زمنية محددة. وعموما فإن الاستقرار السياسي مفادهُ "بأنهُ الحالة التي تكون فيها الدولة وأفراد المجتمع في حالة تفاهم وتراضي بحيثُ لا يكون هناك مجال للعنف السياسي في المجتمع أو وجود استبداد من قبل السلطة السياسية فضلاً عن سيادة القانون والنظم الدستورية الشرعية، وكذلك وجود حالة من التعاون واحترام السيادة بين الدولة والدول الأُخرى إذ إنّ هذه الحالات تقود إلى الاستقرار السياسي الذي يُعد عنصراً اساسياً في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتنظيم مؤسسات المجتمع[2].

ويُعرف سعد الدين العثماني الاستقرار السياسي بأنهُ "يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجههُ، وقدرتهُ على إدارة

---

1 حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، ط1، الدار العربي للعلوم، بيروت، 2005، ص17.

2 عادل ياسر ناصر، أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 25 ، العراق، 2014، ص3.

الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلالهُ أن يحافظ عليها، في دائرة تمكنهُ من القيام بما يلزم من تغييرات الاستجابة للحد الادنى من توقعات وحاجات المواطنين"[1].

ويرى مارتن بالدام "بأن الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم، ولكنهُ يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي"[2].

كما يُعرف كارولينا كورفال الاستقرار السياسي "بأنهُ لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونهُ ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والتراعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الإكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف"[3].

ويُعد المجتمع الذي يطرأ عليه تغييرات تدريجية وبطيئة دون أن تؤدي إلى أي اضطراب أو تفكك مجتمعاً مستقراً، فليس في عالم اليوم مجتمع سياسي يحيا دونما تغيير وتبديل، وأن سمة الثبات والاستمرار لم تعد السمة الطبيعية التي تلازم أي شعب من الشعوب. فإذا كان المجتمع المستقر ذلك الذي ليس فيه ما يعبر

1 سعد الدين العثماني، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد2928، البحرين، 5 نوفمبر2010، ص1.

(2) Martin paldam ،dose economic growth lead to political stability ،university of Aarhus ، Date (None) ،p172.

(3) Carolina Curvale ،dose political participation Affect political Stability ،department of politics ،New York university ،Date (None) ،p3.

عن السخط على الحكومة أو على الأنظمة القائمة ففي المستطاع القول.. بأن ليس ثمة مجتمع مستقر في هذا العالم[1].

وقد حصل خلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد مفهوم محدد وموحد للاستقرار السياسي، واختلفت مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر إلى آخر، ويمكن التمييز في التحليل السياسي المعاصر بين ثلاث مدارس فكرية في دراسة الاستقرار السياسي ينبع كل منها من إتباع مفهوم معين للاستقرار وهذه المدارس هي:

أولاً: المدرسة السلوكية

وفقاً لهذه المدرسة فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسودهُ السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف[2]. ومن هذا المفهوم المحدد للإستقرار السياسي نجد أنهُ لا يصح إستخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليهُ إلا بالأساليب السياسية المدنية[3].

---

1 محمد حردان علي الهيتي ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1986 ، ص10.

2 كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2012، ص52.

3 سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة بملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية "واقع وتحديات"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن علي- الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2008، ص13.

وترى هذه المدرسة بأنّ استخدام العنف في حل المسائل الخلافية لاسيما مع المعارضة يؤدي إلى عدم استقرار سياسي وتؤكد على ضرورة حل هذه الخلافات بطرق سلمية، ومن هنا يستنتج أن عدم الاستقرار السياسي –حسب هذه المدرسة- هو بوجود العنف السياسي، ولقد وجهت عدد من الانتقادات للمدرسة السلوكية في تعريفها للاستقرار السياسي أهمها أنها اعتمدت على متغير سلبي عندما تجعلهُ مرادفاً لغياب العنف السياسي[1].

ثانياً: المدرسة النظمية

وتنطلق هذه المدرسة في تفسيرها للاستقرار السياسي من منهج التحليل النظمي أو التحليل النسقي ووفقاً لهذه المدرسة فإن الاستقرار السياسي يكون مرادفاً لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنهُ يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة[2]. وتستند في ذلك إلى النظرية النسقية التي صاغها "ديفيد أيستون" حيث انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر[3]. فالاستقرار السياسي هنا يُشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل وفي الخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة [4].

1 مصعب شنين، مصدر سبق ذكره ، ص3.

2 كريمة بقدي، مصدر سبق ذكره، ص52.

3 عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة ، الجزائر، 2007- 2008 ، ص25.

4 سفيان فوكة ومليكة بوضياف، المصدر السابق، ص13.

ومن هنا فغياب هذه المتطلبات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي حيث تكون المؤسسات والهياكل موالية لأحدى القيادات السياسية وارتباط مؤسسات الخدمة والانتاج بالوزراء داخل السلطة حيثُ تُعبر هذِه المؤسسات في ظاهرها عن أهدافاً عامة وفي باطنها عن أهدافاً خاصة تشتمل على مصالح خاصة متعلقة بمجموعة من الوزراء مما يُشير إلى التداخل السلبي بين مؤسسات الإنتاج ومكونات السلطة، وتُمثل هذه الظاهرة أحدى أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي[1].

ثالثاً: المدرسة الوظيفية

تُركز هذه المدرسة في دراسة الأبنية الحكومية وقدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرُضهُ هذه البيئة من تحديات كما تُشير المدرسة الوظيفية إلى فكرة التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية لمعالجة قضايا البيئة الخارجية حيث يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق استقرار سياسي واجتماعي[2].

وقد تناول "ألموند" مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، ونظراً للأيديولوجية الليبرالية التي ينتمي إليها "ألموند" فاستقرار النظام الديمقراطي الليبرالي عندهُ يُعد مسألة جوهرية لذلك فقد اهتم بالبحث عن الوظائف التي من شأنها جعل النظام السياسي يستقر ويحافظ على بقائِهِ واستمرارِهِ وقدرتِهِ على إدارة التوتر في المجتمع وتزويدِهِ بالموارد اللازمة لاحتياجاتِهِ المادية، فبذلك نُلاحظ أن التحليل الوظيفي اعتمد على فكرة التوازن والاستقرار ضمن التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التنظيم السياسي،

---

1 مصعب شنين، مصدر سبق ذكره ، ص4.

2 كريمة بقدي، مصدر سبق ذكره ، ص52.

فإذا كانت الأبنية الحكومية غير متكاملة والمؤسسات السياسية لا تتكيف ولا تستجيب لمتطلبات البيئة الخارجية سوف يؤدي ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك العديد من المؤشرات المهمة التي يمكن أن يُقاس على أساسها الاستقرار السياسي في الدولة، وهذه المؤشرات هي كالآتي:

الفرع الأول: الانتقال السلمي للسلطة

تداول السلطة مبدأ أساسي من المبادئ الديمقراطية، فتداول السلطة يكون بين القوى السياسية الشرعية أي المعترف بها قانونياً، ويجب أن يكون وفقاً لنتائج الاقتراع العام وهو الانتخاب، وما يسفر عنهُ الانتخابات الديمقراطي وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن توجد المؤسسات وتخلق الآليات اللازمة لذلك[2].

وتداول السلطة يُقصد به التعاقب أو التناوب على السلطة بأسلوب لا عنفي، فتصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أغلبية والأغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد أن تفقد صفتها كأغلبية[3]. وهناك من يذهب إلى القول أن انتقال السلطة أو تداول السلطة يقصد به: وجود اليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي

---

1 مصعب شنين، المصدر السابق، ص5.

2 آوات محمد امين، التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، العدد 2، المجلد 4، جامعة كركوك، العراق، 2009 ، ص103.

3 عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال للطباعة، بيروت، 1989، ص262.

الغربي[1]. ويتم الانتقال عن طريقـي آليتـين رئيـستين هـما: آليـة الانتخابـات أي الانتقـال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين، وآلية العنف أي اجبار شـاغل أو شـاغلي المنـصب الـسياسي على ترك الموقع الرسمي بالقوة، باستخدام صـورة مـن صـور الإجبـار أو الإكـراه، ويـشكل التداول السلمي للسلطة أحد معايير وجود النظام الديمقراطي على النمط الغربي، لكونـهِ أحد مبادئ الديمقراطية فلا يمكن أن تبقى جهة سياسية في السلطة إلى ما لا نهاية، لتحـل محلها جهة سياسية أُخرى جاء بها الاقتراع العام إلى السلطة، وأن تـتخلى القـوى الـسابقة عن السلطة طوعاً وفقاً لإرادة الأغلبية لكي تدخل في المعارضة وهكذا تجري عملية انتقال السلطة[2].

وعلى الرغم من أنّ مبدأ التداول السلمي للسلطة هـو مبـدأ دسـتوري تـتم مراعاتـهُ من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية مـثلما هـو مراعـي في الجمهوريـات الديمقراطية إلا أن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري ينبغي العمـل عـلى تجـسيدِهِ من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية بل والاقرار بإمكانيـة أي مـن القـوى الـسياسية للوصول إلى موقع الـسلطة ولاسـيما القـوى المعارضـة وذلـك عـبر انتخابـات حـرة نزيهـة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين[3].

---

1 سامر مؤيد عبد اللطيف، أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العـربي، مجلـة رسالة الحقوق، العدد 2، جامعة كربلاء، العراق، 2013، ص137.

2 جاسم محمد احمد، الديمقراطية وإشكالية التـداول الـسلمي للـسلطة، مجلـة آداب الفراهيـدي، العـدد10، المجلد 10، جامعة تكريت، العراق، 2012 ، ص251.

3 فلاح خلف كاظم الـزهيري، الديمقراطيـة والتـداول الـسلمي للـسلطة ...حتميـة الـترابط ، مجلـة الـسياسية والدولية، العدد 22 ، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص4.

من خلال ذلك يمكن القول إنّ عملية انتقال السلطة لها أثر كبير في الاستقرار السياسي فإذا تمت عملية انتقال السلطة وفق القواعد الدستورية، هذا سوف يُعد مؤشراً حقيقياً للاستقرار السياسي، أما إذا تم الانتقال عكس ذلك بالانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يُعد مؤشراً لعدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: انخفاض مستوى العنف

تعم ظاهرة العنف معظم مجتمعات العالم وإن اختلفت صورتها بعضها عن الآخر، وهي كأية ظاهرة مجتمعية لها مسبباتها وعواملها ولا يمكن دراسة العنف بمعزل عن بيئته الداخلية والخارجية، إذ ترتبط بالبيئة الداخلية والخارجية كافة الظروف السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، أما البيئة الخارجية فتشمل ضغوط البيئتين الاقليمية والدولية[1]. فضلاً عن كل المظاهر التي سبقت، هناك أشكال ومظاهر ضمن إطار العنف السياسي لها دور فعّال ومؤثر على الاستقرار السياسي لأي بلد وتعد ظاهرة بارزة لعدم الاستقرار السياسي في دول عالم الجنوب، على الرغم من حدوثها في البلدان المتقدمة، ولكن في المراحل السابقة التي استكملت بها بناءها وتطورها عبر سنين طويلة تعرضت فيها إلى مظاهر مختلفة من العنف السياسي من حروب وبأشكالها المختلفة[2].

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً

---

1 طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد41، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص96.

2 مروة مصطفى احمد، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2012 ، ص9.

عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، على الرغم من الاختلاف الموجود بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به فإن أغلبهم يُعرفون العنف السياسي بأنهُ استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية[1]، ويعد العنف السياسي السمة المميزة لأنظمة الحكم الضعيفة[2]. وأن كل إجبار هو عنف مادام يرمي إلى إجبار الآخرين على الانصياع والطاعة وفرض الخضوع عليهم، فإن العنف قد يقع من جانب أفراد المجتمع، كما أن الدولة قد تقوم به لسبب آخر في تعاملها مع مواطنيها، وذلك إذا عجز طرف عن اقناع الطرف الآخر بتغيير سلوكه بعد أن يستنفذ كل الطرق الأُخرى السلمية[3]. كما يُعرف العنف على أنهُ "السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات وإن الشكل السياسي له هو الذي تحركهُ دوافع واهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد بها، ويتم استخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم[4].

---

1 قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص104.

2 Timothy and Torsten Pesson ،The Logic of Political Violence London School of Economice ،IIES ،Stockholm University and CIFAR ،December 2009 ، p2.

3 طالب حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص97.

4 بوشناقة شمس وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988- 2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد3، الجزائر، 2004، ص128.

وهناك مظاهر أُخرى للعنف، والتي تم تصنيفها على أساس أعمال العنف التي يقوم بها المواطنون من خلال شدة أعمال التدمير، ودورة العنف، وهي[1]:

1- الإضطرابات: وهو من أعمال العنف التي تفتقر إلى التنظيم والتخطيط، ويحظى بمساهمة شعبية على نطاق واسع، والأمثلة على ذلك التظاهرات، وأعمال الشغب، والتمردات المحلية.

2- التآمر: وهو عنف سياسي منظم بدرجة عالية ويساهم فيه عدد محدود من الأفراد سواء كانوا عسكريين أم مدنيين، ومن مظاهره الانقلابات العسكرية، الاغتيالات السياسية المنظمة، والارهاب على نطاق صغير ولكنهُ منظم.

3- الحروب الداخلية: وتوصف بأنها عنف سياسي منظم تصحبهُ مساهمة شعبية واسعة الإنتشار موجهة نحو قلب نظام الحكم أو تفكيك الدولة، وهي تشتمل على الارهاب، والحروب الاهلية، والثورات، والصراعات بين الجماعات الاثنية، أو بين هذه الاخيرة وبين الدولة التي تحدث على نطاق واسع في البلدان التي تقوم بعمليات بناء الأمة.

ومن خلال ذلك يمكن القول، إنّ الاستقرار السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة العنف السياسي، فغياب العنف السياسي يُعد من العوامل المهمة في تأكيد حالة الاستقرار السياسي، أما وجود العنف السياسي فأنهُ يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة، مما يتطلب تفعيل الحوار من أجل تلافي حالة العنف وتحقيق الاستقرار السياسي.

---

1 صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي "اسسه وابعاده" ، جامعة بغداد ، دار الحكمة ، **1990**، ص ص612-613.

الفرع الثالث: المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية إحدى الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد، كما أنها إحدى المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة والعلوم الاجتماعية وعلم النفس السياسي[1]. وقد ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للأفراد وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر والمعارضة، هذا الإتجاه يتولد عنهُ تنامي نوع من التعايش والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، بحيث يسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة وإقرار سياسات الدولة، باعتبار الجماهير مواطنين يشعرون بالانتماء للوطن الواحد ويكيفون سلوكهم الانساني عن طريق المشاركة السياسية[2].

تستمد المشاركة أصلها من الكلمة اللاتينية "participates" بمعنى "يُشرك"، والمشاركة في الاستعمالات المعاصرة تعني ببساطة الاعتراف والتصرف في تفاعل المرء مع مجتمع أكبر أو شبكة من المثل الفلسفية[3]. والمفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية

---

1 عطا أحمد علي شقفة، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008، ص41.

2 لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص238.

3 طوني بينت وآخرون، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص619.

صنع القرارات السياسية هذا في أوسع معانيها وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المـواطن في أن يُراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها مـن الحكومـة، وهـي تعنـي عند "صموئيل هنتنجتون" و "جـون نيلـسون "ذلـك النـشاط الـذي يقـوم بـه المواطنـون العاديون بقصد التأثير في عمليـة صـنع قـرار الحكومـة، سـواء أكـان هـذا النـشاط فرديـاً جماعياً، منظماً عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعـالاً أم غير فعال"[1]. والمشاركة السياسية بحسب التعريف المعجمي هي، الأنـشطة التـي تـرتبط بالحكومة أو الدولة من خلال مؤسساتها السياسية، أو المـساهمة مـع الآخـرين في بعـض الأنشطة والمشروعات التطوعية لصالح المجتمع[2].

وتُشير المـشاركة الـسياسية إلى أن الأشـخاص الـذين يـشاركون في الأنـشطة السياسية سوف يكونون أكثر شعوراً بالرضا عن حياتهم بسبب المشاعر الناتجـة عن الحكم الذاتي والكفاءة والصلة[3]. وكذلك تشير إلى حق المواطنين في الـسعي إلى التـأثير في الـشؤون العامـة، وتأخـذ أشـكالاً متعـددة أبرزهـا، التـصويت في الانتخابـات، الإنـضمام إلى حـزب، والترشـح للانتخابـات، الإنـضمام إلى جماعـة

---

1 حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبيـة في بنـاء وتحقيـق الوحـدة الوطنيـة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد2، كلية القانون، جامعة كربلاء، العراق، حزيران 2007، ص367.

2 نقلاً عن: سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية ، كتب عربيـة للنـشر والتوزيـع ، مكـان نـشر (بلا)، 2005، ص20.

3 Rebecca Weitz and Matthew S ،Political Participation and Quality of Life ،Inter – Amrecan Development Bank Banco Interamericano De Desarrollo ،Felipe Herrera library ،Columbia University ،July 2008 ، p3.

غير حكومية، والمشاركة في مظاهرة[1]، والمشاركة في الحياة السياسية قد تساهم بشكل كبير في فائدة الناس من خلال النتائج السياسية التي تتوافق وتكون ذات ارتباط كبير بالمواطنين[2].

من خلال ذلك يمكن القول، بأن المشاركة السياسية تُعد لاعباً أساسياً في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمِهِ، فالدول التي تكون حكوماتها على إتصال دائم مع الجماهير وتكون مجسدة لإرادتها وتكون قادرة على تلبية مصالحها وتفتح المجال أمام الجماهير للمشاركة والضبط والتقويم، لتشهد بلدانها استقراراً سياسياً، أما الدول التي تكون عكس ذلك بحيث لا تلبي أي من حاجات الجماهير بل تسعى إلى الحد من دورها فالنتيجة هي أن تشهد عدم استقرار سياسي، هذ ما ينعكس على وضع البلد في كافة مجلات الحياة.

الفرع الرابع: شرعية النظام السياسي

وتُعرف الشرعية السياسية بأنها "حصول النظام السياسي على الدعم والتأييد من قبل المواطنين، وهذا التأييد ليس بسبب الخوف أو المحاباة، ولكن

1 Hans Klein ،The Right to political Participation and the Information Society ،Paper Presented at Global Democracy Conference ،Georgia Institute of Technology ،Atlanta ،May 29 – June 1 2005 ، p1.

2 Alois Stutzer and Bruno S. Frey ،Political participation and procedural utility: An empirical study ،European Journal of Political Research ،University of Zurich ، Switzerland ،2006 ، p391.

من وجهة نظر تتعلق بدعم الأفضل"[1]. وقد عرفها "ميشيل دوبري" بأنّها استنادُ الحكام إلى احتياطي من الشرعية أو "الدعم الانتشاري"، مما يقتضي أن يكون هؤلاء الحكام شرعيين بطريقة أو بأُخرى، فالحكام والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسات العامة التي يضعونها وينفذونها يجب أن تتوافق مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم ولا تبتعد عنها صراحة أو بشكل دائم، وبالنسبة "لموريس دوفرجيه" حيث يرى أن النظام السياسي يكون شرعياً حينما يمتثل بالقبول الشعبي، ووفق هذا المنظور يكون شرعياً ليس فقط النظام الذي يعمل وفقاً لقيمهُ الخاصة، وإنما ذلك الذي يستجيب على الأقل بشكل ضمني للتطلعات الشعبية[2].

ويمكن وصف الشرعية السياسية على أنها اعتراف الناس وقبول صلاحيات وقواعد النظام السياسي وقرارات حكامهم، وفقاً لذلك يمكن أن يتوقع من الأنظمة السياسية التي تمتلك مستوى كبيراً من الشرعية السياسية أمرين: **الأول**، أن الأنظمة السياسية تتمتع بالمرونة الكبيرة بحيث تكون قادرة على البقاء في فترة الازمات، أما **الثاني**، فهو تمتع الحكام والسلطات بالقدرة اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات بطريقة فعالة "أي أنها سوف تكون لها القدرة

---

1 Bruce Gilley ،The meaning and measure of state legitimacy: Results for 72 countries ، European Journal of Political Research ،Princeton University ،New Jersey ،USA ،2006 ،p502.

2 نقلاً عن: احمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2، المجلد 24، جامعة دمشق، سوريا، 2008 ، ص353.

على اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد من دون الحاجة إلى الحصول على موافقة المحكومين ومن دون اللجوء إلى الإكراه"[1].

ويمكن الإشارة إلى أن الشرعية السياسية تُعد إحدى أهم الركائز في دعم الاستقرار السياسي للدول، لذلك فإن ضعف شرعية النظام تؤثر بشكل سلبي على الاستقرار السياسي، وهذا في الأغلب نتيجة التباعد وعدم الانسجام ما بين الحكام والمحكومين، والذي يولد حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع.

الفرع الخامس: التجانس الثقافي

الثقافة بمعناها الواسع والمتداول هي ما يكسبهُ المرء من معارف متنوعة شاملة للعديد من الميادين، وما يُحرز عليه من ذوق وحس نقدي وحكم سليم، أما في الإثنولوجيا، فتعني جميع ضروب النشاط المميزة لمجتمع ما، من أكثرها بساطة إلى أشدها تعقيداً، ومن أهم التعابير الثقافية التي يتناولها علماء الاثنولوجيا، الفن والتقنية والعلم، إلا أن السلوك الثقافي يتجلى أيضا في الأخلاق والعادات والتقاليد بمختلف مظاهرها، وبعبارة أُخرى الثقافة هي كل ما يُضاف إلى الطبيعة[2]. والثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمعات والتي تعود غالباً إلى التلاؤم الجمعي لسلوك الأفراد في مجتمع معين، هكذا عرفها "لوسيان باي"، أما "سيدني فيربا"

1 Jorge Aragon ،Political legitimacy and Democracy ،Encyclopedia of Campaigns ، Election and Electoral Behavior ،Sage Publications ،Saint Louis University ،USA ،p2.

2 جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص123.

فيُعرفُها بأنها "المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية التي تُحدد ما يحدث في السلوك والتصرف السياسي في مجتمع معين"، أو كما يقول "غابريل ألموند" بأن الثقافة السياسية هي "مجموعة القواعد والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية في دولة ما، وفي مدة زمنية معينة"[1].

ويشار إليها على أنها منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم، ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزِهِ وقيمِهِ وأعرافِهِ الأساسية إلى أفراد شعبهُ، ويشكل الأفراد مجموعة القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي[2].

وتفترض فكرة الثقافة السياسية، "أن المواقف والمشاعر والمعارف التي تنشط وتحكم السلوك السياسي في كل مجتمع، ليس مجرد تكتلات عشوائية، بل تمثل أنماطاً متماسكة تنسجم وتعزز بعضها بعضاً، إلا أن هذا لا يعني أن كل الفئات الاجتماعية تتشارك في ثقافة سياسية واحدة، أو أن القيم والمعتقدات تتوزع بالتساوي على أفراد الشعب، والتصور الأول لنظرية الثقافة السياسية، يرى في هذه الثقافة حتمية سببية، ذلك أن الثقافة السياسية تُحدد مسبقاً البنى السياسية

1 نقلاً عن: علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد47، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، يونيو 2013، ص171.

2 ياسر علي ابراهيم، اثر الرأسمالية في الثقافة السياسية في البلدان النامية، المجلة السياسية والدولية، العدد20، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص3.

والسلوك السياسي على حدٍ سواء، وإن عناصر الثقافة السياسية تكون نسبياً عصيةٌ على التغير مع الوقت[1].

وللثقافة السياسية أثر واضح على الاستقرار السياسي، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يُساعدان على الاستقرار السياسي، أما التجزئة الثقافية بين الصفوة وعقلية الجماهير فيُمثلان مصدراً لزعزعة الاستقرار السياسي، وبهذا يُشار إلى أن أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي تكمن في التباين بين ثقافة الشعب والمؤسسات والمفاهيم المطروحة[2].

الفرع السادس: المواطنة والولاء

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي، غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النُخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات، إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنهُ بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية،

---

1 منذر السيد احمد الحلولي، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، مصر، 2009، ص31.

2 شذى زكي حسون، معوقات البناء الديمقراطي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 17، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص88.

وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي، أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تقوية اللُحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية[1].

لذلك لابد من خلق الشعور المشترك وتكوينهُ بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية وليس إلى وحداتهم الاجتماعية الفرعية، قبلية كانت أو طائفية أو عرقية أو دينية، مما يُعزز الوحدة الوطنية، وفي حالة عدم ولاء المواطنين إلى الدولة فإننا نكون أمام أزمة هوية حيثُ يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معهُ، كما تغيب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المُشَكلِة للمجتمع بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية، وتتطلب تحقيق الهوية أو ولاء المواطنين للدولة إقرار غالبية المجتمع السياسي بالهوية المشتركة واحترامهم للرموز القومية والإيمان الاختياري التطوعي بالانتماء إلى الإقليم الذي تغطيه الدولة[2].

الفرع السابع: فاعلية النظام السياسي (الحكم الرشيد)

الواقع أن فكرة السيادة تقوم على أنها مفهوم قانوني، سياسي، ارتبط بوجود الدولة الحديثة، وأصبح أحد أهم خصائصها وسماتها الرئيسة، فحين توصف الدولة بأنها كيان يتمتع بالسيادة، فالمقصود أن الدولة هي التنظيم

---

1 علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص145.

2 مصعب شنين، مصدر سبق ذكره، ص15.

السياسي الاجتماعي الذي يحق لهُ دون غيرِهِ أن يحتكر أدوات القوة التي يحتاجها، بما في ذلك أدوات القمع والإكراه لفرض سلطته على مجمل الإقليم الذي يشكل حدوده السياسية، وعلى الأفراد الذين يقطنون هذا الإقليم[1].

معنى ذلك أن تمتع الدولة بخاصية السيادة هو الذي يبرر احتكارها لأدوات القوة اللازمة لتمكينها من القيام بوظائفها وأدوارها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي وظائف وأدوار حيوية وغير قابلة للاختزال على الرغم من أن مضمونها وأساليب القيام بها تقبل التغيير والتحول لمواكبة التطور المستمر في طبيعة العلاقات الدولية، فالدولة هي وحدها المسؤولة عن سن القوانين وفرض الالتزام بها، وهي وحدها المسؤولة في الوقت نفسهُ عن الدفاع عن الوطن وحماية أمنهُ وسلامتهُ وتكاملهُ الإقليمي في مواجهة القوى والأطماع الخارجية[2].

وللسيادة مظهران: داخلي (السيادة في الدولة) وخارجي (سيادة الدولة) ويتمثل المظهر الداخلي بأن السلطة على إقليمها شاملة وسامية، لا تستطيع أي سلطة أُخرى أن تعلو عليها في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها، أو في تنظيم شؤون إقليمها. فللدولة وحدها الحق الحصري في مباشرة كل الاختصاصات المتصلة بوجودها كدولة، وتمتع الدولة بالسيادة الداخلية، يُبرر احتكارها لأدوات القوة اللازمة لتمكينها من القيام بوظائفها في

1 هاشم بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهر التدويل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص24.

2 طلال ياسين عيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر- دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، المجلد 26، دمشق، 2010، ص51.

إدارة الشأن العام وفي التشريع والقضاء، أما المظهر الخارجي فيتمثل في عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية أُخرى، بحيث تتمتع الدولة بالسلطة العليا عبر حدودها بما يؤمن استقلالها الكامل في مواجهة الدول الأُخرى ويجعلها على قدم المساواة معها[1].

ومن خلال ذلك يمكن القول، بأن قوة النظام السياسي يُعد من المؤشرات المهمة في تحقيق الاستقرار السياسي، فكلما كان النظام السياسي للدولة يتمتع بالقوة والقدرة اللازمة من أجل حماية المجتمع والعمل على حماية السيادة الوطنية من الانتهاك في الداخل والخارج، سوف ينعكس بدوره في تحقيق الاستقرار السياسي، والعكس ينطبق على ضُعف النظام السياسي وبالتالي عدم القدرة على حماية سيادة الدولة والتي بدورها تنعكس على إنعدام الاستقرار السياسي.

إن للأقليات علاقة وثيقة وقوية بالاستقرار السياسي للدولة، حيث تكون الأقليات في كثير من الأحيان مبعثاً لعدم الاستقرار السياسي للدولة التي تعيش فيها، وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالظلم الذي يمارس بحقها، وهضم حقوقها، والإقصاء والتهميش الذي يقع على عاتقها. ومظاهر عدم الاستقرار السياسي التي قد تنجم عن الأقليات قد تكون في إثارة الشغب في الدولة، أو حالات عنف تمارسها الأقليات وكثير من الأمور التي من الممكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي للبلد الذي تعيش فيه.

لذا فالاستقرار هدف استراتيجي تضعهُ الدولة نُصبَ عينها فإذا اهتزت ورقة الاستقرار، تم إفساح المجال للكثيرين بأن يتدخلوا من أجل تنفيذ

1 ماجد عمران، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، المجلد 27، دمشق، 2011، ص464.

مصالحهم، فالدولة تدفع بالاستقرار في ربوع بلدها، لأن هذا ينعكس على مسار الدولة وسلوكها في البيئتين الداخلية والخارجية وما يتناسب مع حالة الاستقرار أو عدمه.

لذا كانت هناك ضرورة من أجل تبيان مفهوم الأقلية والاستقرار السياسي، لتوضيح العلاقة بينهما بشكل أكثر، فالأقلية هي "الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، وغيرها من مكونات تختلف فيها عن الأكثرية، وتعيش الأقليات في ظل حكم أكثرية تخضعها لقوانينها وأنظمتها وتهيمن عليها. كما يعاني الكثير منها من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما فيما يخص مفهوم الاستقرار السياسي، فقد اختلفت من باحث إلى آخر ومن مدرسة إلى أُخرى نتيجة الاختلاف في الخصوصيات لكل دولة، ولكن يمكن القول إنّ المجتمع الذي يطرأ عليه تغييرات تدريجية وبطيئة من دون أن تؤدي إلى أي اضطرابات أو تفكك يعد بذلك مجتمعاً مستقراً.



الفصل الثاني

خـصـائص الأقـلـيات في الـعـراق

الفصل الثاني

خـصائص الأقــليـات في الـعـراق

يُعد العراق من البلدان الحافلة بتعدد التكوينات الاجتماعيـة، فتتواجـد عـلى أرضـهُ العديد من الأقليات (القومية، الدينية، اللغوية، الخ...)، وإن كان وجود التعـدد القـومي والديني واللغوي قد أغنى الحياة الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة، فـإن الأمـر لم يكـن على هذا القدر من الشفافية من الناحية السياسية، إذ إنّ الكثـير مـن التطـورات المحليـة السياسية والخارجية أدت الى جعل موضـوع التنـوع القـومي والـديني مـصدراً للتـوترات السياسية، وعلى الرغم من أن العلاقات الإنسانية بطبيعتها تسودها صفة التوافـق ولـيس الصراع باعتبار أن أحدى صور استمرار الحياة هي غريزة البقاء المتأصـلة في طبيعـة كافـة الكائنات الحية والتي تظهر بصورة أوضح عند الانسان لكونه أكثر الكائنـات تطـوراً إلا أن الصراعات القومية والدينية كانت تطغى على الحوار في كافة الأحيان، مـما كـان لـهُ الأثـر الكبير على الاستقرار السياسي للعراق. وسنحاول أن نبين طبيعة هذه الاقليـات وتواجـدها في العراق فضلاً عن أعدادها وأصلها والكثير من الأمـور الأُخـرى المتعلقـة بوجودهـا عـلى أرض العراق. لذا سوف يتناول هذا الفصل مبحثين: المبحث الأول يتناول طبيعة الاقليـات القومية، أما المبحث الثاني فهو يتناول طبيعة الاقليات الدينية.

المبحث الأول

طبيعة الأقليات القومية

يُعد العراق من الدول الذي يتميز مجتمعهُ بتعدد أقلياته القومية، حيثُ تتواجد في العراق العديد من الأقليات القومية ومنهم (الأكراد، والتركمان، والشبك)، ويعود تاريخ تواجدهم في العراق إلى آلالاف السنين، ولكل منها أصولها وتاريخها ولغتها الخاصة بها وتتواجد أغلبها في مناطق مشتركة. وكان لها دور كبير في إثراء الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع العراقي، وكذلك ساهمت بشكل كبيرة في عملية التطور والتقدم للدولة العراقية وعلى مر العصور. ولذا سنحاول أن نبين طبيعة الأقليات القومية في العراق في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب: حيث يتناول المطلب الأول الأقلية الكردية، ويتناول المطلب الثاني الأقلية التركمانية، أما المطلب الثالث فهو يتناول الأقلية الشبكية.

المطلب الأول: الأقلية الكردية

وهم ثاني الجماعات القومية بعد المكون العربي في العراق، ويُشكلون قومية لها خصائصها التي تميزها عن باقي القوميات الأُخرى، من ناحية الأصل واللغة وحتى التاريخ، وهناك اختلاف كبير حول أصلهم ومنشأهم وكثير من الأمور الأُخرى التي سيتم التطرق إليها، وهي كالآتي:

الفرع الأول: أصلهم

عند الحديث عن أصل الأكراد، فهناك العديد من الآراء والفرضيات التي لم تعطينا فكرة قاطعة عن أصل الكرد ونشأتهم، والمنطقة التي قدموا منها، وموطن سكنهم الأول، وأن المؤرخين المسلمين وحتى الغربيين قد اختلفوا في تحديد

أصل الكرد منذ العصور الوسطى، وربما كان ذلك الاختلاف نتيجة لإنعدام الأثار الوثائقية المدونة عن الاكراد وهو الأمر الذي جعل البحث عن تاريخ الكرد وأصلهم بشكل محدد أمراً بالغ الصعوبة[1].

من خلال هذا ظهرت العديد من الآراء، وتعددت النظريات حول أصل الأكراد، ويمكن توضيح أهم هذه الآراء والنظريات فيما يأتي:

1- يرى بعض المؤرخين والكتاب -ومعظمهم مسلمين- بأن أصل الاكراد يعود إلى العرب من خلال إنتسابهم إلى ربيعة بن بكر بن وائل أو إلى مضر بن نزار، ولقد عاشوا بالجبال سعياً وراء المياه والمراعي، كما ينسبهم البعض الآخر إلى إماء _جمع أمة_ سليمان بن داوود، الذي كان يعتقد بأن من نسلهن الأكراد[2]. ويرجع المؤرخ العباسي "المسعودي" أصل الأكراد إلى القبائل الإيرانية التي لجأت إلى الجبال "هرباً" من إضطهاد الملك الإيراني "الضحاك"، في حين يرى "توفيق وهبي" من كون الأكراد الحاليين كانوا يقطنون في الماضي بالمنطقة التي كانت تسمى ببلاد ميديا، ولذلك فهم أحفاد الميديين الذين قطنوا بلاد فارس سنة 836 قبل الميلاد[3].

2- ويرجع العديد من الباحثين والمختصين بالدراسات اللغوية وخاصة الكردية، بأن كلمة الكردية ذكرت لأول مرة من قبل المؤرخ اليوناني "أكسنيفون" في كتابه عن تقهقر العشرة الاف يوناني سنة 401 قبل الميلاد من بلاد العجم إلى الشمال، متضافرة على أن الكرد من أحفاد "الكاردوخيين"، واستمر هذا

---

1 محمد فتحي الشاعر، الاكراد في عهد عماد الدين زنكي، توزيع دار المعارف، جامعة المنوفية، مصر، 1991، ص5.

2 نقلاً عن: ويفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص36.

3 المصدر نفسه، ص37.

القول سائداً إلى ما قبل نـصف قـرن، غـير أن تقـدم الدراسـات التاريخيـة والحفريـات في السنين الأخيرة قد أظهر أقوالاً أُخرى في منشأ الأكراد وأثبت أنهم أقدم من الي

ونانيين بزمن طويل[1]. وبخصوص ذلك فقد أشار كل من العلامة (لـيهمان- هويـت) إلى أن الكاردوخيين ليسوا أسلاف الكرد، وإنما هم أسلاف الجورجيين الكارتوفيليان[2].

3- كما يُشير بعض الباحثين، أن للكرد علاقـة متينـة بـبعض الـسلالات العرقيـة التـي حكمت هذه المنطقة وأقامت فيها حضارة ومدنيـة، ودولـة ذات بـأس وقـوة، ومـن تلـك السلالات والحكومات –التي يعتبرها الباحثون فروعا للأصل الكردي القديم- (شعب لولو، شعب كوتي أو جودي، الكوشيين أو الكوشي، سوباري، نايري، الميـديون أو المـاديين...الـخ) ولكنهم يختلفون في تفصيلات هذه النسبة[3].

4- وتُفيد الوثائق الأدبية ظهور اسـم (كُـرد) للمـرة الاولى في الكتابـات التـي دُونـت باللغـة "البهلويـة" عـلى شـكل كـرد **Kurd** أو كـردان **Kurdan** ويـذكر "أرتخشير بابكان"، مؤسس الساسانية الفارسية عام (226م)، اسم ماديج **Madig** ملك الكردان أو الكرد من بين بعض خصومهُ. ويبدو أن الملك الساساني أرتخشير، مدمر العرش البارثي، حـول الاسـم القـديم كـوتي (جـوتي) **Guti** إلى كـرد **Kurd**،

1 بله ج شيركو، القضية الكردية "ماضي الكرد وحاضرهم"، ط1، دار الكاتب، بيروت، 1986، ص11.

2 باسيل نيكيتين، الكرد "دراسة سوسيولوجية وتاريخية"، ترجمة نوري طالباني، ط2، مؤسسة حمـدي للطباعـة والنشر، سليمانية، 2006، ص43.

3 مثنى امين نادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدوليـة، ط1، منـشورات مركـز كردسـتان للدراسـات الاستراتيجية، السليمانية، 2003، ص75.

وقد اقتبس المؤرخون المسلمون الكبار، أمثال الطبري والمسعودي، هذا الاسم من العهد الساساني، ووصل إلى العصور الحديثة على هذا النحو(كرد- Kurd)[1].

5- وكان العديد من العلماء يرون أن الأكراد هم أنسِباء الكلدان سكان بابل، ويُشير كتاب العهد القديم إلى أن الكلدان قد سكنوا منطقة كردستان الشرقية، وأشار إلى ذلك "ماركو بولو" في معرض كلامهُ عن الكلدان، وقال أن هناك شعباً كرديا مسيحياً يسكن في جبال الموصل[2]. وهكذا فإن الرأي الذي كان سائداً في أوروبا في العصور الوسطى هو أن الأكراد ينحدرون من عقلاء الكلدان الوارد ذكرهم في العهد الجديد، حيثُ إن كبار اللغويين والمؤرخين في نهاية القرن الثامن عشر من أمثال "ميكائيليس وشلوتزر" قد أكدوا وأيدوا النظرية السائدة عن انحدار الكرد من الكلدان[3].

6- ويذكر علماء الأجناس البشرية أن الأكراد عنصر من الجنس الأبيض، من السلالة الآرية من الشعوب الجبلية الشمالية القديمة، التي سكنت في أواسط أسيا، بين الهند وجبال زاكروس، وأرارات، وطوروس[*]، وزحفت في هجرات

---

1 أرشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة احمد الخليل، منشورات دار سردم، السليمانية، 2008، ص28.

2 باسيل نيكيتين، الكرد "أصلهم تاريخهم مواطنهم"، دار الروائع ، بيروت ، 1967، ص22، مترجم مجهول.

3 باسيلي نيكيتين، الكرد "دراسة سوسيولوجية وتاريخية"، مصدر سبق ذكره، ص47.

* زاكروس، طوروس و أرارات، وهي مجموعة سلاسل جبلية، فزاكروس تقع غرب ايران وشرق العراق، وهي ثاني اعلى سلسلة جبلية في ايران، تسميتها ترجع إلى أصل اغريقي، ومعناها العاصف، طولها 1500كيلو متر، بين تركيا ايران والعراق إلى مضيق هرمز، وارتفاعها 5098 متر، أما طوروس سلسلة جبال كردستان الشمالية جنوب شرق هضبة الأناضول التركية، وينحدر منها نهر الفرات إلى سوريا، وبخصوص آرارات، سلسلة جبال بركانية تغطيها الثلوج، وتقع شمال شرق تركيا على بعد 16 كيلو متر من إيران، و32 كيلو متر من أرمينيا. أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D8%A7%D8%BA%D8%B1%D9%88%D8%B3 .

متتابعة إلى غرب آسيا حتى أوروبا والمحيط الأطلسي، ولـذا سـميت هـذه الـشعوب بالشعوب الهندو- أوروبية، كما كانت الشعوب السامية أيضاً تهاجر من الجنـوب إلى الشمال حتى ما بين النهرين: دجلة والفرات[1]. ويُشير العلامـة مينورسـكي أن الاكـراد ينحدرون من أصل آري[2]. إلا أنهم امتزجوا بعناصر أُخرى، وأنهم قوم مـن الإيـرانيين يسكنون فارس والقوقاز وتركيا والعراق، ويضيف مينورسكي قائلاً: أنهُ من المحتمل أن يكون الشعب الكردي قد هـاجر في الأصـل مـن شرقـي إيـران إلى مـواطنهم الحاليـة واستوطنها منذ فجر التاريخ، وهذا لا يمنع أنهُ كان قبل قدوم هـذا الـشعب المهـاجر هناك في كردستان قوم أو أقوام مختلفة تعيش تحت اسـم مـشابه فـأختلط الـشعب الوافد بـالقوم أو الأقـوام المحليـة وانـدمج فيهـا انـدماجاً كليـاً وهكـذا أصـبحوا أمـة واحدة[3].

وهناك دليل آخر على أن الكرد من الأقوام الهنـدو اوربيـة (الآريـة) القديمـة وهو أن الـدين الـوطني الرسـمي لـدى الكـرد لغايـة انتـشار الاسـلام كـان "ديـن زردشت"[*] الذي لم يعرف إلا بـين الأقـوام الآريـة، إذ كـان دينـاً وطنيـاً عامـاً بـين

1 نقلاً عن: ملاَ.ع كردي، كردستان والاكراد، ط1، دار الكاتب، بيروت، 1990، ص24.

(2)Jamal Nebes،The Kurds History and Culture ،WKA Publiction ،London ،2004،p15.

3 محمد فتحي الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص6.

* الزرادشتية وتعرف بالمجوسية (بالإنجليزية: Zoroastrianism)، نسبت الديانة إلى مؤسسها زرادشت، وتعد واحـدة مـن أقـدم الـديانات التوحيديـة في العـالم وهـي ديانـة إيرانيـة قديمـة وفلـسفة دينيـة. =

الآريين قاطبةً، وعلى الرغم من مرور عصور عديدة علـى إنقـراض هـذا الـدين، فـما يـزال يوجد في أرجاء كردستان(*) من هم متمسكون به ويبلغ عددهم بضعة مئات[1].

وينقسم الاكراد بشكل أساسي على مجموعات ثلاثة هي (كرمانج، كوران، لور) وتتوزع هذه المجموعات الآن بين الدول الخمس وهـي (تركيـا، العـراق، ايران، سوريا، أرمينيا)، وهناك شبه اجماع على ان أخـر دولـة جامعـة للأكـراد كانت الدولة الميدية أو (المادية) والتي تأسست في القرن الـسابع (ق.م) عنـد انتصار الميديين على الآشوريين في نينوى عـام 612(ق.م) وهـذه الامبراطوريـة كان مركزها يقع في شمال غـرب ايـران واسـتمرت للفـترة مـا بـين (612- 550 ق.م) وعاصمتها كانت تسمى (أكباتان) أو همدان، وامتدت إلى أواسـط أسـيا

=كانت الدين الرسمي للإمبراطوريات الأخمينية والبارثية والساسانية. يقدر عـدد معتنقـي الديانـة مـابين 145،000 إلى 2.6 مليون نسمة. معظمهـم اليـوم في الهنـد ويتواجـدون في إيـران وأفغانـستان وأذربيجـان بالإضافة لمهاجرين مـن هـذه المنـاطق في الولايـات المتحـدة وأوروبـا وأسـتراليا وكنـدا وسـنغافورة. أنظـر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B4%D8%AA%D9%8A%D8%A9 .

* مصطلح كردستان، مصطلح جغرافي لتسمية اقليم او لمعرفة ولاية ادارية، واسـتخدمت لأول مـرة في التـاريخ في عهد السلطان الـسلجوقي "سـنجر"، وكلمـة كردسـتان تعنـي الارض التـي يؤلـف الكـرد عليهـا أكثريـة، وتتألف من مقطعين وهما (كرد، وستان) فكرد تعني الرجل الكردي الشجاع، اما كلمة ستان فتعني البلاد، فيصبح معناها بلاد الشجعان، أنظر: شعبان مزيري، مصادر تاريخ الكرد، عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الأنترنت)،

www.gilgamish.org/printarticle.php?id=16793

1 بله ج شيركو، مصدر سبق ذكره، ص15.

الصغرى غرباً (تركيا الحاليـة)، وإلى الخلـيج العـربي جنوبـاً وإلى بحـر آرال[*] شـمالاً، وإلى الصين غرباً [1]. والتي كانت تحت حكم الدولة الأخمينية الفارسية التـي انتهـت عـلى يـد سكندر المقدوني[2].

لقد أظهر علم السلالات البشرية أن أكراد الشرق هـم غـير أكـراد الغـرب، فـالكردي الـشرقي يـشبه تماماً الانـسان الفـارسي في لونـهُ الأسـمر وفي شـكل جمجمتـه وهـي مـن نـوع brachacephale، أمـا الأكـراد الغـربيين فهـم يختلفـون عـنهم بلـونهم الأشـقر وعيونهم الزرقاء وشكل جمجمتهم وهي مـن نـوع dolichacephale. وقـد أثبتـت ذلـك دراسـات العـالم "فـون لوشـان" الـذي يعتقـد أن هـؤلاء ينحـدرون مـن شـعوب أوروبـا الشمالية[3].

وفي النهاية يوجد اتفاق عام لأغلب العلماء و البـاحثين حـول أصـل الأكـراد، والـذين ينظرون على أن الاكراد هم من أبناء العرب ليس بالأمر المؤكد ولا المقنع، ويؤكـدون عـلى أن الاكراد من أصل أري، هو القول الأصح والأجدر بالتصديق[4].

---

* بحر ارال: هو بحر داخلي يقع في آسيا الوسطى بين أوزبكستان جنوبـاً وكازاخـستان شـمالاً ويحتـل أخفـض أجزاء حوض طوران الواسع، عرفه جغرافيو العرب ببحر خوارزم وأطلق عليه الروس في القرن السابع عشر اسم البحر الازرق. أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%AD%D8%B1_%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D9%84.

1 مثنى امين نادر، مصدر سبق ذكره، ص77.

2 ملا.ع كردي، مصدر سبق ذكره، ص18.

3 باسيل نيكيتين، الكرد "أصلهم تاريخهم مواطنهم"، مصدر سبق ذكره، ص27.

4 ويفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص38.

الفرع الثاني: لغتهم

أما فيما يتعلق باللغة الكردية، يناقش علماء اللغات والكردولوجيا والتاريخ مسألة أن اللغة(اللغات) الكردية الراهنة قد تكون نتيجة تطور متصل بدرجة أو أُخرى لتكوين لغوي، أو لغات قديمة، أو ما يمكن عده اللغة (الكردية الأولى) (Proto-Kurdish) التي يفترض أن (الكرد الأوائل) القاطنين في محيط بحيرة أرومية[*] (Urmia) أو (Wirmi) كانوا يتكلمونها، وأن ذلك يرتبط بشعوب استوطنت مناطق واسعة كان مركزها الجبال المعروفة اليوم بـــ "كردستان"[1].

وقد اختلف الكتاب والمؤرخون كثيراً حول الأصل اللغوي والتاريخي لأصل كلمة (كرد) التي سمى بها الأكراد[2]. فهناك العديد من العلماء والرحالة الذين زاروا كردستان ومكثوا فيها لفترات طويلة، أجروا بحوثاً عن أصل اللغة الكردية وأقدمهم كان الدومينيكي (ب.ليوبولدو سولديني) من عام 1760 وحتى 1779 وقد عاش في زاخو وعلى الخابور، وكذلك المبشر هورنيله (Horrle) الذي قدم عرضاً للهجات الكردية حيثُ يؤكد ومن خلال

* بحيرة أرومية (بالأذرية: اورمو گولو، بالفارسية،درياچه اروميه) هي بحيرة تقع قرب مدينة أرومية في محافظة آذربيجان غربي شمال غرب إيران قرب الحدود مع تركيا. أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D8%A9_%D8%A3%D8%B1%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9.

1 عقيل سعيد محفوظ، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص37.

2 أحمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص25.

المعلومات التي جمعها عن أصل اللغـة الكرديـة، أن كـل عـشيرة تقريبـاً تتحـدث بلهجـة خاصة بها، ولكن كل الـلـهجات من أصل واحد، وأن العشائر المختلفة تفهم بعضها بعضاً، وكان اعتقادهم سـائداً حـول أن جـذور اللغـة الكرديـة لهـا أصـل فـارسي ومتناسـقة مـع الفارسية[1].

ويعد الباحثون أنّ اللغة الكردية من سلالة اللغات الهنـدو- أوروبيـة، قريبـة الـشبه باللغة الفارسية الحديثة، ولكن لا يمكن الخلط في المفردات وتركيب الكلام، وتمتد جذورها تاريخياً إلى اللغة (الأفـستائية)، وهـي اللغـة التـي دونـت بهـا (الأفـستا) كتـاب زردشـت المقدس، وعلى أنقاض (الأفستائية) قامت (البهلوية) فاحتفظت ببعض المفردات والتعابير الأفستائية[2]، وعلى أثار إنـدثار البهلويـة اسـتقلت اللغـة الكرديـة مـع شـقيقاتها، الدريـة والبلوجية بعد ظهور الإسلام[3]. وللغة الكردية لهجتـان: الأولى: كرمـانجي العليـا، ويـتكلم بها أكراد تركيا وسوريا، والبلدان السوفيتية وشـمال العـراق، والثانيـة: كرمـانجي الـسفلى، وتسمى سوراني ويتكلم بها إيران وشرق العراق، وفي هذه البلاد التي تقع في الوسط، فـأن مجرى الزاب الكبير هو الذي يحدد الـلـهجتين ويفصل بينهما، واسـتعمل الأكـراد حـروف الطباعة العربية لتسجيل لغتهم مثلما فعـل الفـرس، غـير أن الأكـراد في أرمينيـا وفي تركيـا استخدموا الحروف اللاتينية في الكتابة[4].

1 ب. ليبرخ، دراسات حول الاكراد وأسلافهم الخالديين الشماليين، ترجمة عبدي حاجي، ط1، منشورات مكتبة خاني، حلب، 1994، ص31.

2 مازن بلال، المسألة الكردية "الوهم والحقيقة"، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 1993، ص148.

3 المصدر نفسه، ص149.

4 سمر فضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم "1958- 1963"، رسالة ماجـستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، القاهرة، تاريخ نشر (بلا)، ص53.

والواقع أن الأكراد استخدموا في لغتهم ألفاظاً من اللغات المجاورة الثلاث لهُم، وهـي اللغة العربية، واللغة التركية، واللغة الفارسية، كما أن بعض المناطق الجبلية التـي يعـيش بها الأتراك عزلت الأكراد بعضهم عن بعضٍ إلى حد ما، ولهذا تنوعت لهجاتهم حتى أصبح من الصعوبة أن يفهم بعضهم بعضاً، وهذا أمر طبيعي من وجهة النظر الجغرافيـة، عـلى أنهُ لم تزل هناك أسس عامة مشتركة في بناء القواعد والألفاظ، وفي شرق نهر الزاب الكبـير إلى المناطق الكردية الإيرانية والروسية، حيثُ توجد أربيل والسليمانية، ومحافظة كركوك، فاللـهجة السائدة هي اللـهجة السورانية، أما في محافظة دهوك فاللـهجة السائدة هي البهدنانية [1].

وكـان نتيجـة هـذا التقـسيم أن تطـورت اللغـة الكرديـة في اللفـظ بحكـم التباعـد والاختلاط مع عدد من الأقوام ومنهم الفرس والاشـوريين والكلـدانيين، حتـى كـان تقـارب كلي بينهما، الأمر الذي تطورت معهُ اللغـة حتـى سـميت (الـسورانية)، والتـي يـستعملها اليوم سكان شرق الزاب الكبير، إلى المناطق الكردية الإيرانية، وتشمل في العـراق كـل مـن أربيل والسليمانية وكركوك ومندلي، أو (البهدنانية)، ويستعملها كافة الأكراد القـاطنين إلى شرق الزاب الكبير، وهي كل من الموصل وكافة أكراد تركيا وسوريا، ولمـا كـان لهـا حـروف خاصة بها فلقد استخدموا في كتابتهـا الأحـرف العربيـة والفارسـية، ثـم اللاتينيـة بمقيـاس أضيق [2].

وقـد اختلـف العلـماء والمؤرخـون حـول أصـل اللغـة الكرديـة أهـي إيرانيـة الأصل أم غير إيرانيـة، فالمستـشرق "سـيدني سـميث" ينفـي كـون اللغـة الكرديـة

1 محمد فتحي الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص23.

2 سمر فضلاً عبد الحميد محمد، مصدر سبق ذكره، ص54.

مشتقة من الإيرانية، ويوافق هذا كتاب كثيرون منهم "احمد فوزي" حيثُ يرى أن اللغتين الكردية والإيرانية وإن اتصلت إحداهما بالأُخرى إلا أنهما تختلفان عن بعضهما بعضاً في المفردات وتركيب الجمل والنطق، فالكردية حسب وجهة النظر هذه تتصل بمجموعة اللغات الشمالية الغربية في إيران في حين أن اللغة الفارسية الحديثة تتصل بمجموعة اللغات الجنوبية الغربية من البلاد[1]. ويورد الكرد أنساباً للغتهم أو لغاتهم الراهنة تصل إلى اللغات الهندو- أوربية، وبعد ذلك الهندو- آرية، فالآرية القديمة، ثم الكردية القديمة، فالوسطى ثم الحديثة وبعدها اللغات واللهجات الراهنة[2].

وقد برهنت الدراسات والأبحاث بأن الكردية لغة حية، ولها تاريخها وخصوصياتها كلغة مستقلة ومتطورة شأنها شأن اللغات الحية الأُخرى، كاللغة التركية والفارسية، وتطورت عن اللغة الكردية الأم عدد م اللهجات بسبب العزلة والخصوصية الاجتماعية لبعض القبائل الكردية، ابتعادها عن بعضها، وكان الأتراك يحاولون دائماً منع اللغة الكردية من التطور كلغة مكتوبة، من خلال تدخل السلطات في شؤون المطبوعات، مما أدى إلى الحيلولة من جعل هذه اللغة لغة مكتوبة[3].

وقد كان الاعتقاد سائداً إلى وقت قريب أن اللغة الكردية لغة مشتقة من الفارسية، أو محرفة عنها، وقد ثبت عكس ذلك تماماً حيثُ اتضح أن الكردية ليست أيضاً لهجة فارسية محرفة، بل هي لغة آرية نقية، لها مميزاتها الخاصة وتطوراتها القديمة، صحيح أن اللغتين متصلتان بصلة النسب، إلا أن الفرق

---

1 احمد تاج الدين، مصدر سبق ذكره، ص57.

2 عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص39.

3 سمر فضلاً عبد الحميد محمد، مصدر سبق ذكره، ص56.

شاسع بينهما ونقاط الاختلاف عديدة، سواء في المفردات، أو النحو، أو النط\ق، وكان الأكراد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل الإسلام[1].

الفرع الثالث: ديانتهم

والدين الإسلامي هو دين الأغلبية الساحقة في كردستان، والكرد في غالبيتهم على المذهب الشافعي، ويوجد بينهم القليل من الشيعة يرتكزون في جنوب كردستان. والنصرانية شبه معدومة بينهم، فالنصارى في كردستان هم من السريان الذين كانوا منذ القرن التاسع عشر يسمون بالأثوريون والان يسمون أنفسهم بالأشوريين، وهم يعيشون في النصف الشمال من كردستان العراق، وكذلك الكلدان وهم أقل من الاشوريين ويعيشون في السليمانية[2].

كما أن التصوف منتشراً إلى حد كبير بين الأكراد ويمارسونه بطقوس وأدعية خاصة كما أنهم يشهدون حلقات الأذكار ويتمايلون على الدفوف والآلات والصوفي يسمى (درويش)[3]. وأغلبية الأكراد يتبعون الطرق الصوفية وأهمها الطريقة القادرية في شرق وشمال كردستان، والطريقة النوبخشية في الجنوب، والطريقة النقشبندية في غرب وشمال كردستان، إلى أن أبرز هذه الطرق هما الطريقتان القادرية والنقشبندية، ففي العراق مثلاً تسود الطريقة القادرية بين السورانيين ومؤسسها الشيخ محمد بن عبد الكريم بن عبد القادر،

1 المصدر نفسه، ص57.

2 لقاء مكي (محرراً)، الكرد دروب التاريخ الوعرة، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، يونيو 2006، ص7.

3 احمد تاج الدين، مصدر سبق ذكره، ص69.

في حين تسود الطريقـة النقـشبندية بـين الكورمـانجيين أو البهـدنانيين ومؤسـسها الـشيخ عثمان سراج الدين[1].

الفرع الرابع: تواجدهم وأعدادهم

جغرافياً يتوزع الاكراد في العراق على مساحة تقدر بحولي 72 ألف كم^2، وتتمثل اهم المناطق الكردية بالعراق في المحافظات الشمالية: السليمانية، أربيل، دهوك، فضلاً عن كل من الموصل وكركوك وديالى، ولهم تواجد في المحافظة بغداد[2]. وكما هو موضـح في شـكل رقم(1).

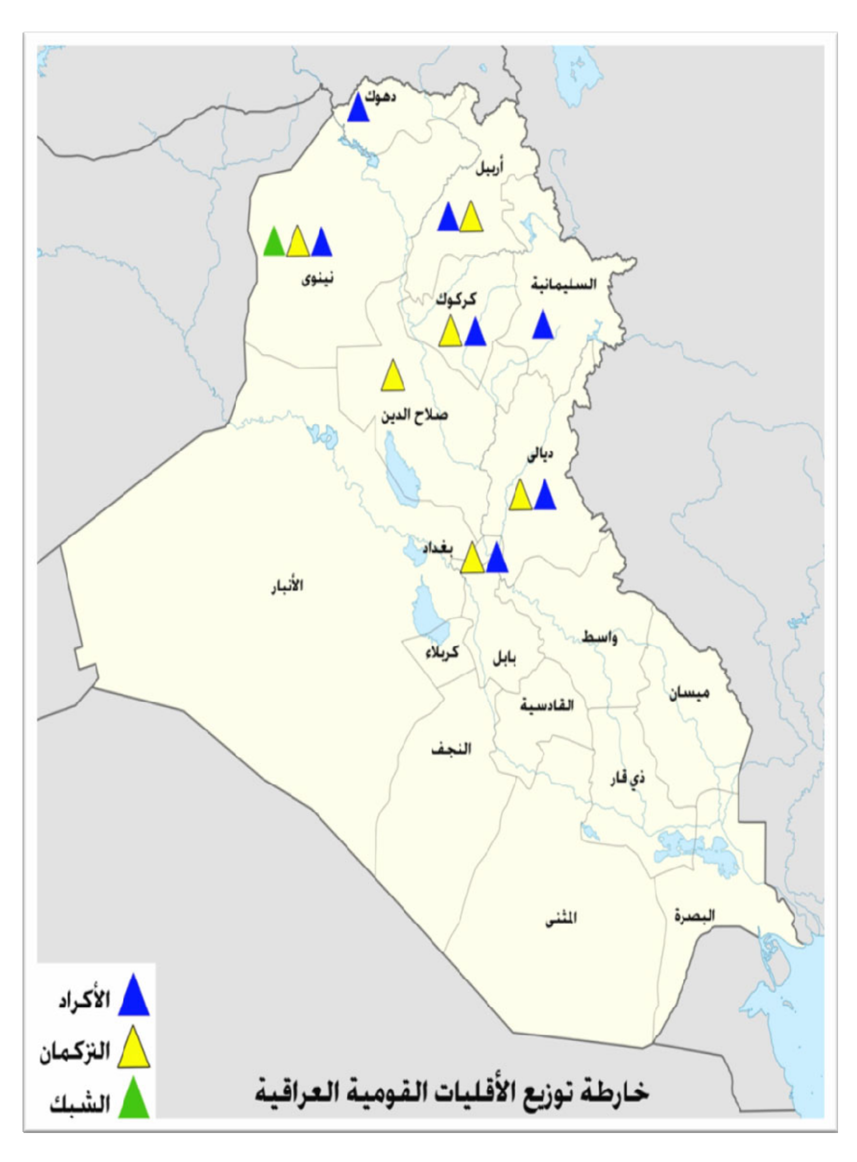
وفـيما يخـص عـدد الأكـراد في العـراق، في الحقيقـة لا توجـد إحـصائيات رسـمية للمحافظات العراقية ككل ومنها اقليم كردستان، فالأكراد بحسب تقـديرات العـام 2006، وبحسب عدد من البـاحثين فقـد ازدادت اعـداد الأكـراد ليـصل تعـدادهم في العـراق إلى حوالي 5.4 مليون نسمة، ما يمثل نسبة 13- 18% من الشعب العراقي[3].

---

1 ويفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص41.

2 المصدر نفسه، ص47.

3 الاكراد والمشكلة الكردية، مقاتل الصحراء، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec02.doc_cvt.htm.



الشكل رقم (1) خارطة توزيع الأقليات القومية في العراق

خارطة من اعداد الباحث بالاعتماد على مصدر: أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، دراسة أعدها قسم حقوق الأقليات، وزارة حقوق الانسان، جمهورية العراق، 2011.

المطلب الثاني: الأقلية التركمانية

يعد التركمان من الجماعات العرقية الرئيسة في العراق، وهناك اختلاف حول تسميتهم والمكان الذي قدموا منه إلى العراق، وسوف يتناول هذا المطلب ما يلي:

الفرع الأول: أصلهم

ورد في الموسوعة السياسية أن التركمان هم "شعب اسيوي تركي تعود أُصولهُ إلى قبائل الاغوز "الغز""[1]. والتركمان أو قبائل الغز هم طائفة من الترك، نزحوا من آسيا الوسطى، وينتمون إلى السلالة العرقية التي انحدر منها الأتراك، واختلف المؤرخون بشأن معنى كلمة تركمان، فمنهم من يقول إنها (ترجماناً) ومن ثم تحولت إلى (تركماناً)، وينادي رأي أخر من المؤرخين بأن أطلاق اسم التركمان كان نتيجة إسلام غالبية قبائل الاغوز في القرن الحادي عشر نتيجة الاتصالات التجارية وتغلغل الدعوة الإسلامية، وقد تطور هذا الاسم ليحل محل اسم الاغوز بعد قرنين من هذا التاريخ[2]. وهناك من يقول إنّ الكلمة مركبة من كلمتين (ترك، مان) والتي تعني التركي الكبير أو الأصيل[3].

---

1 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة علم السياسة، ج2، ط1، مصدر سبق ذكره، ص714.

2 أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العربي، ط2، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2003، ص18.

3 مهدي الهاشمي، التركمان: التشتت العرق- مذهبي يفقدهم هويتهم الوطنية، مجلة العالم، العدد1123، بغداد، تشرين الأول 2014، ص1.

وعلى أية حـال فـأن المتعـارف عليـه أنّ الـتركمان هـم الأغـوز المنتـشرون في الـشرق الأوسط والأناضول والقوقاز وإنّ استعملت الكلمة أحيانـاً مـن قبـل الـسلطات الـسياسية للتفريق بين أتراك تركيا والأتراك القاطنين خارج حدود شبه جزيرة الأناضـول الحاليـة، إلا أن ذلك لم يأت بجديد فالأتراك الساكنون في تركيـا الحاليـة هـم أيـضاً مـن قبائـل الأغـوز التركمان[1].

والأتراك من الأقوام البيضاء المسماة البراكيسفال (ذوي الـرؤوس الواسـعة) ويـستدل مما توصل إليه العلم الحديث وما نتج عن الحفريـات والدراسـات التـي قـام بهـا علـماء الآثار من الروس أن قوم براكيسيفاليا أطلقوا عليه (إنسان انـدرونوف) كـان يعـيش قبـل أربعة آلاف سنة في أواسط آسيا، ويحتمل أن تكون هذه الأقوام هي المعالم الأولى للأتراك، وتختلف هذه الأقوام كلياً عن الأقوام المسماة بدوليكوسـيفال (مـستطيلة الـرؤوس) وقـد سكنت الأقوام البروتو- تركية في البقاع الواقعة بين جبال تانري والطاي في إقليم جونغاريا (شمال تركستان الشرقية) مظهرة علامات التوسع على الجهات الأربعة وقد اعتادت هذه ألاقوامُ على تربية الثيران والجمال وتطبعت بطابع الصيد والقتال[2].

إنّ المواطن الأصلية للترك والتركمان "التراكمة" والمغول في آسيا الوسطى في منغوليا الحالية والتركستان، تقع في أطراف صحراء (قره قوم)، انتقلت جمـوع قبائلهم شرقاً وسـكنت أولاً في بقـاع مـا وراء النهـر، ثـم ارتحلـت إلى خرسـان ومرو، ثم نزحت قبائل منها إلى الأناضول والعراق، والوجـود المؤكـد للـتركمان

1 أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص20.

2 يلماز أوزطونا، المدخل إلى التاريخ التركي، ترجمة أرشد الهرمـزي، ط1، الـدار العربيـة للموسـوعات، كركـوك، 2005، ص6.

يعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد، عندما بدأت القبائل التركمانية "الياقوتية" بالنزوح والاستقرار بين دجلة والفرات[1].

وإذا كان بعض المؤرخين يعدون تركستان الشرقية والغربية من ضمن الوطن الأول للأتراك فأن الحقائق التاريخية ودراسات الاثار تنقض هذا الرأي، فإذا كان الأتراك قد عاشوا في تركستان في القدم، إلا أن تركستان برمتها لم تكون ضمن الاقليم الذي كان الأتراك يعيشون فيه، ويزعم المؤرخون الذين يرون خلاف هذا الرأي بأن الآريين أو الأقوام الإيرانية قد أخرجت الأتراك من تركستان في العصر السادس ما قبل الميلاد، ولكن الحقيقة أن تركستان قد تم فتحها من قبل "مته"[*] في أوائل العصر الثاني قبل الميلاد ولم تكن وطناً دائماً للأتراك إلا منذ القرنيين العاشر والحادي عشر الميلاديين في عهد القاراخانيين إذ أُبعِد الإيرانيين إلى الجنوب الغربي وتمت سيطرة الأتراك على تلك المناطق، وتم الاستيلاء عليها بشكل كامل في القرن الثالث عشر، وقد سكنتها أقواماً تركية قبل متمه واستمرت بشكل أكبر بعد حكم متمه[2].

لم تنتقل قبائل التركمان من مواطنها الأصلية دفعة واحدة بل تعاقبت الهجرات على مر السنين وقد استوطنوا ما وراء النهر وخراسان واعتنقوا الدين

1 ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي: دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع: العهد الجمهوري 1958- 1963، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، بغداد، ص38.

* مته، أحد ملوك الأتراك الذين حكموا في الفترة مابين 209 و174ق.م ويطلق عليه الصينيون (ماو- تون)، ويعتقد أن هذا الاسم محرف عن موتون التركية، وقد سماه الأتراك (متمه) وقد خلده الأتراك باسم (اوغوزخان)، للمزيد يُنظر: يلماز أوزطونا، المدخل إلى التاريخ التركي، مصدر سبق ذكره، ص32.

2 يلماز أوزطونا، مصدر سبق ذكره، ص10.

الإسلامي ثم نزحوا إلى العراق والأناضول وبلدان الشرق الأوسط، ويرجع تاريخ التركمان إلى عصور سحيقة في القدم ويظهر من نقوش ارخون أنه لهؤلاء مكانة بارزة بين الأقوام التركية في تلك العهود، وتتطرق هذه النقوش إلى ذكر الأغوز الساكنين إلى الشمال من أقاليم "الكوك تورك" وقد مكثت هذه القبائل في موطنها الأصلي في أواسط آسيا إلى أن تركت هذا الموقع إلى مواطنها الحالية[1].

إن التركمان تُعتبر ثالث الجماعات العرقية الرئيسية في العراق بعد العرب والأكراد[2]. ويرتبط تاريخ الدخول التركماني إلى العراق بفترات زمنية مختلفة، **فالمرحلة الأولى** تبدأ مع بداية العهد الأموي سنة 54 للهجرة (674 للميلاد) إذ استقدم عبيد الله بن زياد ألفين من المقاتلين[3]. الذين كانوا من التركمان المنصهرين مع العراقيين واستعربوا مثل الألاف من المهاجرين من مختلف البلدان التي طالها الفتح العربي الإسلامي، فالتركمان في العراق هم ليسوا اتراكاً، وإنّما هم تركمانيون كانوا يعيشون في تركيا (بلاد الأناضول) بصورة منعزلة، ويمارسون دورهم الاجتماعي وطقوسهم الخاصة بهم بصورة مستقلة تماماً عن الأتراك[4]. والتحديد التاريخي المار الذكر يتطابق مع ما ورد عند "كمال مظهر احمد" بقولهُ، "يرجع تاريخ اول دخول تركماني إلى العراق العام 54

---

1 أرشد الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص13.

2 صمد جاوشين، التركمان في وثائق البعث، منشورات الجمعية الثقافية والاجتماعية، كركوك، 2009، ص3.

3 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص38.

4 ابراهيم الساعدي، دراسة شاملة حول أصل التركمان في العراق، موقع منبر التركمان، 2011، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.alturkmani.com/makalaat/2011/20022011/3.htm

للهجرة (674 للميلاد) حين جاءت نصرة للخليفة مؤلفة من أربعة الاف مقاتل"[1].

أما **المرحلة الثانية** فتعد فاتحة عصر الاستيطان التركماني الفعلي في العراق وقد تأكد ذلك في العام 1055 ميلادية بدخول السلطان السلجوقي طغرل بك إلى بغداد، وقد رافق السلطان طغرل أكبر الموجات التركمانية التي دخلت العراق وبقي التركمان يواصلون الهجرة والتوافد إلى الأرض العراقية أيام السلطان طغرل ومن خلفه من السلاطين ونجم عن ذلك اتخاذهم للمناطق الشمالية من البلاد موطناً وملاذاً[2]. والواقع أن مقولة استيطان التركمان في العراق إنّما حدث في العهد السلجوقي غير صحيحة مطلقاً، ذلك أن أغلب المؤرخين يؤكدون على أن التركمان نزحوا إلى شمال العراق واستوطنوا فيه قبل نزوح السلجوقيين إلى تلك المنطقة وكانت لهم مكانة مرموقة في المحافل السياسية والعسكرية والإدارية في ذلك الوقت[3].

كما تعاقبت الهجرات المكملة في **المرحلة الثالثة** لتوافد التركمان على العراق كمرحلة إسناد وتقوية وتمازج، فتوافد التركمان على شمال العراق ولا سيما من مواطن الأغوز التركمان الأصلية لوجود أبناء جلدتهم فيها، كما دخل العراق الكثير من التركمان مع الحملات العثمانية المتعاقبة وأهمها حملة السلطان العثماني مراد الرابع عام 1638[4].

1 كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، ج1، مطبعة رينوين، السليمانية، تاريخ نشر (بلا)، ص83.

2 أرشد الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص15.

3 حبيب الهرمزي وأكرم باموقجي، العشائر التركمانية في العراق، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2004، ص5.

4 أرشد الهرمزي، المصدر السابق، ص16.

ويُشير الكاتب العراقي سعد سلوم في كتابه (الأقليات في العراق)، على أن الدراسات والبحوث الأخيرة تبين أن التركمان هم كانوا السومريين الذين هاجروا من آسيا الوسطى إلى حوض دجلة والفرات في الألفية الخامسة قبل الميلاد، إذ استقروا في جنوب العراق وأسسوا أولى الحضارات الإنسانية في سومر، وما يؤكد ذلك، أوجه التشابه بين الشعبين، فهناك تشابه واضح بينهم في قواعد اللغة فحوالي 600 كلمة متشابه بين اللغتين، وتشابه كبير بين جماجم السومريين والأتراك المنغولية في آسيا الوسطى، والتشابه في اللغة هو الأمر الذي شجع بعض الباحثين إلى تفضيل هذه الفكرة على الرغم من رفض الأخرين[1].

والتركمان من الأقوام القديمة التي نزحت وسكنت شمال شرقي العراق وكان لها شأن مذكور في تأريخه، ومنهم السلاجقة الذين تسلطوا على الدولة العباسية سنة 1055م وأنقذوا الخليفة القائم بأمر اللـه من حكم الدولة البويهية[2]. وكان السلاجقة هم من قادوا قبائل الأغوز التركمان إلى العراق وأسسوا دولة مستقلة في هذه البلاد، كما أسس أتابكية الموصل الزنكيون إمارة كبيرة، مثلهم في ذلك أتابكية أربيل الذين حكموا الموصل وأربيل وشهرزور وحكاري وحران وسنجار وتكريت. كما أسس الايقواقيون إمارة تركمانية في كركوك وشهرزور، وتعاقبت الإمارات والدويلات الأُخرى على حكم شمال

1 Saad Salloum ‹Minorities in Iraq "Memory ‹Identity and Challenges ‹Masarat for Cultural and Media development ‹First edition ‹Beirut ‹2013 ‹p145.

2 مير بصري، أعلام التركمان والأدب التركي في العراق الحديث، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 1997، ص14.

العراق مثل البارانيين الذين أسسوا دولة قرة قوينلو (الخروف الأسود) والبايندرية الـذين أسسوا دولة آق قوينلو (الخروف الأبيض)[1].

وكما هو مبين فأن التركمان الذين نزحوا إلى العراق في أزمنة وعصور مختلفة وتحـت ظروف متباينة، ينتسبون في الواقع إلى العشائر والأفخاذ والبطـون، وتـأتي عـشائر البيـات على رأسها من حيـثُ الكـثرة العدديـة وسـعة المنـاطق التـي اسـتوطنوها، والتـي دخلـت العراق ابان العصر السلجوقي وهم في الأصل من قبائل أغوز التركمانية[2]. وهـم يقطنـون لواء كركوك ووجدوا في أنحاء واسط، ثم مال قسم كبـير مـنهم إلى المـدن واختلطـت بهـم عشائر عربية، ومن القبائل التركمانية الأُخرى قراولـوس، مـن قبائـل المغـول، وقـد عاشـوا قرب مندلي، وأشهر قراهم (دربند سارلو، زنكل، قولهُ بند، تل الحميد الخ...)[3].

الفرع الثاني: لغتهم

التركمان لديهم لغـتهم الخاصـة بهـم (التركمانيـة)، وهـي إحـدى اللـــهجات التركية القريبة من (الأذريبجانية)[4]. واللغة التركمانية متنوعة إلا ان هذا التنوع لا يحول دون التفاهم فيما بيـنهم لأن اللغـة التركمانيـة في العـراق عـلى الـرغم مـن تعدد لهجاتها (لهجة تلعفر، لهجة كركوك، لهجة ديالى، لهجة بغـداد.. الـخ)، هــي ذات أصـول وقواعـد مـشتركة واحـدة فالـــهجة التركمانيـة في كركـوك هــي لغـة أذربيجان وقريبة من لهجة باكو وأنّها خشنة تصدر عـن لـسان مـشدد حلقوميـه عــلى مــا كانــت عليــه التركيــة أصــلا وهـــي أنقــى لهجــات اللغــة التركمانيــة

1 أرشد الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص16.

2 حبيب الهرمزي وأكرم باموقجي، مصدر سبق ذكره، ص8.

3 مير بصري، المصدر السابق، ص21.

4 Saad Salloum،op.cit،p146.

في العراق، أذربيجانية الأصل وأقربها الى التركية الحديثة بسبب اختلاط السكان الأذريين بالأتراك الاناضوليين الذين استوطنوا مدينة كركوك[1].

الفرع الثالث: تواجدهم وأعدادهم

وجغرافياً يتوزع التركمان في العراق، وبحسب الخريطة القومية المعدة من قبل البريطانيين لواقع التنوع القومي في شمال العراق التي أوضحت مواطن عيش المسيحيين والعرب والأكراد، وفي المنطقة الفاصلة بين المواطنين العرب والأكراد أشارت الخريطة بلون بني منفصل (اللون البني) إلى مراكز المدن والقصبات المختلفة والتي يسكنها التركمان، فحددت المناطق التركمانية في كل من، تلعفر، قرى الموصل، أربيل، التون كوبري، كركوك، قرة تبه، خانقين، قزلرباط، مندلي، وهي المناطق التي يطلق عليها "حنا بطاطو" طريق البريد القديم بغداد_ الموصل_ استانبول[2].

ينتشر التركمان على خط جغرافي منحني يمتد من مدينة تلعفر على الحدود العراقية- السورية وينتهي عند مدينة مندلي على الحدود العراقية- الإيرانية مروراً بكركوك التي تُعد مركز التركمان وأكثر المدن التي يتواجد في التركمان، وكذلك مدينة أربيل وتعد من مراكز الاستيطان القديمة للتركمان وهي المدينة الثانية بعد كركوك من ناحية انتشار التركمان ومدينة تلعفر وهي من أكبر الأقضية التابعة لمحافظة الموصل ويتبعها حوالي مائتي قرية إلى مدن نينوى، طوز

1 محمد حسين محمد شواني، التنوع الاثني والديني في كركوك، ط1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2006، ص108-109.

2 أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني، ط2، الدار العربية للموسوعات، كركوك، 2005، ص7.

خرماتو، داقوق، كفري، خانقين، السعدية، مندلي، قرة غان، شهربان، التاوة، ولهـم تواجـد في العاصمة بغداد[1]. وكما وضحنا سابقاً في الشكل رقم (1).

وفيما يخص أعداد التركمان في العراق، فلا توجد إحصائيات دقيقـة أو رسـمية لعـدد الـتركمان في العـراق، وذلـك لأسـباب عديـدة، والتقـديرات الموجـودة مجـرد تقـديرات وتخمينات لا تأخذ بنظر الاعتبـار مـا تعـرض لـهُ الـتركمان مـن عمليـات تهجـير وطمـس للهويـة[2]. ومـع وجـود الاحـصائيات فهـي مختلفـة، فالبـاحثون الـتركمان يُـشيرون إلى أن التركمان يشكلون ما نسبته 10 إلى 15% من عدد السكان في العراق، ويشكلون حولي 5% وفقاً للمصادر العراقية والغربية الرسمية[3].

والجبهة التركمانية العراقية (ITF) تـشير إلى وجـود نحـو 3 مليـون مـن الـتركمان في العراق، ما نسبته 13 % من سكان العـراق، كـما تقـدم مجموعـة أُخـرى باسـم الجمعيـة الثقافية التركمانية (TCA) تقديراً أقل بكثير من ذلك، وتشير إلى أن هناك مليون تركماني، من بينهم 25،000 يعيشون في الأراضي التي يسيطر عليها إقليم كردستان[4].

---

1 Arshad Al-Hirmizi، The Turkmen Reality in Iraq، Publication of Kirkuk Foundation، First Edition، Istanbul، 2005، p11.

2 Saad Salloum،op.cit،p147.

3 A. Gökhan KAYILI، The Iraq Turkmen "1921- 2005"، The Institute of Economics and Social Sciences، Bilkent University، Ankara، Turkey، 2005، p6.

4 Ibrahim Sirkeci، Turkmen in Iraq and International migration of Turkmen، Report of the Institute of global Strategy، Bristol University، Ankara، Turkey، 2005، p5.

المطلب الثالث: الأقـليـة الشـبـكـيـة

تحدث الكثير من الباحثين عـن الـشبك، كـل مـا يتعلـق بأصـلهم ولغـتهم وديـانتهم وأعدادهم، والجميع يتفق على أن الشبك هم عراقيون يعيشون ضمن محافظـة الموصـل منذ مئات السنين وأنهم جماعة قومية في العراق تدين بالدين الإسـلامي وفقـاً للمـذهب الشيعي والسني، وتنتشر قراها ومناطقها حول مدينة الموصل وداخلها وفي سهل نينوى[1].

الفرع الاول: تسميتهم

إن تسمية الشبك قد أتت من (شاه ويردى به ك) إنطلاقاً من أنّهـم مـن أتباعِـهِ ثـم تحولت وبمرور الزمن إلى (شاه به ك)، ولأن اللغة العربية لا تحتوي على حـرف (الكـاف) وبتخفيف الكلمة أصبحت التسمية (شبك)[2].

الفرع الثاني: أصلهم

هناك اختلاف كبير بـين البـاحثين والكتـاب ممـن تنـاولوا أصـل الـشبك، وكـل مـنهم يرجعهُ إلى أصل وتاريخ معين، وقدموا لذلك تأييـدهم وتبريـراتهم، ولم يـتم الإتفـاق عـلى أصل الشبك، وبرزت من خلال ذلك العديد من الأراء والاتجاهات التي تبين أصل الـشبك، وهي كالأتي:

الاتجاه الأول: يرى أن الشبك هم قوم جاءوا من المشرق الفارسي وسكنوا منذ القدم في هذه المنطقة، مع اختلاف في تأريخ وصولهم إليهـا، حيـثُ يـرى

1 Saad Salloum،op.cit،p206.

2 أحمد شبك، الشبك أصلهم ومنشأ نحلتهم، جريدة الإتحاد، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=47290.

بعضهم بأنهم نزحوا قبل ميلاد المسيح عليه السلام بألف عام من منطقة شمال بحر قزوين، على اختلاف بين المؤرخين في تحديد موضعها بدقة، بعد أن تفرقت جماعة كبيرة من العرق الأبيض، كانت ساكنة في تلك المنطقة، إلى فرقتين اتجهت أحداهما غرباً فانتشرت في أوربا والثانية اتجهت شرقاً، وسميت بالشعوب الهندو إيرانية وانقسمت بدورها إلى قسمين نزل احدهما في شمال الهند ونزل الآخر في هضبة آريان وتكونت منها شعوب البلوش والأكراد والفرس والشبك والطاجيك والاوزبك بعد ان توزعت على المناطق المجاورة ومنهم أوائل الشبك من الذين سكنوا منطقة سهل نينوى، ويستدل بعضهم الآخر على مجيء الشبك من إيران إلى التقارب الموجود بين لغة الشبك ولغة البلوش، كما استدل آخرون بمرجعية الأصول الشبكية إلى الأمة الفارسية بما هو منقول عنهم وكما هو الواضح من تقاطيعهم ومن لغتهم المزيجة من العربية والكردية والتركمانية والتي تغطي جميعها اللغة الفارسية[1].

الاتجاه الثاني: ينسب بعضُ الكتاب، الشبك إلى أصول تركية، ولكن أيضا دون اتفاق على تاريخ قدومهم إلى هذه المنطقة، حيثُ يرى بعضهم أنهم من القبائل التركية التي نزحت إلى العراق من الشمال التركي في عهد السلطان طغرل بك السلجوقي سنة 447 هجرية لإغاثة الخليفة القائم بأمر الله العباسي والقضاء على سلطان الدولة البويهية وسكنوا قرى الموصل[2].

بينما يبرر بعضهم وجود الشبك في منطقة الموصل إلى خلفية الصراع العثماني والصفوي

1 نصرت مردان، الشبك "أصلهم، لغتهم، ديانتهم وأعدادهم"، ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأُخرى، جنيف، 2010، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.cese.iq/kitabat/Kitabat_M/Kitabat-M-2010/Kitabat-M-92-04122010.htm

2 زهير كاظم عبود، الشبك في العراق، ط1، منشورات دار سردم، السليمانية، 2006، ص25.

في هذه المنطقة، فيما يرى آخرون أن الشبك قبائل تركمانية، ربما كانت بكتاشية الأصل، تحولت إلى الولاء للصفويين لما دعا حيدر بن جنيد الصفوي إلى فكرته الجامعة بين التصوف والتشيع وجعل لها الشعار الأحمر المشهور الذي صار اصطلاحا يطلق على أتباعهُ، فتحول فريق من التركمان والبكتاشية الى حركة القزلباش[1].

وعندما ظهرت الدولة الصفوية، كان همُها القضاء على الدولة العثمانية، على أثر هذا قد تم مطاردة العثمانيين القزلباش[*] حفاظاً على سلطانهم، والذين انتقل جزءاً منهم إلى العقيدة البكتاشية حفاظاً على أرواحهم، ومن تم كشفهُ منهم قد تمت معاقبته، ولما زاد إضطهادهم فقد أنتقل القزلباش المتظاهرين بالبكتاشية صوب الشرق للالتحاق بالجيش الصفوي التركماني، فعندما لم يستطيعوا اللحاق بهم، قد حلوا في أطراف ولاية الموصل الشرقية فاستقروا هناك ومارسوا الزراعة من دون أن يفقدوا إي خصيصة من خصائصهم، وهناك جملة من الأدلة على تُركية الأصول الشبكية منها، عادة إطلاق الشوارب، فضلاً عن التقارب اللغوي وتبنيهم الأسلوب المعماري

1 نصرت مردان، المصدر السابق.

* القزلباش، وهي فرقة دينية انتشرت في بلاد الأناضول، كانت في نشأتها تسمى الصوفية نسبة إلى مؤسسها قطب الدين اسحق الأردبيلي وهو الجد السادس للشاه اسماعيل الصفوي، وسميت بالقزلباشية في عهد الشاه اسماعيل الصفوي، وتعتبر شيعية المذهب في نظر المسلمين، وهي تقارب كل المقارب نصيرية سورية يسمون أنفسهم بالعلوية. أُنظر: نصرت مردان، الشبك.. عراقيون أصيلون متنوعوا المذاهب واللغات مجلة ميزوبوتاميا (بلاد النهرين) العدد الأول، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،
www.mesopot.com/old/adad1/faatalwatan.htm

السلجوقي في بناء مشاهدهم المقدسة ولا سيما مزار الإمام زين العابدين (ع) في قرية علي رش ولغة كتبهم الدينية المكتوبة باللغة التركية[1].

الاتجاه الثالث: يرى بعض الباحثين أنّ الشبك هم من أصول كردية، وسكنوا مدينة الموصل منذ القدم، حيثُ يرى الكاتب أحمد شوكت، أن الشبك هم بُناة الموصل القدماء، وربما كانوا أول من بنى المدينة الكردية القديمة وسموها قلعة (نواد سير)، وأن "نوادشير" الكردي الميدي هو الذي شيد قلعة حصينة على الضفة الغربية لنهر دجلة قبل قدوم الآشوريين الى المنطقة بنحو خمسة قرون على الأقل، لتكون محطة تتوقف فيها القوافل التجارية القادمة من الشرق عبر الطريق التجاري القديم الذي كان يسمى بطريق "حرير" أو "طريق القطار"[2].

ويستند العديد من الباحثين في دعم كردية الأصول الشبكية إلى العديد من المصادر منها ما ذكره المؤرخ الألماني "فون هامر" الذي ولد عام 1774م، أن سكان الموصل يتكلمون الكردية وأنهم أكراد علاوة على كونهم يتكلمون العربية والفارسية والتركية، ويؤكد هذه الحقيقة أيضا المؤرخ الشهير"لسترانج" أنّ أهل الموصل أكراد منذ أقدم العصور ويقول الكاتب "جلبي زادة" عندما زار الموصل وكتب مؤلفه "كشف الظنون" في العام 1638م أنهُ رأى الناس في الموصل يتكلمون اللغة الكردية، كما يؤكد ذلك الرحالة الإيطالي الشهير "ماركو بولو" الذي كان قد مر بالموصل في العام 1280 م حيثُ يقول، إذا خرج المرء خارج أسوار الموصل لوجد قبائل قوية المراس تعيش في حالة البداوة وعلى السلب والرعي تسمى الكرد وخلاصة فكرته أنّ الشبك هم من أحفاد الأكراد،

1 نجاح العلي، من هم الشبك، مجلة الحوار المتمدن، العدد2429، العراق، 2008.

2 أحمد شوكت، الشبك الكرد المنسيون، مطبعة وزارة الثقافة، السليمانية، 2004، ص48.

وهناك كتاب آخرون يرجعون الشبك إلى اصول كردية ولكن دون تحديد جهة أو تاريخ أو كيفية سكناهم في منطقة الموصل[1].

الاتجاه الرابع: أصحاب هذا الاتجاه لا يرجعون الشبك إلى اصلٍ واحدٍ، بل يرون تعدد الأصول المكونة للشبك، ويذهبون في قولهم إنّ أكثر ما يدل على الأصول المتعددة التي انحدر الشبك عنها هو تسميتهم والتي تعني بالعربية الاختلاط وتعني كذلك انحدارهم من أكثر من مجموعة عرقية ضمن الأعراق المتعددة في المنطقة لكن الأمر لا يبدو كذلك للقوميين العرب أو الأكراد أو التركمان حيثُ يحاول كلا منهم ربط أصول الشبك بقومية واحدة وعرق واحد كأن يكونوا أجمعهم عرباً أو أكراداً أو تركماناً أو فرساً[2]. وما يؤيد هذا الرأي من أن تسمية الشبك دلالة على اشتباك القوم من قوميات متعددة ويستدل في ذلك بالمعنى اللغوي لتعبير (الشبك)، من قول شبكت أصابعي بعضها في بعض فاشتبكت[3].

الفرع الثالث: لغتهم

تنتمي لغة الشبك إلى مجموعة اللغات الهندو أوربية، وهي لغة مستقلة تتميز بمفرداتها الخاصة والمتميزة ونغمتها وطريقة لفظها، وعلى الرغم من كثرة المفردات التي تشترك فيها مع اللغات الأُخرى، العربية والفارسية والتركية والهندية والكردية، إلا أنها لا يمكن إعتبارها لغة خليطة، فلهذا الإشتراك مبرراته وأسبابه وجميع هذه اللغات في الحقيقة تشترك في مفردات عديدة، والسبب إذن لم يكن إنها من منبع واحد وأصول مشتركة، فالتأثير المشترك

---

1 نجاح العلي، المدر السابق .

2 نصرت مردان، مصدر سبق ذكره.

3 زهير كاظم عبود، مصدر سبق ذكره، ص19.

بسبب السكن في منطقة واحدة واعتناق دين واحد، والإختلاط والمصاهرة لهما دورهما الفعال في تسرب هذه المفردات من لغة إلى أُخرى، فالإسلام حتم على الشبك تعلم العربية لقراءة القرآن وتعلم الفقه الإسلامي، والجيرة والمصالح المشتركة حتمت عليهم تعلم اللغة الكردية، وأصولهم القديمة جلبت معها تأثيرات اللغة الفارسية والهندية[1].

أما اللهجات الشبكية فهي الشبكية العامة وهي لهجة الأكثرية وتليها لهجة الباجلان (البيجوان)، وهناك لهجة السادة التي يتكلم بها أهل قرية السادة فقط ولهجة زنكنة واللهجتان الأخيرتان قريبة من الفارسية[2].

الفرع الرابع: تواجدهم واعدادهم

إن موطن الشبك يمثل قوساً يتراوح عرضه من 25كم إلى 45كم يبدأ من شمال الموصل وينتهي في جنوبها من الماء إلى الماء، هذا القوس من الأراضي الزراعية الذي يقع تحت الخط المطري، الذي كان يسمى قديماً ب(مرج الموصل) أو (أرض المرج) لكثرة الزراعة فيها ووفرة مياهها الجوفية والسطحية وبساتينها الغنية[3].

وأهم مناطق إنتشار الشبك هي، دراويش، قرخ تبه، باجربوغ، بازواية، طوبرق زيارة، خزنة تيه، منارة شبك، طيرواه، علي رش، طوبراوه، كورغيبان، كبرلي، باشبيثة، تيس خراب، ينكيجة، خرابة سلطان، بدنه، باسخرة، شيخ امير وبعويزة، ويسكن الشبك مع قوم يسمون (الباجوان) قيل إنّ أصل إسمهم

---

1 صافي الياسري، حقيقة الشبك، جريدة المدى، العدد453، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، بغداد، 2/8/ 2005، ص2.

2 حسين طاهر الحيدري، مصدر سبق ذكره، ص122.

3 أحمد شوكت، مصدر سبق ذكره، ص88.

(باج الان) وهؤلاء شيعة وسنة، كما ينتشر الشبك في قرى أُخرى من الموصل مثل، كوكجلي، اريه جي، عمر قايجي، القاضية، الخضر، والقرى التي يسكنها التركمان والعرب تتمثل في، قره قوينلي العليا، بشرى خان، بابينت، يارمجة، قز فخرا، الشمسيات والسلامية، بايبوخ وخرساباد والعباسية، وباريمة، والفاضلية وتلياده فيسكنها الباجلان فقط[1]. وكما وضحنا سابقاً في الشكل رقم [1].

وليست هناك أرقام رسمية دقيقة تبين عدد الشبك في العراق بسبب قلة الاحصاءات الحديثة بهذا الخصوص، إلا أن الباحثين يرجحون ان يتراوح عدد الشبك حالياً بين 100- 150 الفاً يتوزعون على أكثر من ستين قرية متفرقة[2].

والشبك من الأقوام التي استوطنت في منطقة مرج الموصل واختلطت وتصاهرت مع بعض العشائر العربية والكردية والتركية وتشابكت بعضها مع بعض وكونت مجموعة سكانية متميزة وانصهرت جميعها في بودقة الشبك، ولهم عاداتهم وتقاليدهم وتراثهم ولغتهم الخاصة بهم، تميزهم عن مكونات الشعب العراقي الأُخرى، حافظوا عليها عبر الزمن واكتسبوا أعراقاً وطوائف أُخرى معهم، ولكن من دون أن يفقدوا خصوصيتهم وهويتهم الشبكية، إلا في حدود خصوصية الهوية العراقية ومتطلبات التعايش السلمي مع المكونات الأُخرى[3].

---

1 زهير كاظم عبود، مصدر سبق ذكره، ص54.

2 نجاح العلي، مصدر سبق ذكره.

3 زهير كاظم عبود، مصدر سبق ذكره، ص60.

المبحث الثاني

طبيعة الأقـليات الـديـنـيـة

فضلاً عن الأقليات القومية يُعد العراق حافل بالأقليات الدينية، إذ شـكلت الأقليـات الدينية من (مسيحيين وصابئة وايزيديين) جزءاً مهماً من النسيج الاجتماعي العراقي عـبر مر العصور، ويعدون من أقدم المستوطنين فيـه وسـكنهُ أقـدم حـواضره التاريخيـة، وقـد مرت هذه الأقليات بمراحل مد وجزر تبعـاً لطبيعـة النظـام الحـاكم والظـروف الـسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق عبر تاريخه الموغل بالقـدم، لكنهـا في أغلـب الأحيان كانت تقع تحت رحمة الصراعات السياسية التي كانت غالباً ما تتـستر بـشعارات الدين والقومية. وسوف يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب: يتنـاول المطلـب الأول الأقليـة المسيحية، ويتناول المطلب الثاني الأقلية الصابئية المندائيـة، أمـا المبحـث الثالـث فيتنـاول الأقلية الأيزيدية.

المطلب الأول: الأقـليـة المسـيحـيـة

تُعد الديانة المسيحية ثـاني أكـبر الـديانات في العـراق، حيـثُ يـشكل المـسيحيون في العراق فئة عرقية ودينية، فعرقياً هـم (كلـدان، وأثوريـون أو أشـوريون) أو (كلدوآشـور)، ودينياً هم مسيحيون (أرثوذكس وكاثوليك) وقليل منهم بروتستانت، وفـيما يـلي تفـصيلاً بهم:

الفرع الأول: التسمية

المـسيحية مـن الجـذر (مَـسَحَ) بمعنـى أزال الأثـر عـن شيء ومنهـا سـمي يـسوع المـسيح ويطلـق عـلى المـؤمنين بـه المـسيحي، وكـذلك تعنـي صـب الزيـت أو الـدهن

على شيء لتكريسه لخدمة الرب ويكون مقدساً ومن أفخر الأطياب ومنه سمي يسوع بالمسيح لأنهُ مكرس لخدمة الرب[1].

الفرع الثاني: انتشارهم

تُشير المصادر إلى أن تاريخ دخول المسيحية إلى شمال بلاد الرافدين أربل (أربيل) كان بحدود منتصف القرن الأول الميلادي، على يد المبشر (توما) أحد التلامذة الاثني عشر للسيد المسيح[2]. مع مجموعة من الرسل القادمين من سوريا وكان غالبية الشعب آنذاك من الكلدوآشوريين يُدينون بالديانات القديمة السومرية والآشورية والكلدانية وأقليات منهم تدين باليهودية والزرداشتية وبعض من عقائد الرومان واليونان، فاعتنق غالبية الكلدوآشوريين الديانة المسيحية وأطلق على المسيحيين في المنطقة تسمية – سوريايي- نسبةً إلى سوريا التي قدمت منها الديانة المسيحية، إلا أن المسيحية لم تترسخ في بلاد ما بين النهرين حتى بدايات القرن الرابع الميلادي وكانت البلاد آنذاك تحت حكم الفرس الساسانيين الذين كانوا يدينون بالزرداشتية[3].

وهناك العديد من الروايات والآراء الكثيرة حول دخول المسيحية إلى العراق وانتشارها في جميع مناطق العراق، ويذكر الأب البير ابونا في مؤلفة (تاريخ الكنيسة الشرقية) إن إنتشار الديانة المسيحية في العراق يعود إلى مجموعة من المجوس الذين انطلقوا من العراق إلى بيت لحم ليكرموا المسيح في ميلاده،

1 أنمار عبد الجبار جاسم، الإرهاب ودور العبادة المسيحية في العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد57، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص338.

2 صباح ابراهيم، دور المسيحيين في العراق عبر التاريخ، مجلة الحوار المتمدن، العدد4524، العراق، 2014.

3 أنمار عبد الجبار جاسم، المصدر السابق، ص343.

أصبحوا رُسلاً وبشروا بهذا الحدث الفريد لدى عودتهم إلى أوطانهم، بعد أن شاهدوا العجائب التي يقوم بها يسوع المسيح[1].

ويُشير بعض المفكرين إلى أن المسيحية انتشرت في العراق عن طريق مملكة (الرها) بفضل رسل قدموا من أورشليم (أنطاكية) وبشروا بالعراق من شماله إلى جنوبه وابتداءً من منطقة حدياب[*] (أربيل) التي أصبحت القاعدة الأولى في إنطلاق المسيحية في العراق، ويرجعها بعضهم الآخر إلى أن التدمريون هم من أدخلوا المسيحية إلى الحيرة وإلى وادي الفرات الأدنى إذ كانت صحراء الحيرة تتضمن كثير من الأديرة المسيحية، وأن دخول المسيحية إلى العراق لم يكن عن طريق وادي الفرات فقط، وإنما دخلت المسيحية أيضاً عن طريق أرض الجزيرة ونهر دجلة، إلا أن تركيز المبشرين انصب نحو وادي الفرات ومملكة الحيرة بصورة خاصة[2].

وإن غالبية المسيحيين سواء كانوا في العراق أم في الدول المجاورة له، هم من أصل الأقوام والشعوب الذين سكنوا هذه البلاد بعينها، وقد تعاقبت أقوام عديدة في بلاد ما بين النهرين، وكان ثم تزاوج واختلاط بل وامتزاج بالفكر

---

1 الأب ألبير أبونا، تاريخ الكنيسة الشرقية، ط2، شركة التايمس للطبع والنشر، بغداد، 1985، ص5.

* حدياب، وتسمى بالسريانية (آديابين)، وهي مملكة قديمة كانت شبه مستقلة موالية للبارثيين شمال بلاد الرافدين ما بين 15م- 116م، حيثُ استمر حكمها حوالي قرن، وكانت عاصمتها في مدينة ارائيلو وهي أربيل حالياً. أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%A8

2 ثائر غازي عبود العاني، تاريخ دخول المسيحية في العراق، مجلة الجامعة العراقية، العدد27، الجامعة العراقية، العراق، 2011، ص252.

واللغة والـدين والعـادات والتقاليـد بـين الأقـوام الأصـلية والأقـوام الوافـدة، والمـسيحيين بحسب تاريخ تواجدهم في العراق ينقسمون على مجموعتين[1]:

1- **المجموعات المتوطنة:** وتضم هذه المجموعة الكلدان والسريان وهم الأغلبية من مسيحي العراق ويسمون (باليعاقبة) وهم من سكان العراق القدماء، وكلاً منهم يتحـدث بلغة سريانية آرامية مع إختلاف الـلـهجات. وقد حصل تمازج واتحاد مـا بـين كـل الأقـوام التي تستوطن العراق وسميت بالسريانية التي أصبحت مرادفة لكلمة مسيحي.

2- **المجموعات الوافدة:** يشكل الأثوريون المجموعة الرئيسة من المـسيحيين الـذين لجأوا إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى، ويليهم الأرمن الذين لا ينتمون إلى المجموعة السريانية.

الفرع الثالث: الطوائف المسيحية في العراق

يوجد في العراق ثلاثة عشر طائفة مسيحية معترف بها، وتلك الطوائف هـي:

1- الكلدان الكاثوليك: هم في الأصل مجموعة من أتباع الكنيـسة الآشـورية الـشرقية (النـسطورية)، انفـصلت عنهـا في النـصف الأول مــن القــرن الخـامس عـشر المـيلادي، وتشكل هذه الطائفة أغلبية المسيحيين في العراق، وهـم يتوزعـون عـلى بغـداد والموصـل و البصرة ودهوك، وحسب مـا تُـشير الدراسـات أن أكـثر مـن 70% مـنهم مـن يتركـزن في المناطق الشمالية، ولدى هذه الطائفة بالعراق 51% من كنائس العـراق 52% مـن أديـرة العراق.

1 عبد القادر عبد الكريم الحياتي، أصول مسيحيي العراق، جريـدة بـلادي اليـوم، العـدد780، مؤسـسة بـلادي للإعلام، العراق، 7 أيار 2015.

2- الآشوريون النساطرة: وهـم الـسريان النـساطرة[*] الـذين أطلقـوا عـلى أنفـسهم أسمهم القـديم "الآشـوريون" وذلـك في القـرن الخـامس عـشر مقابـل تـسمية الكاثوليـك بالكلدان، وهم الطائفة الثانية من حيثُ الحجم والتأثير بين المـسيحيين العـراقيين، ولـدى هذه الطائفة حوالي 19% من كنائس العراق و17% من كنـائس العـراق و17 مـن أديـرة العراق[1].

3- السريان الكاثوليك: ظهرت هذه الطائفـة في العـراق سـنة 1649م وذلـك عنـدما اعتنق المطران اليعقوبي ديونوسيوس قسطنطين اسقف حلب المـذهب الكـاثوليكي، ولقـد اعترفت الدولة العثمانية بهذه الطائفة وبطرياركها الكسندروس الـسابع في سـنة 1662م، ومقر البطرياركية الحالي في لبنان وأخذ عدد أفراد هـذه الطائفـة في العـراق يـزداد حتـى وصل إلى (600) عائلة قبل العام 2003 وكانت محافظة نينوى من أهم مناطق تركزهم.

4-الـسريان الأرثـوذكس: أعتنـق الـسريان المـسيحية منـذ فجـر انتـشار المـسيحية في العـراق، وقـد أعتنـق قـسم كبـير مـنهم النـسطورية نتيجـة صراع القـوى الكـبرى،

---

* النساطرة، هم أتباع الكنيسة النسطورية التي عرفت بالكنيـسة الـشرقية الآشـورية، ومـذهبها هـو المـذهب النسطوري نسبةً إلى بطريرك "القسطنطينية" نسطور السرياني الـذي خـالف كنيـسته والتقليـد المـسيحي الجاري آنذاك في القرن الخامس الميلادي إلا أن الكنيسة حرمت أراء نسطور السرياني، وكان نتيجة ذلك أن تحـول اتبـاع نـسطور إلى فرقـة سريـة بالقـسطنطينية، انتـشرت في المـشرق بتـشجيع لامـن الأمبراطوريـة الساسانية التي كانت تستخدم النساطرة ضـد بيزنطـا، ورأس الكنيـسة الـشرقية النـسطورية المارشـمعون الذي الذي أتخذ من شمالي العراق مقراً له، وقد أعترفت الدولـة العثمانيـة بالطائفـة النـسطورية في عـام 1844م. يُنظر: رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق، مصدر سبق ذكره، ص237.

1 رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعـراق، رسـالة ماجـستير غـير منـشورة، كليـة الآداب، جامعـة الزقازيق، القاهرة، 2008، ص237.

وينتشر القسم الأكبر من دور العبادة لهذه الطائفة في محافظة نينـوى وبغـداد وواحـدة فقط في محافظة كركوك[1].

5- **الأرمن الأرثوذكس:** ويميز هذه الطائفة بين المسيحيين عامة والأرثـوذكس خاصـة، استخدام اللغة الأرمينية في أداء شعائرهم داخل الكنـائس والأديـرة الخاصـة بهـم، ولـدى هذه الطائفة في العراق ستة كنائس في العراق، ومن الأديرة اثنان من أديرة العراق[2].

6- **الأرمن الكاثوليك:** تشكلت هذه الطائفة في مطلـع القـرن الثـامن عـشر تحديـداً سنة 1710م وتعد سنة 1742 م هي سنة اعتراف البابا للطائفة وانتخاب أول بطريرك لها، وقد اعترفت الدولة العثمانية بهذه الطائفة سـنة 1832م، ولهـم ثـلاث كنـائس موزعـة في بغداد والموصل[3].

7- **الطوائـف الأُخـرى:** فهـي تـضم اللاتـين الكاثوليـك ويرجـع أصـلهم إلى المهاجرين الأوربيين الذين قدموا إلى العراق ومعظمهم من التجـار الإيطـاليين ومن تبعهم بفعل حملات التبشير، ولديهم ثلاث كنائس وستة أديرة، وطائفـة البروتستانت وهم من نتاج النشاط التبشيري البريطاني في القـرن 19 بـالعراق، ولديهم ثلاث كنائس، والأقباط الأرثوذكس وهذه الطائفة على صلة بالكنيـسة المصرية-الأقباط- ولديهم كنيسة واحدة في العراق. والروم الكاثوليك ويعرفون بـالمليكيين، وهـم أيـضاً لـديهم كنيـسة واحـدة[4]. والـسبتيين (الأدفنـست)

1 أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، دراسة أعدها قسم حقوق الأقليات، وزارة حقـوق الانـسان، جمهوريـة العراق، 2011، ص6.

2 رضا محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص237.

3 أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، المصدر السابق، ص7.

4 رضا محمد السيد سليم، المصدر السابق، ص238.

وهم أقل الطوائف عدداً في العراق ويختلفون عن الديانة المسيحية في بعض طقوسهم، ولديهم أربع كنائس[1].

الفرع الرابع: معتقداتهم

1- الكتاب المقدس: وهو المصدر الوحيد لمعرفة الله عند المسيحيين، وينقسم هذا الكتاب لدى المسيحيين إلى:

أ- العهد القديم: أو ما يسمى (بالعتيق) ويتكون من مجموعة مؤلفات عددها (46 كتاباً)، ويكاد أن يكون مثل الكتاب المقدس اليهودي[2].

ب- العهد الجديد: وهو الذي يروي حياة المسيح وأقواله وخدمته وتعاليمهُ وموته وقيامته[3].

2- الأعياد المسيحية: للمسيح أعياد متعددة وهي متشابهة للطوائف جميعها، إلا أن الأختلاف يدور حول التاريخ الذي يصادف فيه هذا العيد، وهي كالآتي[4]:

أ- عيد الميلاد: أو يوم الميلاد أو الكريسماس هو عيد ميلاد السيد المسيح (عليه السلام)، وهو محور الديانة المسيحية.

---

1 عبد الوهاب العسال، الطوائف المسيحية في العراق بين الماضي والحاضر، مجلة تحولات، العدد24، لبنان، 14 تموز 2007، ص3.

2 الأب توماس ميشال اليسوعي، مدخل إلى العقيدة المسيحية، ط2، دار الشروق، بيروت، 1992، ص15.

3 حبيب سعيد، أديان العالم، دار التأليف والنشر للكنيسة الأسقفية، القاهرة، تاريخ نشر (بلا)، ص335.

4 أعياد المسيح، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF_%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D8%A9

ب- عيد القيامة: ويعرف بباسكا (Pascha) عيد الفصح، ويعتبر من أهم الأعياد الدينية، ويتم الإحتفال بقيامة المسيح من بين الأموات وصعوده إلى السماء.

ت- عيد الدّنحُ: وهو عيد عماد المسيح في نهر الأردن على يد يوحنا المعمدان، وهو من أهم الأعياد المسيحية.

ث- أعياد أُخرى: وهناك أعياد أُخرى تنتشر في الشرق والغرب مثل عيد العنصرة (حلول روح القدس)، التجلي (ظهول السيد المسيح) وميلاد مريم العذراء وعيد إرتفاع الصليب.

3_ الطقوس الدينية

أ- التعميد: أن التعميد في الماء من الطقوس المهمة التي من خلالها ينضم الفرد إلى الجماعة المسيحية ويصبح عضواً في الكنيسة.

ب- التناول: ويسمى بالتناول الأول لأن الفرد يتناول لأول مرة في حياته القربان المقدس، وهو الخبز والخمر، اللذان يمثلان جسد المسيح، وتقوم الكنيسة بأجرائه للشخص عند بلوغه سن السابعة.

ت- الصوم: وهو الامتناع عن تناول بعض أنواع الأطعمة مثل اللحوم والمنتجات الحيوانية مثل (الحليب، البيض، الجبن، السمن) في أيام معينة من السنة.

ث- الصلاة: وهي عبارة عن دعاءات يرفعونها إلى الله ويرجون منه الإستجابة إليها[1].

---

1 أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، مصدر سبق ذكره، ص10.

الفرع لخامس: لغتهم

تعد السريانية لغة الطوائف المسيحية في العراق، ويعود أصلها إلى اللـهجة الآرامية التي سادت قبل القرن الرابع ق.م على بقية اللـهجات الآرامية الأُخرى، وأصبحت لغة رسمية للدولة الآشورية[1]. ولغة رسمية للكنيسة والصلوات وما تزال مستعملة كلغة شعبية ودينية في شمال العراق، وبرزت في السريانية لهجتان، شرقية في العراق وغربية في بلاد الشام. وكانت السريانية واللـهجات المشتقة عنها كأمها الآرامية لغة الثقافة والعلم والفن والموسيقا والشعر والحضارة[2].

الفرع السادس: تواجدهم وأعدادهم

يتوزع المسيحيون على محافظات بغداد والموصل والبصرة وكركوك والمحافظات الشمالية، وأكبر تجمع لهم في منطقة سهل نينوى في الموصل شمال العراق[3]. ويقدر عددهم الحالي في العراق ما يقارب (500.000) شخص في عموم العراق بعد أن كان عددهم (1.200.000)

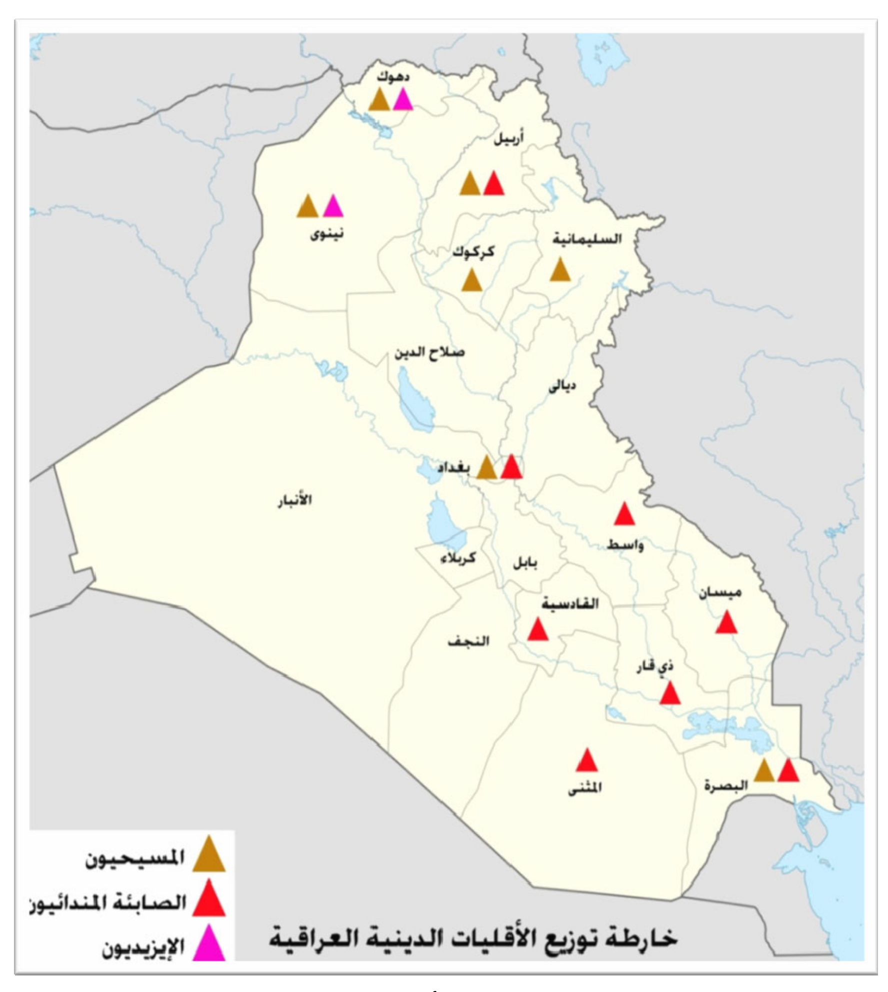
شخص بحسب إحصائية رؤساء الطوائف المسيحية والجهات المعنية[4]. وكما هو موضح في شكل [2].

1 رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق، مصدر سبق ذكره، ص222.

2 جريس الهامس، الجذور اللغوية "الآرامية وأبنتها السريانية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد1757، العراق، 2002.

3 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص32.

4 أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، مصدر سبق ذكره، ص11.



شكل رقم (2) خارطة توزيع الأقليات الدينية في العراق

خارطة من اعداد الباحث بالاعتماد على مصدر: أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، دراسة أعدها قسم حقوق الأقليات، وزارة حقوق الانسان، جمهورية العراق، 2011.

المطلب الثاني: الأقلية الـصابـئيـة الـمنـدائـيـة

الصابئة المندائيون من الجماعات القديمة التي عاشت عـلى أرض العـراق، وديـانتهم من أقدم الديانات المتواجدة في العراق وفي العالم بشكل عام، وفيما يلي تفصيلاً بهم:

الفرع الأول: تسميتهم

كلمة صابئة مشتقة من الفعل (صبأ) خـرج مـن ديـن إلى ديـن، وصـبأ صـار صـابئاً، والصابئون جنس من أهل الكتاب[1].

وإن كلمة صابئة جاءت من جذر الكلمة الآرامي المنـدائي (صـبأ) أي بمعنـى (تعمـد، اصطبغ، غـط، غطـس) وهـي تطـابق أهـم شـعيرة دينيـة لـديهم وهـو طقـس (المـصبتا- الصباغة- التعميد) فلذلك نرى أن كلمة صابئة تعني (المصطبغ أو المتعمد)[2].

أما كلمة مندائي فهي آتية من جذر الكلمة ألآرامي المندائي (مندا) بمعنى المعرفـة أو العلم، وبالتالي تعني المندائي (العارف أو العالم بوجود الخالق الأوحد)، والعـرب يرجعـون كلمة الصابئة إلى جذر الفعل العـربي (صـبأ) المهمـوز، وتعنـي خـرج وغـير حالتـه، وصـار خلاف حاد حول أصل الكلمة أهو عربي من (صبأ) أم آرامي من (صبا)، وممكن أن تعطي معنى كلمة الصابئي أيضاً، أي الذي خرج من دين الضلالة واتحد بدين الحق[3].

---

1 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 1986، ص149.

2 محمد نمر المدني، الصابئة المندائيون العقيدة والتاريخ، ط1، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيـع، دمشق، 2009، ص80.

3 سلمان محمد شناوة، الصابئة المندائيون، مجلة الحوار المتمدن، العدد2826، العراق، 2009.

وقد ورد ذكرهم في القرآن الكريم في أكثر من سورة، منها سورة البقرة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]. وفي سورة أُخرى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]. وكذلك ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[3].

الفرع الثاني: أصلهم

وقد اختلف الباحثون في أصل الصابئة المندائيون، وهناك نظريتين تفسر أصلهما، **الأولى**: ترى بأن منشأهم كان في الغرب في منطقة البحر الميت (فلسطين) أو في شرق الأردن إذ كانوا يمارسون شعيرة التعميد هناك[4]. واضطروا بأن يهاجروا من موطنهم الأصلي وادي الأردن إلى الأنهار والمستنقعات في جنوب العراق وجنوب غرب إيران[5]. بسبب ما تعرضوا له

1 سورة البقرة، الآية (62).

2 سورة المائدة، الآية (69).

3 سورة الحج، الآية (17).

4 سلمان محمد شناوة، مصدر سبق ذكره، ص2.

5 Jorunn J. Buckley، The Mandaeans "Ancient Texts and Modern People، American Academy of Religion & Oxford University، Oxford، U.K، 2002، p3.

من القتل والذبح على يد اليهود، وما يؤكد هذا قصة هرب الناصورائي(*) من إضطهاد اليهود في القدس، وكيف بحثوا عن مأوى لهم في جبال ميديا (طور ادمداي) من هنا بدأت هجرتهم إلى المناطق التي يسكنوها الأن، وكذلك رمز الحياة العظمى هو (الماء الحي) أو الجاري، وما يسمونه (يردنه)، ويقول الصابئة أنها تعني (نهراً) أو ماءً جارياً، والذي يراه بعضهم أنهُ المعنى الحقيقي لهذا اللفظ جاء من (نهر الأردن)، وهذا اللفظ جاء معهم من موطنهم الأصلي إذ كانوا يعيشون في فلسطين[1].

أما **النظرية الثانية:** فترى أن وجودهم الأول كان في جنوب العراق، وهو الرأي الذي يميل إليه أغلب الباحثين، ويرجحون رأيهم بناءً على وجود شهادات تاريخية تُشير إلى وجودهم في العراق منذ أزمان قديمة سبقت ظهور النبي يحيى بن زكريا، وأن هجرتهم من فلسطين إلى العراق بدايات الألف الأول للميلاد، كانت للإلتحاق بأخوة لهم هناك بسبب وفرة المياه الجارية في العراق التي يعتمد عليها الصابئة في طقوسهم وشعائرهم الدينية، وملائمة المناخ لإجراء هذه الطقوس[2].

وهناك رأي يجمع ما بين النظريتين السابقتين ويؤكد أحقية النظرية الأولى، ومنه يلاحظ أن بداية ديانة الصابئة هو نبي الله أدم وكتابهم (الكنزبارا) يحتوي

(*) الناصورائي: كلمة تعني أولئك الكهان الصابئيين الذين يملكون في المعرفة الحقيقية الدينية (الناصورية)، وتتخلص معتقداتهم وهي معتقدات الدين الصابئي، منها الأعتقاد بكينونة عليا سامية، والاعتقاد بثنائية الكون وأزدواج الشيء، وتأثير النجوم والكواكب في مصائر مظاهر الحياة. يُنظر، محمد عمر حمادة، تاريخ الصابئة المندائيين، ط1، دار قتيبة للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص41.

1 محمد عمر حمادة، تاريخ الصابئة المندائيين، ط1، دار قتيبة للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص42-43.

2 Saad Salloum،op.cit، p80.

على صحف آدم، وموطن آدم هو ما بين النهرين، وأخر نبي لديهم هو نبي الله يحيى ومطنه هو فلسطين، وموطن الصابئة الحالي هو ما بين النهرين، وبحسب التتابع الزمني فأن الموطن الأصلي هو بلاد ما بين النهرين لأن ديانتهم وكتبهم ارتبطت بنبي الله آدم[1].

الفرع الثالث: معتقداتهم

تعد ديانة الصابئة المندائيين ديانة مستقلة عن كل الديانات، فهي ليست مذهباً ولا فرقة دينية، وتُعد من الديانات القديمة إن لم تكن أقدمها، وهي ديانة توحيدية (Monotheism) جاءت من (Monos) واحد، تؤمن بوجود إله واحد، وتعبده، وتؤمن بالأنبياء والرسل الذين أرسلهم الله على المندائية، وكان أخرهم النبي يحيى[2]. وتستند ديانة الصابئة المندائية على خمسة أركان:

1- التوحيد: أول ديانة عرفت التوحيد للخالق هي الديانة المندائية، فالله تبارك اسمهُ رب العوالم كلها، الذي لا حدود لقدرته كما تصفه إفتتاحية كتابهم المقدس كنزا ربا[3]. والتوحيد هو الإعتراف بالحي العظيم (هي ربي) خالق الكون، الأيمان بالله الواحد الأحد، هذا ما جاء في كتابهم (لا أب لك ولا مولود كائن قبلك ولا أخ يقاسمك الملكوت ولا توأم يشاركك الملكوت ولا تمتزج ولا تتجزأ ولا إنفصام في موطنك، جميل وقوي العالم الذي تسكنه)[4].

2- الصلاة: فرض مكتوب على الصابئة المندائية يؤدونها في اليوم ثلاث مرات، وتقتصر صلاتهم على الوقوف، والركوع والجلوس على الأرض من

---

1 سلمان محمد شناوة، مصدر سبق ذكره، ص3.

2 محمد نمر المدني، مصدر سبق ذكره، ص14.

3 Saad Salloum،op.cit،p81.

4 سلمان محمد شناوة، مصدر سبق ذكره، ص3.

دون سجود، وتستغرق تلاوة الاذكار فيها ساعة وربع الساعة تقريباً، وتؤدي قبل طلوع الشمس، وعند زوالها، وقبيل غروبها، وتفضل الصلاة جماعة أيام الأحاد، وفي الاعياد[1].

وتبدأ الصلاة بالأذان وهو عبارة عن أذكار مندائية تُتلى بين الحاضرين من دون رفع صوت أو وقوف على محل شاهق كما يفعل المسلمون، ويتوجه المصلي إلى جهة الجدى (الشمال) رافعاً يديه وقليلاً من رأسه مع إنحناء قليل بلباس خاص يدعى (الرستة أو السفيفة) وهي منطقة تشد على الوسط، ثم يتلو سبع قراءات يمجد فيها الرب ويدعوهن بأسمائه الحسنى ويستمد منه العفو والشفاء من الأمراض ورفع الكوارث عن قومهُ وطلب الإتصال بعالم الأنوار[2].

وقد تكون الصابئة من أشد الأمم محافظة على طقوسهم وعاداتهم، ولا يستبعد أن تكون صلاتهم هي أول وضع عرفه البشر للصلاة وفي تأدية فروض العبادة، وتشتمل إقامة الصلاة على مراسم وطقوس قبل أداء الصلاة، وهي (الطهارة والأغتسال)[3]:

- الطهارة: حيثُ لا تصح الصلاة عند الصابئة بدون طهارة، وتمنع الجنابة من إتيان الصلاة ومن تأدية الفروض الدينية، وغسل الجنابة مشروط عندهم أن يكون بالماء الحي، وهو الماء غير المقطوع من مجراه الطبيعي.
- الوضوء: حيثُ يجلس المتوضئ على صنفة النهر ويتلو الرخصة (النية) بلغتهم المندائية ثم يغسل يديه حتى المرفقين ويعقبها بغسل وجهه ثم عورته ثم

1 محمد عمر حمادة، مصدر سبق ذكره، ص100.

2 السيد عبد الرزاق الحسني، الصابئة قديماً وحديثاً، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1931، ص42.

3 المصدر نفسه، ص41.

ركبتيه وكل ذلك ثلاثاً، ثم يمسح جبينه وأذنيه وأنفه ويتلو في كل ذلك أدعية وتلاوات خاصة، ثم يدخل رجله اليمنى غي الماء ثم اليسرى ويتلو خلال ذلك دعاءٌ خاص.

3- الصوم: الصوم عند الصابئة ستة وثلاثون يوماً متفرقة على مدار السنة، تختم عادةً بالأعياد، ومن تعاليمهُ الامتناع عن أكل اللحوم، ويحرم في أيامهُ ذبح الحيوان وهو ما يسمى بالصوم الصغير وهو للجسد[1]. أما الصيام الثاني فهو للنفس ويكون بالإمتناع عن كل ما يشين علاقة المندائي مع خالقه أو أخيه الإنسان، وهو ما نص عليه كتاب الكنزاربا (صوموا الصوم الكبير صوم القلب والعقل والضمير لتصم عيونكم وأفواهكم وأيديكم)[2].

4- التعميد: فهو أبرز معالم ديانة الصابئة المندائيين ولا يكون إلا في الماء الجاري، ولا تتم طقوسه إلا بالإرتماس في الماء سواءً أكان الوقت صيفاً أم شتاءً، وقد أجاز علماؤهم مؤخراً الأغتسال في الحمامات، وكذلك في العيون النابعة لتحقيق الطهارة، ويجب أن يتم التعميد على أيدي رجال الدين[3]. وللتعميد حالات متعددة، وهي على النحو الآتي[4]:

أ- الولادة: حيثُ يعمد المولود بعد 45 يوماً ليصبح طاهراً من دنس الولادة ويتم ذلك بإدخال الوليد في الماء الجاري إلى ركبتيه مع الاتجاه إلى النجم القطبي، ويوضع في يده خاتم أخضر من الآس.

---

1 رشيد خيون، الأديان والمذاهب في العراق، ط2، منشورات الجمل، المانيا، 2007، ص45.

(p81.،op.cit،2) Saad Salloum

3 خالد أحمد العيثاوي وأحمد حسين العيثاوي، طقوس ديانة الصابئة المندائيين، مجلة الأستاذ، العدد108، جامعة بغداد، العراق، 2010، صٍ19.

(4) سامي بن عبدالله المغلوث، أطلس الأديان، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص161.

ب- عماد الزواج: ويتم في يوم الأحد وبحضور ترميدة وكنزبرا، ويتم على ثلاث دفعات في الماء مع قراءة من كتاب الفلستا وبلباس خاص، ثم يشربان من قنينة ملئت بماء أخذ من النهر يسمى ممبوهة ثم يطعمان البهثة ويدهن جبنيهما بدهن السمسم.

ت- عماد الجماعة وهي العيد الكبير: عيد ملك الأنوار حيثُ يعتكفون في بيوتهم (26) ساعة متتالية، ومدة العيد أربعة أيام، ثم العيد الأصغر، وعيد البنجة، وعيد يحيى.

الفرع الرابع: كتبهم

الكتب المقدسة للمندائية ليست مطبوعة، وقد قام نسخها باليد الكتاب الكهنوتيون طيلة قرون عديدة، وكانوا يحصلون على قسم من دخلهم جراء القيام بهذا العمل للمتدينين من أفراد الطائفة الذين يعتقدون بأن إمتلاكهم للكتب المقدسة يحفظهم من الشرور في الدنيا والأخرة[1]. وللصابئة المندائيين كتب عديدة، أهمها:

1- **الكنزرابا:** إي الكتاب العظيم ويعتقدون بأنهُ صحف آدم عليه السلام، وفيه موضوعات كثيرة تتصل بالكون ونظامهُ.

2- **دراشة إديهيا:** ويتضمن تعاليم النبي يحيى عليه السلام وحياته وأرشاداته الدينية.

3- **الفلستا:** أي كتاب عقد الزواج، وفيه إيضاح للنكاح الشرعي والخطبة[2].

---

1 الليدي دراوور، الصابئة المندائيون، ترجمة نعيم بدوي وغضبان رومي، ط2، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2006، ص51.

2 خالد أحمد العيثاوي وأحمد حسين العيثاوي، طقوس ديانة الصابئة المندائيين، مصدر سبق ذكره، ص14.

4- **سدرا دنشماثا:** وهو كتاب النفوس وموضوعه البحث في مراسيم الجناز وتلقين الأموات وكيفية دفنهم وأسباب تحريم البكاء والحداد عليهم وكل ما يتعلق بالموت والمعاد.

5- **الديونان:** وهو سفر ضخم تذكر فيه قصص بعض الروحانيين وسيرهم مع صور لهم.

6- **أسفر ملواشى:** ومعناه سفر البروج الذي يتمكنون بواسطته من معرفة البرج الذي ولد فيه الشخص.

7- **الايناني:** وهو كتاب خطي قديم يتضمن الأناشيد والأذكار الدينية التي تتلى في الصلاة[1].

الفرع الخامس: لغتهم

إن الصابئة المندائيين لديهم لغة خاصة بهم تسمى اللغة المندائية، ويرجعها أو يصنفها اللغويين (علماء اللغة) بأنها لهجة آرامية شرقية، ويقصد بالشرقية بأنها في الأصل من وادي الرافدين، وهي أقرب اللهجات إلى الآرامية الأم، وقد بقت محافظة على أصولها وقواعدها ومعاني كلماتها، وتتألف الأبجدية المندائية من 22 حرفاً، وتكتب من اليمين إلى اليسار، وهي غير منطقة ولا تعرف الحركات وإنما تتدرج في متن الكلمة[2]. وتنقسم اللغة المندائية إلى قسمين، وهما:

1- **اللغة الأصلية:** وتسمى أيضاً باللغة الفصحى وهي لغة الكتب الدينية وبقيت محصورة بالفئة الكهنوتية ولم تجد العامة ضرورة لتعلمها ما عدا بعض مثقفي المندائيين في الوقت الحاضر.

---

1 السيد عبد الرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره، ص61.

2 محمد نمر المدني، مصدر سبق ذكره، ص339.

2- **اللـهجة المحكية:** وتسمى بالرطنة وهي عبارة عن لغة آرامية اسـتعارت الكثـير من الكلمات والتعابير الأجنبية وهي شبه ميتة لـدى المنـدائيين في العـراق لعـدم الحاجـة إليها في حياتهم اليومية والعملية عـلى العكـس مـن المنـدائيين الـذين اسـتوطنوا الأحـواز وعربستان والذين ما زالوا يتداولونها فيما بينهم[1].

الفرع السادس: تواجدهم واعدادهم

إن شرط الإنتماء إلى دين الصابئة وما يتطلبه من مراسيم تقبلـه، هـو الـسبب الـذي جعلهم محـصوري العـدد آخـذين في التنـاقص[2]. ويقطـن الـصابئة المنـدائيين في جنـوب العراق، البصرة، ذي قار، العمارة، المثنى، ميسان، القادسية، واسط، ولهم وجـود في بغـداد وأربيل[3]. وكما وضحنا سابقاً في شكل رقم (2). ولا يوجد إحـصاء رسـمي دقيـق للـصابئة المندائيين حالياً، وبحسب التقديرات يتراووح عدد الصابئة بـين (10- 12) ألـف نـسمة في العراق، أي ما يعادل 13،0 تقريباً من جملة سكان العراق[4].

المطلب الثالث: الأقـلـية الأيزيـدية

يُعد الأيزيديون واحدة من أقدم الجماعات الدينية في العـراق، حيـثُ تعـود جـذور ديانتهم إلى آلاف السنين في بلاد ما بين النهرين، وفيما يلي تفصيلاً بهم:

---

1 عباس سليم زيدان، الثقافة الدينية لدى الصابئة المندائيين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد5، جامعة واسط، العراق، 2007، ص114.

2 السيد عبد الرزاق الحسني، مصدر سبق ذكره، ص61.

3 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص26.

4 رضا محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص242.

الفرع الأول: أصلهم وتسميتهم

تعد الأيزيدية من الفرق أو الطوائف أو الأديان التي أختلف الباحثون في تسميتهم أو في علاقتهم بالإسلام، إن كانوا فرقة إسلامية أو ديناً خاصاً، أو في عقائدهم وأصولها وجذورها وكذلك في دور الشيطان وموقعه في عقائدهم، وقد علل أحد الباحثين سبب ذلك على أساس أن التراث الديني عندهم شفاهي في توارث الطقوس والتقاليد من جيل إلى جيل من دون تدوين، وانغلاقهم، وأن الكتابات التي عالجت شؤون ديانتهم جاءت من أشخاص وباحثين من خارج نطاق ديانتهم[1].

وبخصوص تسمية الأيزيدية، لقد كثرت الاجتهادات وأراء المؤرخين والباحثين فيها، والإيزيدية اشتهروا باسم (ئيزدي)[2]. وأيزي يعني الله و(ئه زادي) يعني الخالق باللغة الكردية، و (أيزوان- أيزدان) ويعني الله أو الرب باللغة الفارسية[3]. والأيزيدي "عبد الخالق" ويقول الأيزيديون أنفسهم: (ئه م ئيزدنه جل سبينه بو هشتينه ب قه ته ك ناني جه هى ئد رادينه)، وترجمتها للعربية تعني (نحن أيزيديون ذوو الثياب البيض، خالدون في الجنة، ونرضى برغيف من خبز الشعير)[4].

---

1 ياسين سعد محمد البكر، مصدر سبق ذكره، ص26.

2 عدنان زياد فرحان، الكرد الإيزيديون في إقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2004، ص8.

3 Eskisehir، Yezdlk ve Osmanli Yonetmnde Yezdler، Sosyal Bilimler Enstitüsü، Eskisehir Osmangazi Üniversitesi، 2006، p5

4 Saad Salloum،op.cit،p66.

ويذكر أحد الباحثين فيما يخص أصل كلمة أيزيدي يقول "اكتشف مؤخراً أحد خبراء الآثار في اللغات القديمة (السومرية، البابلية والأشورية) بأن كلمة أيزيدي – هكذا مكتوب بالخط المسماري في العهد السومري- وهي تعني الروح الخيرة وغير المتلوثين والذين يمشون على الطريق الصحيح"[1].

وقد اختلف الباحثون في أصل الأيزيدية، من هذا الأختلاف بين الباحثين والكتاب ظهرت عدد من النظريات تفسر أصلهم:

الفرضية الأولى: والتي تقول بأن الديانة الأيزيدية ماهي إلا فرقة إسلامية منشقة أو ضالة يعود تاريخها إلى أوائل القرن السابع عشر وتنسبها إلى (يزيد بن معاوية) ثاني خلفاء الدولة الأموية(680- 683) الذي كان تلميذاً لمحمد بن عبدالله، ولدعم نظريتهم فقد ذهب أولئك الكتاب مذاهب شتى، فمن قال إنّ اعتقاد الأيزيدية ب (يزيد) ليتخلصوا من إضطهاد السنة، ويذكرون أخرين بأن الأيزيدية انتخبوا (يزيد- اليزيدية) لمسايرة تعصب المسلمين[2]. وهناك من يرجعهم إلى (يزيد بن أنيسة الخارجي)، وقد أشار الشهرستاني في كتابه الملل والنحل إلى هذا الأمر بقوله لا علاقة للأيزيدية بفرقة يزيد بن أنيسة الذي زعم أن اللـه سيبعث رسولاً من العجم وينزل عليه كتاباً من السماء جملة واحدة وزعم أن ملة ذلك النبي هي الصابئة وهذه غير الصابئة التي عليها الناس اليوم، وهو بالتالي لا علاقه له من بعيد أو قريب بديانة الأيزيدية ولا يرتبط بأي علاقة بالمذهب الأيزيدي الذي يقوم على أسس تتناقض مع مذهب وفرقة يزيد

1 كاظم حبيب، الأيزيدية ديانة قديمة تقاوم نوائب الزمان، ط3، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص 32.

2 خليل جندي، الإيزيدية والإمتحان الصعب، ط1، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2008، ص26.

بن أنيسة[1]. ويربط عدد من الكتاب تـأريخ ظهـور الأيزيديـة بظهـور الـشيخ عـدي بـن مسافر بيـنهم، وهـو الـذي نظمهـم وأصـلح حـالهم[2]. ولكـن أغلـب المـصادر تؤكـد بـأن الأيزيدية كانت متواجدة كمذهب قبل قدوم الشيخ عدي بـن مـسافر - آدي في لغـتهم- إلى المنطقة، وكان أتباعها معروفين في المنطقة بعبدة طاووس ملك(إله الشمس)[3].

والفرضية الثانية تُشير إلى أن الديانة الأيزيديـة واحـدة مـن تلـك الـديانات القديمـة المستقلة عن بقية الديانات، وربما المنبثقة عنها، أو المتداخلة مع العديد منها، والمستمدة منها بعض الطقوس والعادات أو حتى الأساطير والحكايات القديمة، فبعض المصادر تُـشير إلى أن الموطن الأساسي للديانة الأيزيدية قد بدأ بمدينة يزد القريبة من منطقة خرسـان في شرق إيران والقريبـة مـن الحـدود الأفغانيـة، ويمتـد عـبر كردسـتان الجنوبيـة (كردسـتان العـراق) والغربيـة (كردسـتان تركيـا) والموصـل في شـمال العـراق حتـى حلـب في الـشام (سوريا)[4].

وبحسب هذه النظرية فإن اسم "اليزيدية أو الأيزيدية" مشتق مـن مدينـة يزد الإيرانية، وكان الأيزيديون الحاليون في الأصل زرداشتيون يعتقدون بالوثنية، وقد هاجر بعض هؤلاء من يزد إلى نواحي الموصل هرباً من الـضرائب الباهظـة واتخذوا من مناطق حلـب، سـنجار، الـشيخان وبحـيرة وان والقفقـاس مـواطن جديدة واطلـق علـيهم إسـم منطقـتهم التـي رحلـوا منهـا فـسموا يزيـديون أو

---

1 ابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ط1، دار المعارف، بـيروت، 1993، ص158.

2 خليل جندي، المصدر السابق، ص26.

3 عبد الناصر حسو، اليزيدية وفلسفة الدائرة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2008، ص66.

4 كاظم حبيب، مصدر سبق ذكره، ص29.

يزديون، وبناء على هذا يتفق أغلب الباحثين على أن تسمية الأيزيدية مـشتقة مـن كلمـة ايزد بمعنى (الملك الإله) ويزاتا في الآقيستا، ويزد باللغة البهلويـة وياجاتـا في الـسنكريتية، وبذلك يكون معنى (أزيدي وإيزيدي وإزيدي عباد الـلـه)[1].

والفرضية الثالثة تُشير إلى كون الديانة الأيزيدية من بين الديانات القديمة في منطقـة وادي الرافـدين والهـلال الخـصيب، تـشير إلى فرضـية وجـود قـرائن وعلاقـات متعـددة الجوانب بين الديانات العراقية القديمة كالـسومرية والبابليـة والأشـورية مـن جهـة وبـين الديانة الأيزيدية من جهة أُخرى[2]. فالدراسات الخاصة بالديانات والطقوس والاحتفـالات والأعياد القديمة بالأساطير والملاحم والتراتيل والـصلوات والتعاويـذ والاحجيـات، بالأمثـال والأقوال والرقى والتعاليم الدينية وأسماء الآلهة، ولا سـيما في ديانـة الـسومرية تُـشير إلى وجود مثل هذه الصلة مع الديانة الأيزيديـة أو بعـض مقـاطع مـن تعاويـذها وأدعيتهـا، وهو أمر ليس بالغريب بسبب وجود الجماعة البشرية الأيزيدية منذ قرون كثيرة في ذات المنطقة التي وجدت فيها تلك الحضارات أو في منطقة وادي الرافدين خاصة[3].

ويمكن حصر جوانب الصلة والاشتراك بين الأيزيدية والديانات الأُخرى في:

1- عيد آكيتو الـذي يُعـد عيـد رأس الـسنة البابليـة هـو أيـضاً عيـد رأس الـسنة الأيزيديـة والـذي يـصادف في شـهر نيـسان مـن كـل علـم ويُعـد مـن

1 خليل جندي، مصدر سبق ذكره، ص38.

2 المصدر نفسة، ص32.

3 كاظم حبيب، مصدر سبق ذكره، ص33.

أهم الأعياد الدينية والقومية للشعب الأيزيدي، هذا العيد عمره آلاف السنين وقد توارثه الأيزيديون من أسلافهم السومريين والبابليين، والشعب الأيزيدي يقوم بدوره بأحياء عيد آكيتو (رأس السنة الأيزيدية) في أول أرعاء من شهر نيسان من كل عام وسط تأدية العديد من التقاليد والعادات العرقية.

2- المراسيم والشعائر الدينية وشعائر دفن الموتى تؤدي عند الأيزيدية بمصاحبة فرق خاصة من الموسيقيين كما كان لدى البابليين في تأدية المناسبات الدينية وشعائر دفن الموتى بأداء وظيفة الغناء والعزف، إذ كانت تسمى هذه الفرق الموسيقية عند البابليين بـ (كالو) ولدى الأيزيديين تسمى بـ (قوال)[1].

3- الطاووس ملك الإله الواحد ذو الثنائية في الواحد، هو الرمز الأعلى المقدس لدى الأيزيديين أينما وجدوا، وهذا الأله والمعبود الواحد لا يختلف كثيراً عن الأله والمعبود الرئيس لدى السومريين آن أو آنو (Anu،An) أو الأله نابو (Nabu) أو الأله مزدوخ المقدس لدى البابليين أو الألهة أشور المقدس لدى الأشوريين.

4- ويحرم الأيزيديون على أنفسهم الزواج والنكاح يوم الأربعاء، كما هو الحال عند البابليين، باعتباره يوم زواج الأنبياء والأولياء عند الأيزيديين حالياً، ويوم زواج الآلهة والملوك عند البابليين[2].

---

1 أمين فرحان جيجو، القومية الأيزيدية "جذورها-مقوماتها-معاناتها"، بحزاني نت للثقافة والنشر، بغداد، 2010، ص40.

2 كاظم حبيب، المصدر السابق، ص33.

وهناك العديد من الباحثين والكتاب المتخصصين في الأصل الأيزيدي الذين يؤكدون على أن الأيزيديين هم من أصل كردي، وهناك العديد من الإشارات المهمة التي تؤكد هذا الإتجاه منها:

1- ما ورد في كتاب شرفنامة توضح بأن هنالك طوائف وجماعات وقبائل تابعة لولايتي الموصل والشام وتعتنق الديانة الأيزيدية تدخل ضمن إطار الأمة الكردية.

2- ومن الإشارات حول كون اللغة الأيزيدية التي يتكلمون بها هي نفسها اللغة الكردية التي تشكل لغتهم القومية، فضلاً عن أن الكردية هي لغة الديانة الأيزيدية فالكتابان المقدسان لهذه الديانة وهما (الجلوة) و (مصحف رش) قد كتبا باللغة الكردية وبأبجدية كردية أصلية وقديمة.

3- كما أن محل ظهور الإيزيدية ونشأتهم هي البلاد التي يسكنها الكرد منذ القدم، وإن جميع مناطق سكناهم داخلة ضمن أراضي كردستان[1].

الفرع الثاني: كتبهم ومعتقدهم

للديانة الأيزيدية كتب مقدسة والمعروف عنهم لديهم كتابان مقدسان هما (الجلوة ومصحف رش) والأخير يعني بالعربية المصحف الأسود وتعددت القصص حول هاذين الكتابين على الرغم أنهُ الثابت انهما كانا في لالش بمرقد الشيخ عدي بن مسافر مكتبة تضم مخطوطات وكتب قديمة وقد تعرضت للتلف والتمزيق والحرق نتيجة الظروف القاسية التي مرت على الأيزيدية، مما أدى إلى فقدانها، وقد تكون هذه الكتب جزء من المجموعة الدينية المقدسة لكتب الأيزيدية، ومن الممكن أن تكون الكتب الحالية قد تعرضت إلى التحريف عن

1 عدنان زياد فرحان، مصدر سبق ذكره، ص11.

الكتب الأصلية[1]. ويسجد الأيزيديون لصنم على شكل طائر يقال لـه (الملـك طـاووس)[2]. وهو من بين كل القوى التي يجلها أفراد الملة الأيزيديـة وهـو الـذي يتـصدى للمـشكلات الأخطـر[3]. وتُ الأيزيديـة تمثـال الطـاووس رمـزاً مقدسـاً للمـلاك، ولا يمكـن الـزعم بـأن الأيزيدية تعبد هذا التمثال بذاتـه، فالحقيقـة أن التقـديس للـسنجق يرمـز إلى التقـديس الذي يكنه الأيزيدي إلى اللـه خالق الكون[4].

الفرع الثالث: لغتهم

ويتكلم الأيزيديون لغات الدول التي سـكنوها إلى جانـب لغـتهم الأصـلية (الكرديـة لغة الدين) وفي العـراق جُلهـم يتكلمـون الكرديـة – الكرمانجيـة- عـدا منطقـة بعـشيقة وبحزاني يتكلمون لهجة عربية خاصة كان يعتقد أنهـا شـامية إلى أن أثـاراً تـدل عـلى أنهـا لهجة أهـالي الحـضر الـذين نزحـوا إلى قـرى جبـال حمـرين وتكريـت ومنطقـة بعـشيقة وبحـزاني وإلى الـشام وإلى منطقـة مـاردين في تركيـا بعـد احـتلال الأخمينيـين لدولتـه، ويشاركهم في هذه الـلهجة المسيحيون الذين نزلـوا بعـشيقة وبحـزاني نـازحين مـن تلـك المناطق[5].

1 زهير كاظم عبود، الأيزيدية "حقائق وخفايا وأساطير"، ط1، المؤسـسة العربيـة للدراسـات والنـشر، بـيروت، 2011، ص64.

2 محمد فتحي االشاعر، مصدر سبق ذكره، ص21.

3 روجيه ليسكو، اليزيدية في سوريا وجبل سنجار، ترجمة أحمد حسن، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت 2007، ص53.

4 زهير كاظم عبود، مصدر سبق ذكره، ص44.

5 سالم بشير الرشيداني، أصل الاعتقاد الأيزيـدي، ط1، منـشورات المديريـة العامـة لـشؤون الأيزيديـة، أربيـل، 2013، ص144.

الفرع الرابع: تواجدهم وأعدادهم

جغرافياً ينتشر الأيزيديون في بعض دول العالم مثل، سوريا، تركيا، أرمينيا، جورجيا[1].

وفي العراق عاش الأيزيديون في المناطق التي كانت تسيطر عليها الحكومة العراقية في بغداد، في حين 10% فقط كانت تابعة للأكراد في محافظة دهوك، وينتشر الأيزيديون في الشمال والشمال الغربي من العراق في المنطقة المحيطة بجبل سنجار، وفي منطقة شيخان حول مدينة عين سفني وبحزاني وبعشيقة، وقرى قضاء تلكيف وأقضية زاخو، ويقدر عدد الأيزيديون في العراق بما يتجاوز أربعمئة ألف نسمة، وفق تقديرات خاصة بالأيزيديين في الوقت الذي لا توجد فيه إحصائيات رسمية[2]. وكما وضحنا سابقاً في شكل رقم(2).

كما يمكن القول إنّ هناك عدداً من الأقليات التي لم يتم التطرق إليها، وذلك لأسباب عديدة منها من لم يبقى لها وجود على أرض العراق، منها الأقلية (اليهودية)، ومنها من لا تمتلك تأثيراً واضحاً على الساحة العراقية، ولا تمتلك حتى تمثيلاً في البرلمان العراقي الذي يعدد الممثل الرئيس عن الشعب ومن هذه الأقليات هي (الكاكائيون، والبهائيون، والأقلية ذات البشرة السمراء، الفيليون، الغجر والقرج).

إن ظاهرة التعدد المجتمعي هي ظاهرة تميز العديد من الدول إن لم نقل أغلبها، وهذه الخاصية تطبع حتى تلك الدول التي تبدو متجانسة من حيثُ

---

1 Saad Salloum،op.cit،p66.

2 Sebastian Maisel ،Yezidis in the New Iraq ،The Middle East Institute ،2008 ،p2.

تكوينها الإجتماعي، كما أنها لا ترتبط بدرجة تقدم أو تخلف الدولة فهي ظاهرة تعرفها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء، ويُعد العراق أحد تلك الدول التي يتسم مجتمعه بالتعدد والتنوع، حيثُ تعيش على أرضه أعداد كبير من الأقليات القومية والدينية واللغوية وغيرها، حيثُ امتد تاريخ تواجدها في العراق إلى آلاف السنين، وكل منها لها تاريخها وأصولها ولغتها الخاصة بها وحتى طريقة معيشتها، هذا ما يجعل كل أقلية في نشأتها وطريقة تبلورها تكون محكومة بقدر خاص من تلك العوامل والمعطيات، مما يؤدي بها إلى أن تكون مستقلة ومنفردة عن بقية مكونات المجتمع العراقي.

فهذا التنوع الذي يشهده العراق من شأنهُ أن يخلق توترات داخلية، أخطرها نشوب النزاعات والحروب الأهلية، سواء بين الجماعات المختلفة أو بين هذه الأخيرة وبين السلطة الحاكمة، الأمر الذي يهدد الإستقرار السياسي للدولة وأمنها الداخلي.

فالتنافس بين جماعات الأقليات وغيرها من الجماعات، سواء حول الموارد الطبيعية أو السلطة السياسية قد يؤدي إلى تبني العنف وخلق النزاعات داخل الدولة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة من حيثُ كونها علاقات إنسجام أو صراع، تلعب دورا مهماً في إستقرار أو عدم إستقرار الدولة وذلك بدرجات متفاوتة، وهذا ما سوف يتم تناوله في الفصل الثالث.



الفصل الثالث

دور الأقليات في عدم الاستقرار السياسي في العراق

الفصل الثالث

دور الأقليات في عدم الاستقرار السياسي في العراق

يعد العراق من الدول المتعددة والمتنوعة، ودائماً ما كان لهذا التعدد المجتمعي الأثر الكبير على الاستقرار السياسي للعراق، الذي يُعد واحداً من أهم الحاجات، وأبرز التحديات التي تواجهها الدول بشكل عام والعراق بشكل خاص، فالاستقرار السياسي هو الذي يضع الدول على طريق الوحدة والتنمية، وفي حالة انعدام الاستقرار السياسي يبقى التطلع للوحدة مجرد شعار وأمنية، وتختفي انجازات التقدم والبناء، وتظهر وتتزايد الصراعات، لذا لا بد من بيان حقوق هذه الأقليات وهل تم التأكيد عليها في القوانين والدساتير العراقية، وكذلك بيان لماذا يعاني العراق من عدم استقرار سياسي وما هي الحلول الواجبة للتخلص من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والوصول بالبلد إلى حالة الاستقرار السياسي. لذا سوف يتم يتضمن هذا الفصل مبحثين: يتناول المبحث الأول حقوق الأقليات في دستور العراق ما بعد عام 2003، أما المبحث الثاني فيتناول الأقليات وأثرها في الاستقرار السياسي العراقي.

المبحث الاول

حقوق الأقليات في دستور العراق ما بعد عام 2003

يُعد الدستور الوثيقة الأهم في حياة أي شعب، ليس لأنهُ ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب بل لأنهُ يحتوي على القيم السياسية والاجتماعية المعبرة عن الهوية الجمعية للشعب. كما أن قيام أي نظام ديمقراطي يحتاج دستوراً يتبنى القيم الديمقراطية وينص على الحقوق والحريات الشخصية والحماية القانونية اللازمة لترسيخ هذه القيم وصيانتها.

لهذا قبل البدء بالتطرق للدساتير العراقية بعد العام 2003 لا بد لنا من معرفة معنى الدستور، إذ أجمع معظم فقهاء القانون الدستوري على أن كلمة "دستور" ليست ذات أصل عربي وإنما هي ذات أصل فارسي، دخلت إلى اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، ويعني بكلمة الدستور الأساس أو الأصل، كما يقصد بها أيضاً معنى الإذن أو الترخيص[1]. ومعنى الدستور من الناحية الاصطلاحية هو (مجموعة القواعد المتعلقة بتبيان مصدر السلطة وتنظيم ممارستها وانتقالها والعلاقة بين القابضين عليها وكذلك تلك المتعلقة بالحقوق والحريات العامة في الدولة سواء وجدت هذه القواعد في صلب الوثيقة الدستورية أو خارجها)[2].

1 حازم صباح حميد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية (1991_2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص23.

2 قيس جمال الدين، الحقوق في الدستور العراقي الدائم 2005، مجلة دراسات دولية، العدد38، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص68.

وكذلك وقبل الخوض في حقوق الأقليات في دساتير العراق ما بعد عام 2003، لا بد من معرفة هل أن الدساتير التي سبقتها قد تطرقت لهذه الحقوق؟، في الحقيقة قد تجاهلت الإشارة إلى هذه الحقوق صراحة، إنما أشارت إليها بشكل عمومي مموه، حيث عمم القانون الاساسي لعام 1925 نظرتهُ للمساواة بين الأفراد حيث نص على "لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة"[1]. فضلاً عن إلى إشارتهُ في بعض موادِهِ إلى بعض الحقوق والحريات لهذه الأقليات منها ما جاء في المادة الثالثة عشر من حرية ممارسة الشعائر الدينية للأقليات[2]، وكذلك المادة السادسة عشر من حق الحفاظ على هويتها الثقافية[3]، وكما ترك المشرع وبحسب المادة (112) للأوقاف والطوائف الخاصة بالأقليات حق إدارتها بنفسها[4]. حيث إنّ هذا الدستور بقي نافذاً لحين إسقاط الملكية بثورة الرابع عشر من تموز 1958 والتي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم، إذ تم إصدار دستور مؤقت بعد أيام قليلة يتم الاستناد عليهِ ضمن المرحلة الانتقالية التي كانت بصدد الوصول الى مرحلة سياسية ودستورية ثابتة وفق أُسس ديمقراطية

1 القانون الأساسي العراقي لعام 1925، المادة (6).

2 القانون الساسي العراقي لعام 1925، المادة (13). ونصها (لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة، وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام، وما لم تناف الآداب العامة).

3 القانون الساسي العراقي لعام 1925، المادة (16). ونصها (للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة، والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً).

4 القانون الساسي العراقي لعام 1925، المادة (112). ونصها (تأليف مجالس في المناطق الإدارية المهمة تختص بإدارة المسقفات، والمستغلات الموقوفة، والتركات، لأغراض خيرية، وجمع إيرادها، وصرفه وفقاً لرغبة الواهب، أو للعرف الغالب بين الطائفة، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الأيتام وفقاً للقانون، وتكون المجالس المذكورة تحت إشراف الحكومة).

وفقاً لدستور عراقي دائم، حيث جاء في المادة الثالثة من دستور 1958 الذي اعتبر العـرب والاكراد شركاء في هذا الوطن[1]، كما وقـد أشـار في مادتـه الثانيـة عـشر إلى صـيانة حريـة الأديان[2]، وركز في مادته التاسعة إلى عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو اللغة[3].

غير أن ظروفاً وملابسات وأحداث طغت على الوضـع الـسياسي وأربكـت الحياة الدستورية، فضلاً عن نجاح إنقلاب شباط 1963، إذ تم الغـاء الدسـتور المؤقت وإحلال دستور مؤقت آخر بديلاً عنهُ في العـام 1964 والـذي أشـار في بعض مواده إلى حقوق الاقليات، منها المادة السادسة (تـضمن الدولـة تكـافؤ الفرص لجميع العـراقيين)، وقـد سـاووا الدسـتور في مادتـه التاسـعة عـشر في الحقوق والواجبات بين العراقيين كافـة وعـدم التمييـز بيـنهما لأي سـبباً كـان

1 الدستور العراقي المؤقت لعام 1958، المادة (3). ونصها (يقوم الكيان العراقي على أساس من التعـاون بـين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الـوطن ويقـر هـذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة).

2 الدسـتور العراقـي المؤقـت لعـام 1958، المـادة (12). ونـصها (حريـة الأديـان مـصونة ويـنظم القـانون أداء وظيفتها على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة).

3 الدســتور العراقــي المؤقــت لعــام 1958، المــادة (9). ونــصها (المواطنــون سواســية أمــام القــانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغـة أو الـدين أو العقيدة).

وأشار بذلك صراحتاً إلى الأكراد ومساواتهم بالعرب[1]. كما وقد كفل للأديان حرية ممارسة شعائرهم الدينية[2].

ثم سرعان ما صدر دستور مؤقت آخر في العام 1965، وحين جاء إنقلاب 1968 الغى الجميع وصدر دستور مؤقت، وقد تضمن أيضا الإشارة إلى الاقليات وحقوقها حيث تتكفل الدولة ضمن هذا الدستور بتكافؤ الفرص لجميع المواطنين هذا ما جاء في مادته العاشرة (تضمن الدولة تكافؤ الفرص لجميع العراقيين)، كما وقد ساووا بينهم في الحقوق والواجبات[3]، ولكن لم يلبث أن تم الغاءهُ بدستور مؤقت في العام 1970، والذي بدوره ايضاً قد أشار إلى حقوق وواجبات الاقليات ضمن الدولة العراقية، حيث نص صراحتا في مادته الخامسة (ب) بالاعتراف بالقومية الكردية إلى جانب القومية العربية[4]، كما وقد اعترف باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، حيث

---

1 الدستور العراقي المؤقت لعام 1964، المادة (19). ونصها (العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية).

2 الدستور العراقي المؤقت لعام 1964، المادة (19). ونصها (حرية الأديان مصونة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب).

3 الدستور العراقي المؤقت لعام 1968، المادة (21). ونصها (العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية).

4 الدستور العراقي المؤقت لعام 1970، المادة (5) الفقرة (ب). ونصها (يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين، هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية والحقوق المشروعة للأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية).

أشارت المادة السابعة (ب) إلى ذلك بذكرها (تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية).

طبعاً كانت الدساتير السابقة تنظر نظرة كليانية وشمولية لحقوق أقليات العراق الدينية وكانت هناك حاجة للتفصيل أكثر وأكثر لضمان حقوقها بشكل جيد ومنعاً لوقوع إلتباس وسوء فهم في تأويل النصوص الدستورية المتعلقة بهذه الأقليات وهو ما قد حصل فعلاً[1]. وقد تضمن هذا المبحث مطلبين: يتناول المطلب الأول حقوق الأقليات في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، أما المطلب الثاني فهو يتناول حقوق الأقليات في الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

المطلب الأول:حقوق الأقليات في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004

عند صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية في 2004/3/8 بدأت مرحلة جديدة من التطور الدستوري والسياسي في العراق وعلى الرغم من تزامن هذه المرحلة الجديدة مع وقوع العراق تحت الإحتلال الأمريكي البريطاني، الذي شكل المتغير الأول في حاضر العراق ومستقبله. فإن هذا القانون قد اكتسب أهمية كبيرة في حينه، لأنهُ رسم الملامح الدستورية والسياسية لمستقبل العراق وأمنه واستقراره وتقدمه على أسس جديدة من خلال تبنية مجموعة من القيم والمبادئ والقواعد والمصادر والنظم، والأهم تبنيه لحقوق الأقليات بشكل أكثر تميزاً وتفصيلاً عن الدساتير التي صدرت منذ عام

1 طارق حمو، الأقليات الدينية العراقية في الدستور العراقي الجديد، مجلة الحوار المتمدن، العدد1861، العراق، 2007.

1925 الدستور الملكي، وما أعقبه من صدور دساتير الجمهورية العراقية حتى عام 2003 وصدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية[1].

وبالحديث عن حقوق الأقليات في هذا القانون، فقد ساوى القانون بين الإسلام وبين غيره من الأديان المنتشرة في العراق قبل النص على كونه دين الدولة الرسمي، مخالفاً بذلك ممارسة دستورية قديمة تعود لعهد القانون الاساسي العراقي لعام 1925 وما تلاه من دساتير مؤقتة نصت في مجملها على تصدّر عبارة أن (الاسلام هو دين الدولة الرسمي)[2]، إذ اشترط قانون إدارة الدولة لعام 2004 أن لا يؤثر سن هذا القانون على (....الإسلام أو غيره من الأديان والطوائف وشعائرها)[3].

لكن المثير للجدل، والذي يدعم فرضية الدستور المكتوب اميركياً، هو تلك الاشارات الخفية التي تقرأ من بين سطور المادة (7) الفقرة (أ) من القانون، فهذه الفقرة وبعد مقدمتها الشكلية المعتادة بصدد اعتبار الاسلام ديناً رسمياً للدولة الجديدة، ذهبت إلى حظر تشريع اي قانون (يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها ولا مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا القانون)[4]. فإرادة المشرع الدستوري اتجهت نحو مساواة الإسلام بمبادئ الديمقراطية والحقوق، حيثُ يثار التساؤل هنا عن الحالة التي تتعارض فيها مبادئ الاسلام مع مفاهيم الديمقراطية، لا اجابة يقدمها القانون سوى المزيد

---

1 سحر محمد نجيب، الإتجاهات الجديدة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية "دراسة مقارنة في الدساتير العراقية"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد10، العدد، 35، العراق، 2008، ص147.

(2) قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (7) الفقرة (أ).

(3)قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (3) الفقرة (أ).

(4)قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (7) الفقرة (أ).

من النصوص المطمئنة حول أن هذا القانون سيعمل على احترام (... الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية)[1].

بل ذهب بعضهم إلى اعتبار المادة (السابعة) من القانون ضد الإسلام، وذلك للأسباب الآتية[2]:-

1. جعل الإسلام مصدراً عادياً كباقي المصادر الأُخرى، مع العلم إن الإسلام من الثوابت وهو منهاج الأمة.

2. جعل الإسلام مصدراً للتشريع خلال المرحلة الانتقالية، فلا غرو إن يكون الإسلام مصدراً خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها إلى الأبد.

3. إن هذا القانون فيه نواقص كثيرة من حيثُ الإدارة فهو لم يبين كيفية إدارة الموارد، هل الأراضي العراقية للعراقيين أم هل هي للدولة؟ فقاعدة الإسلام من هذه الناحية قول إن الأرض لمن أحياها، فكل فرد له حق استغلال الأرض ولكن تحت إشراف الدولة".

ثم ما هي الثوابت التي تحدثت عنها الفقرة (أ) من المادة (7) من القانون؟ هل هي الثوابت التي أجمع عليها المسلمون وفقهائهم؟ وما هي المبادئ

1 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (7) الفقرة (أ).

2 نظرة قانونية في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ندوة عقدت يوم 2004/3/14 في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.fcdrs.com/nadawat/gov/managing.html.

الديمقراطية التي لا يمكن سن قانون يتعارض معها؟ إن هذه العبارة بحاجة إلى توضيح[1].

ويبدو أن واضعي هذا القانون حاولوا (تفادي القول أن الاسلام هـو المـصدر الـرئيس للتشريع وما يترتب على ذلك من نتائج)[2].

وبتغيير شكل الدولة مـن مركزيـة بـسيطة الى فيدراليـة مركبـة، يكـون قـانون إدارة الدولـة لـسنة 2004 قـد أحـدث أعمـق تبـدل سـياسي لا يمـس أركـان الـسلطة وطريقـة ممارستها فحسب، بل يتعداه ليشمل علاقة المكونات القومية والدينية والعرقية واللغوية والأثنية بالوطن كمفهوم اعتادت أجيال العراقيين السابقة على النظر اليـه ككـلٍ لا يقبـل أي شكل من اشكال التقسيم الإقليمي، ولعل المشرّع قد فطن لحجـم الـصدمة التـي مـن الممكن أن يسببها الطرح المفاجئ لموضوعة الفيدرالية في خضم فوضى مـا بعـد الاحـتلال، فقدّم تطمينـاً دسـتورياً يرقـى إلى درجـة (الـشرط) الـذي يمنـع أي تفـسير فئـوي للدولـة الاتحادية بقوله (ويقوم النظـام الاتحـادي عـلى أسـاس الحقـائق الجغرافيـة والتاريخيـة والفـصل بـين الـسلطات ولـيس عـلى أسـاس الأصـل أو العـرق أو الإثنيـة أو القوميـة أو المذهب)[3].

إن صيغة الفيدرالية التي إعتمـدها قـانون إدارة الدولـة للمرحلـة الإنتقاليـة لا تـضمن الوحـدة الوطنيـة للبلـد، فتوزيـع الـسلطة في هـذه الفيدراليـة يجـري على أسس عرقية ومذهبية وقوميـة، هـذه الـصيغة جـرت بـالبلاد إلى الـصدامات

---

1 حميـد حنـون خالـد، قـراءة في قـانون ادارة الدولـة العراقيـة للمرحلـة الانتقاليـة، مجلـة العلـوم القانونيـة، المجلد20، العدد1، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص 13.

2 المصدر نفسه، ص13.

3 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (4).

وأججت الصراعات الداخلية في العراق، وما انطوا عليه من تأثير على أمن البلد واستقراره[1].

وعاد القانون ليؤكد مبدأ التساوي المجرد في الحقوق والواجبات ودونما التفات للأصل او العرق أو الطائفة أو الدين أو القومية أو المذهب، مع التذكير بالحظر الدائم على المعاملة التمييزية المستندة لأي نزعة او نبرة عنصرية (العراقيون كافّة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل، وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضدّ المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله)[2].

وإقرار الحرية الدينية وممارسة الشعائر والطقوس وتحريم الإكراه بصددها (للعراقي الحق بحرّية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وِممارسة شعائرها ويحرم الإكراه بشأنها)[3]، كما منع القانون أي نوع من التمييز او التعسف او التهميش السياسي القائم على أساس الخلفية الدينية او القومية او الاعتقادية او العرقية ضد أي عراقي بغرض التأثير على نتائج التصويت في الانتخابات (لا يجوز التمييز ضدّ أيّ عراقي لأغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المعتقد أو القومية أو اللغة....)[4].

وللمرة الأولى في تاريخ العراق الدستوري، تبرز عدد من الظواهر الدستورية ما فتئت تتفاعل سلباً وايجاباً في واقع الأقليات العراقية، نذكر منها:-

---

1 سحر محمد نجيب، مصدر سبق ذكره، ص165.

2 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004، المادة (12).

3 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (13)، الفقرة (و).

4 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (20)، الفقرة (ب) .

1. يجري الكلام عن وجود (شعب عربي) يُعد جزءاً من (الأمة العربية) بدلاً من الحديث عن (أقليات) تتلاحم على ارضية الأخوة الوطنية مع القومية الكبرى الساحقة في البلد (العربية)، إذ جاء ما نصه (العراق بلد متعدّد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية)[1].

2. التوسع الكبير في منح الأقليات العرقية والقومية والدينية والمذهبية حقوقها الثقافية، بالإشارة ابتداءً إلى تحول اللغة الكردية الى لغة رسمية بجانب العربية في كافة المجالات، كالصحف والمخاطبات والتقاضي والوثائق والعملات والجوازات والطوابع، فضلاً عن لغات الأقليات الأُخرى (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حقّ العراقيين بتعليم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية أو السريانية أو الأرمنية في المؤسّسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية أو بأيّة لغةٍ أُخرى في المؤسسات التعليمية الخاصّة)[2].

3. السماح باستعادة الجنسية العراقية لمن اسقطت عنه لأسباب دينية او طائفية او عنصرية بالنص على أنهُ (يحقّ للعراقي ممن أسقطت عنه الجنسية لأسباب دينية أو عنصرية أو طائفية أن يستعيدها)[3].

4. إقرار المحاصصة الطائفية والتوزيع العرقي والقومي لمقاعد البرلمان (السلطة التشريعية) دون اي اهتداء بتعداد سكاني رصين ومقبول لتحقيق معنى (التوزيع العادل) الوارد في الفقرة (ج) من المادة (30) من القانون، مع بقاء الغموض يكتنف معنى كلمة (الآخرين) الواردة في الفقرة نفسها، (تنتخب الجمعية الوطنية طبقاً لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية

---

1 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (7)، الفقرة (ب).

2 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (9).

3 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (11) الفقرة (د).

الوطنية، وتحقيق تمثيل عادل لجماعات العراق كافّة وبضمنها التركمان والكلدوآشـوريين والآخرين)[1].

هكذا يُرى أن العراق لم يُعد بحسب هذا الدستور جزءاً من الأمة العربية أي أن هذا القانون سلخ ومسح عروبة العراق على الرغم من أنّ أغلب سـكانهُ عـرب وهـذه حقيقـة تاريخية وحضارية وجغرافيـة، فوجـود أقليـات أُخـرى قوميـة كانـت كـالأكراد والـتركمان والشبك، أو دينية كالمسيح والايزيدية والصابئة، لا يلغي الطابع العربي للعراق أو عروبته، ومثال ذلك سوريا وإيران وتركيا فرغم وجـود أقليـات كثـيرة فيهـا إلا أنـهُ لم يلـغ المكـون الأساسي لها. فأصبحت أرض العراق مكاناً لصدام أو لقاء لشعوب تنتمي إلى أمم وقوميات مختلفة لأن الفكرة التي أرادوا واضعوا هذا الدستور هـي إقامـة المجتمـع العراقـي عـلى أساس التعدد وليس التوحد الأمر الذي سوف يفتح المجال على المدى البعيد لتدخل الغير وبالتالي تفسخ المجتمع العراقـي مـن الـداخل كـل حـسب اتجاهاتـه وانتماءاتـه القوميـة والدينية أي دويلات قومية أو دينية[2].

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن كل هذه الأمور من الطبيعي إنعكاسها على الوضـع العام للبلد، وسبب مباشر في زعزعة الاستقرار بشتى أنواعه (أمني، اقتـصادي، إجتماعـي وسياسي).

المطلب الثاني: حقوق الأقليات في الدستور العراقي الدائم لعام 2005

لقد حاول الدستور العراقي التوفيق بين مبدأ ديـن أغلبيـة العـراقيين الإسـلام وحقوق الأقليات العراقيـة الدينيـة، بحيـثُ لا يـتم أي تعـارض بيـنهما، (فـصحيح

1 قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، المادة (30)، الفقرة (ج).

2 سحر محمد نجيب، مصدر سبق ذكره، ص159.

أن الدستور اعترف بأن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وأنهُ لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام)[1]، لكنه عاد بعدها وقال في موقع آخر أنهُ لا يجوز كذلك سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية[2]، وأخذ الدستور بالذكر أنهُ ينبغي الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب لعراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والآيزيديين والصابئة المندائيين[3].

وقد حرص الدستور العراقي على ضمان التعدد القومي والديني والمذهبي وهو تأكيد واضح على وجود المكونات المختلفة في العراق وعلى الاعتراف بالحقوق المتساوية للجميع ومنع التمييز لأي سبب كان وضمان الحقوق والحريات، فقد ورد فيه أن (العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، وجزء من العالم الإسلامي)[4]، وكذلك (يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والاشوريين، وسائر المكونات الأُخرى، وينظم ذلك بقانون)[5]. ومن خلال هذا النص وإشارته إلى أن الحقوق تنضم بقانون، أي ضمن مجلس النواب حيثُ تسيطر

---

1 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (2) أولا، الفقرة (أ، ب).

2 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (2) أولا، فقرة (ج).

3 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (2)، ثانياً. ونصها (يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والإيزديين، والصابئة المندائيين).

4 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (3).

5 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (125).

عليه الكتل الكبيرة، وبما أن الحقوق لم تثبت في الدستور مباشرتاً، فهذا يؤكد تهميش المكونات الأساسية الأُخرى.

هذا وقد أشار الدستور العراقي في أحد مواده على أن العراقيين (متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)[1]، وهذه المادة لو يجري تطبيقها على أرض الواقع وعدم تركها حبراً على ورق، لفتح المجال بشكل واسع أمام أبناء الأقليات للمشاركة ومساواتهم أمام القانون، بغض النظر عن الجنس او الدين أو المذهب او المعتقد. أي عدم التفرقة في المعاملة بين ابناء الشعب العراقي واحترام رغباتهم وخصوصيتهم الدينية.

وضماناً لحقوق الاقليات السياسية فقد أشار الدستور إلى أن تكوين مجلس النواب يجب أن (يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه)، وهذه إشارة واضحة إلى ضرورة وجود تمثيل لكافة المكونات العراقية منها القومية (الكرد والتركمان والشبك)، والدينية (المسيحيين والصابئة المندائيين والإيزيديين)[2].

على الرغم مما ذكر في الدستور فالأقليات القومية والدينية الصغيرة لم تلبَ طموحاتها ولم تمثل في البرلمان تمثيل حقيقي يعكس أهمية هذه المكونات ومشاركتها في تاريخ العراق على مر العصور، ففي الإنتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2005 و2010 عكست تهميش الأقليات بإستثناء شخصيات منها ترشحت ضمن إئتلافات حزبية أوسع، مما أدى إلى ضياع حقوقها ومصالحها بعد أن أصبحت تحت وصاية الكتل الكبيرة التي اندرجت ضمنها،

1 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (14).

2 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (49).

وكذلك في لجنة إعداد الدستور التي تألفت من 71 عضواً مثلت الأقليات بخمسة أعضاء من (التركمان، الأشوريين، المسيحيون والأيزيديون) مما ترك فجوة كبيرة في تمثيل الأقليات إنعكست بدورها على حقوق الأقليات والضمانات الدستورية لها في الدستور العراقي لعام 2005[1].

ويضمن الدستور العراقي الجديد لأتباع الديانات والمذاهب في العراق حرية ممارسة الشعائر الدينية وإدارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية وتكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها[2]. وفيما يتعلق بالأحوال المدنية للأقليات ينص الدستور العراقي على أن (العراقيين أحرار في الألتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو أختياراتهم، وينظم ذلك بقانون)[3].

وقد أشار الدستور العراقي إلى اللغة الرسمية في العراق وهي اللغة العربية والكردية، ولم يغفل حق الاقليات في إستخدام لغتهم والتعلم بها، حيثُ أقر الدستور إستخدام اللغات التي تتحدث بها الأقليات القومية والدينية في المؤسسات الرسمية والخاصة حيثُ يُشير الدستور على (حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية وغيرها في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية، أو بأي لغة أُخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة)، ويُشير أيضاً على أن (اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية)، وكذلك

1 منى جلال عواد، الأقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد5، العدد18، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص411.

2 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (43).

3 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (41).

(لكل إقليم أو محافظة إتخاذ أي لغة محلية أُخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك بإستفتاء عام)[1].

وعلى الرغم مما ذكرهُ الدستور العراقي من حقوق للأقليات بشكل كبير جداً، إلا أنهُ ما زالت الاقليات القومية والدينية الصغيرة في العراق الجديد تعاني التهميش السياسي والاداري فضلاً عن استمرار استهدافهم من قبل الارهاب والعصابات والتطرف، حيثُ إنّ أعمال العنف والتطرف انعكست على الأقليات اكثر من باقي المكونات الأُخرى لكونهم الحلقة الأضعف والأسهل في المعادلة السياسية المكونة من أطراف قوية هم الأغلبية ولهم حصة الأسد في كل مفاصل الدولة وفقا لنظام المحاصصة القومي والسياسي والديني في ديمقراطية البحار، بعيداً عن معايير الكفاءة والنزاهة والاخلاص في توزيع المناصب والمسؤوليات وإن ضغوطاً تعاني منها الأقليات فيما يتعلق بحقوقهم وتقرير مصيرهم والحصول على حقوقهم القومية والدينية المشروعة كشركاء أساسيين في الوطن للحفاظ على هويتهم حيثُ منذ الاحتلال والمكونات الصغيرة فقدوا اشياء أساسية في حياتهم وهي الأمن والاستقرار والسلام والمستقبل المضمون والحقوق[2].

وعلى صعيد المناصب المهمة في الجهاز التنفيذي (الحكومة) أقصيت بعض الأقليات من المناصب المهمة أو السيادية التي كانت ساحة لمعركة الكتل الكبيرة ولم يعين أي منهم بصفة محافظ أو نائب محافظ حتى في المناطق التي يشكلون

1 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (4) أولاً، رابعاً، خامساً.

2 انطوان الصنا، حقوق الأقليات في العراق، بحث قدم في المؤتمر الموسع لدعم حالة حقوق الإنسان في العراق الذي أقامته الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاية ميشيغان، 23/تموز/2011. أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.ihrsusa.net/details-185.html

فيها ثقلاً عددياً وبالتالي حرمت الأقليات من المناصب المهمة يمكن أن تؤثر بإتجاه تغيير واقعهم نحو الأفضل[1].

وتم اقصاء الاقليات من مواقع صنع القرار والوظائف المهمة والحساسة والقيادية والامنية والعسكرية في الدولة بسبب انتماءهم لدين أخر او قومية أُخرى ولا ينتمون للكتل السياسية الكبيرة مما جعلهم غير قادرين على حماية انفسهم ومناطق تواجدهم بسبب انعدام ثقتهم بقوات الشرطة والامن المتواجدة في مناطقهم والتي تدير الامور بحسب اهواء وتوجيهات الكتل والاحزاب التي تنتمي اليها وبعضها تكون مخترقة من قبل الارهاب والتطرف والعصابات[2]، وهذا ينافي ما جاء في نص الدستور العراقي (أن تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها من دون تمييز او إقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون اداةً لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة)[3].

أما العوامل التي وقفت عائقاً أمام المشاركة الفعلية للأقليات في الحياة السياسية وعدم حصولها على ما كانت تطالب به ووفقاً للاستحقاقات الدستورية هي[4].

---

1 منى جلال عواد، مصدر سبق ذكره، ص411.

2 انطوان الصنا، المصدر السابق.

3 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة (9) أولاً (أ).

4 منى جلال عواد، مصدر سبق ذكره، ص412.

1- نظـام المحاصـصة التـي تأسـست عليـه العمليـة الـسياسية وحرمـت بـذلك الشخصيات المنتمية إلى هذه المكونات من التنافس على مقاعد البرلمان والجهاز التنفيذي (الحكومة).

2- قانون الانتخابات الذي نص على تخصيص مقعد واحـد لكـل (100000) نـسمة كان عقبة كبيرة أمام ما يُعد إنصافاً في تمثيل الأقليات.

لـذلك يمكـن الإشـارة إلى أن الـساحة الـسياسية في العـراق بقيـت تعـاني مـن عـدم الاستقرار السياسي نتيجةً المشاحنات والصدامات بين ممثلي الأقلية والأغلبيـة، واعتراضـهم على عدم إعطائهم أي من المراكز المهمة والتي تليق بتاريخ ووجودهم عـلى أرض العـراق طيلة كل السنين ومشاركتهم المهمة والفعالة في التطورات التي مر بها العراق حتى يومنـا هذا.

وعلى الرغم ما عانته الأقليات من تهميش وإقـصاء، إلا أن الدسـتور العراقـي الـدائم لعام 2005 قد كان منصف لها، وذلك من خلال[1]:

1. إن الدستور العراقي الجديد يعتبر انتصاراً كبيراً للأقليات عـلى أرض العـراق منـذ تأسيس الدولة العراقية بداية القرن الماضي.
2. إن ذكر الدستور للأقليات بالاسم صراحةً يعد سابقة في تاريخ الدساتير العراقيـة، والذي أعاد لها اعتبارها وأرجـعّ صـفة المواطنـة العراقيـة لمعناهـا الحقيقـي، إذ شعر أبناء هذه الأقليات بمواطنتهم العراقية.

1 طارق حمو، مصدر سبق ذكره.

3. ضمان حقوق المواطنة بشكل كامل، والتخلص من مفاهيم مثل الأكثرية والأقلية والتي أراد بعضهم تمريرها للحيلولة بين هذه الأقليات وحقوقها الدينية في العراق الجديد.

4. إن ضمان الدستور لحق الأقليات في التعلم بلغاتها، وفي كل المناطق التي يشكلون فيها كثافة سكانية، لهو بند آخر في مصلحة الأقليات يضمن لها بشكل رسمي الحق بتدريس ديانتها بلغتها القومية.

5. المساواة أمام القانون من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي كما في النص الدستوري الحرفي.

6. دعوة الدستور لإنشاء إدارات أوقاف في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية تعني بشؤون الأقليات العراقية، وهو ما تم فعلاً، وهذا تطور جبار في صعيد نيل هذه الأقليات لحقوقها.

إن التركيز في الدستور العراقي الجديد على حقوق الأقليات العراقية يقدم الوجه الحضاري للعراق أجمل تقديم، فالعراق ارض عُرفت منذ التاريخ بالتعددية وسكنها موزاييك كبير من المعتقدات والأديان والعقائد التي نبتت في أرضه، وقدمت افكارها من الأرض العراقية، وساهم عراقيون من أبنائها في تقديم العلم والمعرفة للعالم أجمع، ومع ذلك فثمّة خوف من أن تتصدر بعض النواقص عند تطبيق بنود الدستور العراقي وإدخاله في التطبيق العملي، كما حدث مع دساتير الدولة العراقية السابقة، ولهذا ينبغي النص على أن تحترم الدولة العراقية الفتية التعددية الدينية والمذهبية وتصون أماكن العبادة

للمسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة المندائية والأيزيدية، وتكفل حرية الرأي والأعتقاد والعبادة وفقاً للقانون[1].

من خلال ذلك يمكن القـول، بـأن قـانون إدارة الدولـة العراقيـة للمرحلـة الانتقاليـة وكذلك الدستور العراقي الدائم لعام 2005، قد نصا بشكل واضح وصريـح عـلى الحقـوق والحريـات للأقليـات كافـة، كـالحقوق المدنيـة والـسياسية والحقـوق الثقافيـة والحقـوق المتعلقة باستخدام اللغات لتلك الأقليات، وكـذلك عـدم ذكـرهم كأقليـة واسـتخدام بـدل عنها مفردة المكون، ولكن بقيت أغلب هذه الحقـوق المنـصوص عليهـا في الدسـاتير حـبراً على ورق، إذن فالسبب يكمن في آلية التطبيق وليس في آلية النص على الحقوق.

1 طارق حمو، مصدر سبق ذكره.

المبحث الثاني

الأقليات وأثرها في عدم الاستقرار السياسي العراقي

إن الأقليات في العراق كانت وستبقى جزءاً لا ينفصل من العراق وهي متممة ومكملة لنسيجهُ الاجتماعي والثقافي والسياسي، وهو من المجتمعات الفسيفسائية القائمة على التنوع الديني والمذهبي والقومي واللغوي. فالمجتمع العراقي يتصف بالتنوع الديني والمذهبي والقومي واللغوي والثقافي وكل هذا التنوع قابل للاندماج والتعايش السلمي وهو ضرورة اجتماعية للانسجام والوئام بين مكونات النسيج الاجتماعي وأحد الأسس الرئيسة في الاستقرار السياسي. وقد تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب: يتناول المطلب الأول: إشكالية التنوع والتعدد المجتمعي في العراق وتأثيرهُ على الاستقرار السياسي، ويتناول المطلب الثاني الأقليات وإشكالية الهوية الوطنية العراقية، أما المطلب الثالث فهو يتناول بناء الوحدة الوطنية.

المطلب الأول: إشكالية التنوع والتعدد المجتمعي في العراق وتأثيرهُ على الاستقرار السياسي

تُعد ظاهرة التعددية الاجتماعية، ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، حيث تمتد جذورها مع طول تاريخ العلاقات الاجتماعية للإنسان، ومنذ أن اكتشف الأنسان وجود جماعات أُخرى تشاركه وتزاحمه في العيش، هذا جعله يشعر بالتمايز والاختلاف عن الجماعات الأُخرى، لذا فالتمايز والإختلاف هو أمر طبيعي وقد لازم الإنسان منذ نشأته.

ويعرف المجتمع المتعدد، بأنهُ المجتمع الذي يتكون من عدد من الجماعات متميزة بعضها عن بعضٍ وأهم ما يواجه هذه المجتمعات هو العمل على توحيد

الاتجاهات والتكيف المشترك للجماعات المختلفة[1]. ويورد آرنت ليبهارت تعريفه للمجتمع التعددي على أنه المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه أكشتاين بالانقسامات القطاعية (الدينية، الاثنية، اللغوية، الثقافية، العرقية..)[2]. ويعني كذلك وجود أنساق أو أنساق فرعية متعددة داخل وحدة اقتصادية أو اجتماعية، وهناك تعددية لغوية، وتعددية سلالية، وتعددية ثقافية وهكذا، ومن الخطأ أن تُعد مثل هذه التعددية داخل حدود الدولة القوية أو الإقليمية أمراً شاذاً أو استثنائياً، لأننا إذا طالعنا ودققنا السجلات التاريخية والأثنوغرافية فسوف نرى أن التعددية هي القاعدة وليست الإستثناء[3]. ويمكن أن نتناول هذه التعددية وخصائصها في العراق من خلال:

الفرع الأول: طبيعة المجتمع العراقي

يعد العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب ويستقر هذا الكل المركب وسط محيط إقليمي متنوع تمتد بعض قومياته عبر حدود العراق ليشكل تداخلاً إثنياً مُعقداً مع دول الجوار الجغرافي، يقابل ذلك إن الأنظمة السياسية في دول الجوار الجغرافي للعراق في الغالب أنظمة غير ديمقراطية وبعضها تتعارض إيديولوجياً فيما بينها، لذلك أصبحت تدخلات دول الجوار الجغرافي تهدد الاستقرار السياسي لهذا البلد وتمهد لأحداث تغيرات سياسية قائمة على

1 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص317.

2 آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006، ص15.

3 رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق "سوسيولوجيا التعدد في الوحدة"، مجلة الآداب، العدد110، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص460.

أساس إثني[1]. لقد أدت ظاهرة تعدد الأقليات في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي لأن هذه التعدد لم يدار وفق مبدأ الحقوق، وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف، ولذلك حاولت الدولة دائماً السيطرة على مفاصل المجتمع وإقامة تجانس فوقي وصهر قسري قابل للإنفجار تحت أي ظرف تضعف فيه قوة السلطة، لقد غيبت هذه الطريقة القسرية لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي (شبكة المؤسسات الوسيطة بين الفرد والسلطة)[2].

ويشير حنا بطاطو إلى أن العراقيين لم يكونوا شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة، ولكن هذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الأقليات العرقية والدنية في العراق، كالأكراد والتركمان والشبك والأيزيديين والصابئة وآخرين، فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون، إلى حد بعيد، من جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة في ما بينها والمنغلقة على الذات، على الرغم من تمتعهم بسمات مشتركة[3].

وقد شكل التنوع الديني والقومي أحد مقومات العراق وأصبح سمة من سمات المجتمع العراقي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، ويعد هذا التنوع أحد عوامل عدم الاستقرار السياسي، بسبب عدم التوافق بين مكونات المجتمع نتيجة لعدم توفر الديمقراطية التي تتيح لهذا التنوع

1 أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثرهُ في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 13، العدد1، جامعة القادسية، العراق، 2010، ص145.

2 علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية "صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية"، مجلة المستقبل العربي، العدد337، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2007، ص91.

3 حنا بطاطو، العراق "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية"، ترجمة عفيف الرزاز، ج1، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990، ص31.

أن يشكل عاملاً إيجابياً في استقرار البنية الاجتماعية في العراق، يضاف إلى ذلك أدى هشاشة بناء الدولة العراقية أن تصبح مكونات المجتمع تتمركز حول هويات فرعية، اثنية وقومية ودينية[1].

ومن سمات التعددية في العراق أن عوامل التفريق بين مكونات المجتمع، هي في ذات الوقت عوامل جمع ووحدة، فالمكونات العراقية متخالطة كثيراً ومتداخلة ومندمجة مع بعضها بشكل واضح وتجمعها روابط متعددة "فإنقسام المجتمع قومياً إلى عرب وكرد وتركمان وشبك يجعله يتوحد، من جهة أُخرى فالكرد مثلا ينقسمون على شيعة وسنة، وشيعة الكرد يجتمعون مذهبياً مع شيعة العرب وشيعة التركمان وكذلك الأمر بالنسبة للسنة الكرد فهم يجتمعون مذهبياً مع سُنة العرب والتركمان"[2]، وهذه الروابط القومية أو الدينية تولد رابطة أُخرى من المصاهرة بين المنتمين إلى المذهب الواحد نفسه من القوميات المختلفة، وهو عامل إيجابي يعزز الروابط بين القوميات التي يتكون منها المجتمع العراقي الذي يجمعهم الدين الإسلامي، أما الأقليات غير المسلمة من مسيحيين وصابئة وأيزيدية فإنهم مندمجون ثقافياً ووظيفياً واجتماعياً فيما بينهم من مصالح وطنية واجتماعية وتاريخية مشتركة، وهي تؤدي إلى تعميق العلاقات بين مكونات المجتمع الواحد[3].

---

1 مظهر عزيز الأحمدي، التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2003، ص144.

2 عبد الستار الكعبي، خارطة التنوع والتعدد في المجتمع العراقي ودورها في رسم الخارطة السياسية، مجلة الحوار المتمدن، العدد3871، العراق، 2012.

3 مظهر عزيز الأحمدي، مصدر سبق ذكره، ص146.

والمجتمع المتعدد والمتنوع عرقياً ودينياً أكثر المجتمعات عرضة للتأثر بعوامل خارجية، حيث تتكون بنية اجتماعية "ذات طبيعة أثنية وعرقية"، والتي تُكون لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي- المدني وهو المجتمع الذي يستدعي قيامهُ إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية، وبناء تقاليد تعددية إيجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني. إن ذلك لا يعني أن التعددية المجتمعية عيباً في ذاتها، ولكن هناك تحدياً كبيراً يكمن في بلورة صيغة سياسية تسمح بتحويلها إلى مصدر قوة، وفيما يخص العراق، فقد شكل التنوع القومي والديني أحد أهم معوقات بناء الديمقراطية، لعدم وجود مجتمع متجانس بسبب الانقسامات الناتجة عن التنوع، وكان من أبرز مظاهرها عملية التناحر والصراع التي ظهرت نتيجة الاحتلال الأمريكي[1].

إن تعدد مكونات المجتمع العراقي هو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم، إلا أن المؤشرات دلت على فقدان التماسك والانسجام بين مكونات المجتمع في ظل نظام اجتماعي، مما أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي، وأفرز نظم سياسية وثقافية مارست وغرست قيم سلبية، الأمر الذي نتج عنه تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة وشل مؤسسات البناء الاجتماعي[2]. فالمشكلة التي تواجه المجتمع العراقي بوصفه مجتمعاً تتعدد أقلياتهُ ومكوناتهُ هي مشكلة التعايش والتوافق السلمي بين أقلياتهُ ومكوناتهُ، وغياب السلطة القائمة على شرعية الكفاءة والفاعلية نتيجة وقوعها فريسة المحاصصة في تقاسم مراكز السلطة فضلاً عن غياب الاستراتيجية لنقل التعاضد العصبوي

1 المصدر نفسه، ص145.

2 ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد18، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص8.

إلى توافق سياسي من خلال تنمية وتعزيز علاقات اجتماعية قائمة على المصالح المشتركة[1].

ولا تثير التعددية القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية مشكلة لأية دولة، إلا عندما تتداخل مع اعتبارات قانونية وسياسية، يساء بسببها أو في ظلها استخدام الدستور والقانون سياسياً[2]. ويبدو أنّ الذي جعل التعددية القومية والدينية في العراق تتحول إلى أزمة بنيوية في هيكلية النظام السياسي هو نمط التعاطي بها، فبدلاً من أن تستند إلى إطار تناغمي وقواعد مقبولة للعبة، قامت على مباراة (صفرية) تلغي الآخر ولا تقبل بأي منطق توافقي، بحيث تحولت هذه التعددية الإثنية إلى محفز لصراع شامِل لا سيما عندما ارتبطت بالشعور ب(المظلومية التاريخية) من بعض الأطراف فيما ارتبطت بشكاوى اقتصادية وشعورٍ بالتهميش من قبل أطراف أُخرى، وهو ما يعني أن للتعددية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهوية تأثيراً أعمق في العادة من حيث القدرة على التعبئة الاجتماعية، ولا سيما في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء الأمة أو الدولة القومية بمفهومها الحداثي، وبالتالي فإن انعكاساتها السياسية تكون أوضح وأشمل طالما أنّها تتحفز من خلال ما يعرف بالإنتماءات الأولية[3].

وعلى الرغم من أنّ التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع حياة المجتمع العراقي، فإن للإحتلال الأمريكي وما مارسه على الشعب من سياسات

---

1 علي حسن الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص92.

2 ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى، التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع "دراسة مقارنة بين العراق والهند"، المجلة السياسية والدولية، العدد24، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص6.

3 عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، 2010، ص7.

إستعمارية (فرق تسد) أسهمت في زيـادة حـدة التعدديـة القوميـة والدينيـة إلى الدرجـة التــي أصـبحت بهـا هـذه التعدديـة بعـد أن عمـل المحتـل إلى تحويلهـا إلى إنقـسامية، أحدى أهم أسباب الحروب والنزاعـات والـصراعات الطائفيـة في المجتمـع العراقـي، إذ إنّ التحول من التعددية إلى الإنقسامية كانت له كلفة اجتماعية عاليـة جـداً تمثلـت بإنهيـار مفهوم المواطنة وهي خسارة خطيرة تمس المبرر والمسوغ الدستوري لوجود دولة موحدة، إذ عمد المحتل على العمل عـلى إيقـاظ الفـتن بـين مكونـات الـشعب العراقـي وبطرائـق شتى[1].

كما وقد أصبح الإيمان بالمواطنة من عدمه أحد أهم عوامل استقرار أو عدم اسـتقرار المجتمع العراقي فقوتها بين أفراد الشعب الواحد وأيمانهم بهويتهم الوطنيـة دليـل قـاطع على وحدة وتماسك مجتمعهم ومن ثم استقراره، لكن ومن الملاحظ أن قضية المواطنـة في المجتمـع العراقـي أصـلها الإحبـاط والقنـوط وبـشكل كبـير مـا بعـد عـام 2003 بـسبب تقسيمات البيئة الاجتماعية التي نقلت الولاء من الدولـة أو الـولاء الـوطني إلى الـولاءات الفرعية بحسب الإنتماء العرقي أو الديني، ومن ثم تجاهلـت المفهـوم الـوطني العراقـي، الأمر الذي أضعف الشعور بالهويـة العراقيـة وبالمواطنـة العراقيـة، لـذلك تعمقـت هـذه الحالة بفعل عوامل عديدة كان أهمها فشل الخطاب السياسي منـذ الاحـتلال حتـى هـذا اليوم في إيجاد روابط مشتركة تعيد اللحمة الوطنية وتدفع بالمواطنـة إلى الأمـام بـل عـلى

1 رسول مطلق، مصدر سبق ذكره، ص457.

العكس نراه عمق من الأزمة لأنه لم يستند إلى خطاب جامع واحد يصهر كل خصوصيات المجتمع العراقي ويلغي تعددهم وانتمائهم تحت الخيمة الوطنية[1].

كما أن المجتمع المتعدد من الممكن أن يفرز لنا حالة سلبية أُخرى وهي "الولاءات المزدوجة" والتي تهدد التجانس الاجتماعي، واللحمة الوطنية، وقد يكون مرد الولاء المزدوج نتيجة إقصاء طرف دون آخر، مما جعل هذا الجانب أو ذاك يحتمي خلف عناوين جانبية، الأمر الذي يسهم في تفتيت الوحدة الوطنية[2]. إن الإقصاء والتهميش الذي تعاني منه أقليات قومية أو دينية، يدفعهم للاستقواء بالعوامل الخارجية للحصول على حقوقها وإزالة التهميش والأقصاء، الأمر الذي يشكل مدخلاً للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية في الدول متعددة المكونات، لا سيما في الفترات الانتقالية التي تمر بها المجتمعات التي تنتقل من مرحلة الإستبداد إلى مرحلة التحول الديمقراطي، وقد يغذي العامل الخارجي الاختلافات الطبيعية، إلى حالة من التناحر بين مكونات المجتمع، كما حصل في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بحيث أصبح الإنشداد للعامل الخارجي، المتمثل بالاحتلال والقوى الإقليمية، للحصول على حقوق المكونات والأقليات التي عانت من الاضطهاد خلال السلطة الدكتاتورية، أحد أهم العوامل التي أدت إلى أن يصبح العامل الخارجي مؤثرا على طبيعة التحولات التي جرت في العراق بعد سقوط النظام السابق، إذ عملت سلطة الاحتلال على تعميق الاختلاف الديني والقومي، وإعادة صياغة النظام

---

(1) أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 "دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية الآفاق والمستقبل"، المجلة السياسية والدولية، العدد25، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص13.

(2)مظهر عزيز الأحمدي، مصدر سبق ذكره، ص171.

السياسي الذي أعقب الاحتلال، على أسس المحاصصة الطائفية القومية والدينية[1].

الفرع الثاني: إدارة التنوع والتعدد

إن سوء حال الأقليات في العراق مماثل لسوء حال كل تكوينات المجتمع بالنسبة للدولة العراقية منذ تأسيسها إلى اليوم، ومرجع المشكلة هو غياب نظرية سياسية جامعة في العراق، وعدم إستطاعة الحكومات المتعاقبة قبل وبعد العام 2003 على التأسيس لدولة عراقية جامعة، وتدخل دول الجوار في شؤون العراق، وكانت كل الحلول التي سعت القيادات السياسية العراقية إلى تطبيقها في العراق للتعامل مع معضلة التنوع تنصب على اللجوء إلى التأطير تحت عنوان فئوي محدد، وإجبار المكونات والانتماءات الأُخرى، إما على قبول سيطرة وهيمنة جماعة محددة، كونها تتمتع بمواطنة أولى، والرضا بنوع أدنى من المواطنة لضمان العيش، أو الهجرة أو التهجير من العراق، أو التصفية[2]. لذا فالتعددية تمثل أسلوباً في إدارة الخلاف، فينبغي أن تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة، وليس على الإنكار، لأن إنكار جماعة قائمة في الواقع وعدم الاعتراف بها في خريطة التعددية، لا بد من أن يؤديا إلى العنف في نهاية المطاف[3].

ففي بلد يتسم مجتمعهُ بتعدد أقلياته ومكوناته مثل العراق يكون من الضروري أن تُركز الدولة جهدها في تقوية الروابط الوطنية وتعميقها من خلال نشر الثقافة الوطنية الديمقراطية وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، وإحياء جميع

1 مظهر عزيز الأحمدي، مصدر سبق ذكره، ص149.

2 ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى، مصدر سبق ذكره، ص6.

3 فهمي هويدي، الاسلام والديمقراطية، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص79.

الثقافات الموجودة في المجتمع، التي تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة الوطنيـة للعـراق، حتـى يسمو الشعور الوطني على جميع الانتماءات الأُخرى، مـن قوميـة ودينيـة بما فيهـا العربيـة فالهوية الوطنية العراقية يجب أن ترتقي على جميع الهويـات الأُخـرى الـضيقة أو الواسـعة، وتجنيب الأقليـات والأكثريـة حالـة التـشكيك بوطنيتهـا أو مواطنيتهـا إن هـي تكلمـت عـن حقوقها الثقافية والنظر إلى رغبة الأقليات في المواطنة لـصالح دولـة ولـيس لـصالح قوميـة أو مشروع ديني سابق أو لاحق أو لصالح نظام إداري أو تنفيذي.. فالمواطنة هي مسألة خاصـة بالوطن وليس بالنظام القائم على رعاية قوانين هذا الوطن[1].

وتؤكد التجارب التاريخية أنّ الحل الأنسب لمشكلة الأقليات لا يكون بإنكار وجودها أو الانتقاص مـن حقوقهـا، بـل يكـون بتأسـيس وطـن مـدني يحكمـه الدسـتور والـسلطة المستفتي علـيهما شـعبياً، لا يميـز بـين مواطنيـه لأيـة أسـباب دينيـة أو قوميـة، وتـسوده إجراءات صريحة وصحيحة للمواطنة القائمـة عـلى مبـادئ المـساواة والعدالـة والمـشاركة الـسياسية الـشعبية التـي لا يـستثنى منهـا أحـد، واعـتماد أسـلوب الحـوار الـوطني بـين المواطنين لتحديد أسس وثوابت المواطنة والهوية والسياسات العامة للدولـة، لكـن هكـذا إجراءات كانت متباينة في اعتمادها في العراق، مما جعل من الأقليـات في العـراق تـشكل تحدياً في أحيان كثيرة، وحتى الحلول القانونية والسياسية لهـذه المـشكلة كانـت مختلفـة ومحدودة جداً لا تلبي طموح الأقليات[2].

والتعايش السلمي من الأمور المهمـة لإدارة تعـدد وتنـوع المجتمـع العراقـي حيـث يتوقـف إلى حـدٍ كبـير عـلى الأشـخاص الـذين يتولـون إدارة شـؤونهُ، كـما

---

1 هوازن خداج، المواطنة والتعابير التعددية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1857، العراق، 2007.

2 ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى، مصدر سبق ذكره، ص6.

يفـترض منطـق المـشاركة تعـاون المكـون الاجتماعـي ووقوفـه بجانـب قـرارات التـوازن الاجتماعـي، وإن التوافـق الـسياسي هـو الأسـلوب الـذي يقـود إلى إقامـة الـسلم الأهـلي والاستقرار في المجتمعات المتعددة، ويعد حاجة اجتماعيـة وضرورة سياسـية ملحـة وهـو يتطلب خلق الإرادة الفردية في التسامح وإرتباط هذه الإرادة الفردية بـالإرادة الـسياسية الجماعية على مستوى الدولة[1].

فالتعامل مع التعددية يعني الإيمان بشرعية تعـدد القـوى والآراء القوميـة والدينيـة (الاجتماعية والسياسية) وتنوعهـا واحـترام حقهـا في التعـايش، والتعبـير عـن نفـسها، وفي ضمان المشاركة في الحياة وعلى مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية، وذلك يلزم[2]:

1- ضرورة تقبل التنوع والاعتراف بوجوده داخل المجتمع العراقي.

2- إحترام تنوع وتعدد المجتمـع العراقـي والتـسليم بمـا يترتـب عليـه مـن إخـتلاف وتضارب في العقيـدة واللغـة والمـصالح وأنمـاط الحيـاة والإهتمامـات، ومـن ثـم الأوليات.

3- أن تجري وتتم عملية ذلك التنوع والإختلاف ضمن إطار مناسب يتـيح للجميـع فرصة المشاركة وإبداء الرأي.

وفي كـل الحـالات يبـدو أنـه لم يكــن هنالـك نظـام قـادر علــى ادارة التنــوع مــن منظـور عقـلاني يعتمـد علـى عـدم الأقـصاء والمــساواة بــين المكونــات الاجتماعيـة إنمـا كانت هنـاك أنظمـة حكـم فئويـة تـدعي كونها دولـة وتمــارس باســم الدولــة إنتهــاك الحقـوق الطبيعة العرقية والدينية والسياسية، والتي غلب عليها[3]:

1 علي حسن الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص97.

2 رسول مطلق، مصدر سبق ذكره، ص477.

3 ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى، مصدر سبق ذكره، ص16.

1- غياب الإرادة الحقيقية لحل مشكلة التنوع وبضمنها وجود الأقليات، وبما له من دور في وضع الحلول من أجل معالجة مشكلة الاستقرار السياسي في العراق والتي غالباً ما ارتبطت بشكل أو بآخر بمشكلة التنوع بكل أشكاله.

2- غلبة خيار القوة العسكرية والمعالجات الأمنية على أسلوب معالجة السلطة لمشكلة التنوع ووجود الأقليات، وعدم اللجوء للخيارات السلمية إلا عند محاولة احتواء تلك المشكلة والالتفاف عليها.

3- غياب مفهوم الشراكة في الوطن عن أسلوب إدارة السلطة، وعدم الالتزام بمبادئ المواطنة والمساواة التي أقرتها الدساتير العراقية، والفردية في الحكم وعدم تكليف أبناء الأقليات بشغل أي من المواقع السياسية العامة المتقدمة.

4- غياب الموقف النظري المبدئي لدى الكتل والأحزاب السياسية العراقية بعد 2003 من التنوع القومي والإثني والديني والثقافي في العراق، واعتبارها مسألة هامشية وثانوية، ومن ثم تجاهل حقوق الأقليات وتغييب أدوارها في البرامج السياسية العراقية بحجة الحرص على الهوية الوطنية الموحدة، والتي ليست في الحقيقة إلا هوية من يحكم.

وقد تسبب ذلك في الماضي والحاضر في العجز عن الاعتراف الكامل والفعلي والصريح بحقوق التنوع وحقوق الأقليات، ومن ثم الفشل في بناء الهوية الوطنية العراقية الموحدة، بقدر ما تسبب أيضا في دفع الخلافات السياسية للتطابق مع الاختلافات القومية والإثنية والدينية والثقافية وازدياد حدتهما وفق معادلة طردية، ويمكن أن يكون ذلك إثباتا للفرضية القائلة إن عدم استقرار أوضاع العراق عبر تأريخه الحديث يعود غالباً لإهمال مطالب

وتطلعات كل أبناء العراق بتنوعاته وبـضمنها مطالـب وتطلعـات الأقليـات العراقيـة وتجاهـل وجودهـا بقـصد أو بغـير قـصد، وعـدم معاملتهـا وفـق مفـاهيم ومبـادئ المواطنة والمساواة المقرة في الدستور، حتى أن التغييرات التي توصف بأنهـا دىمقراطيـة في العراق بعد إقرار قانون إدارة الدولـة لم تقابلهـا تغيـيرات مماثلـة في سياسـات الحكـم تجـاه التنـوع والأقليـات وحقوقهـا الـتي أقرهـا الدسـتور الـدائم، إذ غلـب عـلى تلـك السياسات محاولة الالتفاف على حقوق التنـوع والأقليـات والمواطنـة، والـسعي لتهمـيش أدوارهـا في الـسلطات المحلية والحكومة والبرلمان الاتحاديين[1].

لذا فأن المصلحة الوطنية تقتضي من الجميع إعادة قـراءة واقـع العـراق الاجتماعـي بشكل صحيح، وتفهم بناءهُ الاجتماعي المتنوع، واتخاذ التعددية نهجاً وقيماً للحفاظ على وحدة المجتمع أرضاً وشعباً تحت خيمة عراقية واحدة وقراءة التعددية قراءة بعيدة عـن الإنقسامية، إذ إن التعدديـة تعنـي تقبـل الآخـر وتتعامـل مـع وجـود دوائـر الإنـتماءات المختلفة وتزيد من تماسك المجتمع من دون تقـسيمه وتفرقـه، والتعدديـة تعنـي إعطـاء حيزاً للآخر، وتعني أن تحل قيم التقبل والاحترام المتبادل محـل قـيم التعـصب مـن جهـة ونهج الموقف الأحادي الذي يفرض على الجميع من جهـة أُخـرى، والتعامـل الحـسن مـع المكونات الأُخرى[2].

من خـلال ذلـك يمكـن القـول بـأن التعـدد والتنـوع في المجتمـع مـن الأمـور الطبيعية والتي لازمت تطور الحياة الإنسانية، وعلى الأنظمة الـسياسية الاعـتراف بظاهرة التعدد داخل مجتمعاتهـا، لكونـه يلعـب دور كبـيراً في عمليـة الاسـتقرار الـسياسي للبلـد، لكـن مـا واجهتـه هـذه التعدديـة في العـراق مـن عـدم اعـتراف

1 ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى، مصدر سبق ذكره، ص17.

2 رسول مطلق، مصدر سبق ذكره، ص478.

وتلبية للحقوق كان لها الأثر الكبير على انعدام الاستقرار السياسي داخل البلد.

المطلب الثاني: الأقليات وإشكالية الهوية الوطنية العراقية

إن الهوية الوطنية تشكل أبرز القضايا وأهمها في الوقت المعاصر بالنسبة للمواطن والوطن في آن واحد لكل البلدان ولا سيما في العراق، لأنها تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، إن التكوين المتعدد لطبيعة الشعب العراقي وعدم تكيف السلطات الحاكمة معها بشكل يضمن الأمن والاستقرار للبلد ولإتصافها بالشمولية والمركزية المفرطة في الإدارة أدت بالنتيجة إلى عدم تكوين هوية وطنية موحدة تجمع العراقيين عليها في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي[1]. وأن قراءة سريعة لأزمة الهوية عالميا تبين أنها ليست مشكلة مجتمع بذاته، بل هي مشكلة مجتمعات عديدة كما يصفها "هنتنغتون"، إذ يقول، ليست أميركا فريدة في أن لديها مشكلة هوية، النقاشات الوطنية سمة عالمية لزمننا، ففي كل مكان تقريبًا تساءل الناس وأمعنوا النظر وأعادوا تعريف ما هو مشترك لديهم وما يميزهم عن الشعوب الأُخرى، من نحن؟ والى أين ننتمي؟ فاليابانيون يتنازعون على ما إذا كان موقعهم وتأريخهم وثقافتهم تجعلهم آسيويين؟ أو أن ثروتهم وديمقراطيتهم وحداثتهم تجعلهم غربيين؟ لقد وصفت إيران بأنها ((امة تبحث عن هوية)) وجنوب أفريقيا ((منشغلة في

1 عدنان قادر عارف زنكنة، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد6، العدد9، جامعة كركوك، العراق، 2014، ص94.

البحث عن هوية)) والصين كذلك سوريا والبرازيل بحسب رأي هنتنغتون تواجهها أزمة هوية[1].

وقد عرف عالم النفس الاجتماعي بيير تاب الهوية الوطنية بأنها "الإحساس الذي يجعل شخصاً ما يشعر بكونهُ هو، ويبقى كذلك في الزمن، وبمعنى أكثر اتساعاً إنهُ نسق من الأحاسيس والتمثلات التي يستطيع بواسطتها فرد ما الاحساس بتميزهُ، وبهذا المعنى هويتي هي ما يجعلني مماثلاً لنفسي ومختلفاً عن الآخرين[2].

والهوية الوطنية هي رابطة قانونية وسياسية واجتماعية قائمة بين الفرد ودولته وهي أعلى درجات المواطنة والانتماء إلى الوطن، فبموجبه يتمتع الفرد بجنسية الدولة التي ينتمي إليها على أساس تمتعه وممارسته لحقوقه وحرياته العامة من دون أية انتهاكات غير قانونية مقابل أن يقوم بالواجبات والالتزامات المكلفة به قانوناً وفقاً للدستور والقوانين المرعية الأُخرى استناداً إلى النظام القانوني المتبع في الدولة[3].

الفرع الأول: أزمة الهوية الوطنية العراقية

إن أزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم

---

1 نقلاً عن: حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مجلة دراسات إقليمية، العدد13، جامعة الموصل، العراق، 2009، ص10.

2 نقلاً عن: رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد14، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص12.

3 عدنان قادر عارف زنكنة، مصدر سبق ذكره، ص100.

تنضج، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته[1]. وأزمة الهوية العراقية لا تنبع من كونها إشكالية أقليات وأكثريات كما يصفها بعضهم، بل إنّها قيمة مفتقدة، أو أنها كانت مفتقدة على مدى زمني طويل، فالهوية الوطنية العراقية كانت ولم تزل في أزمة، أزمة الهوية القومية وأزمة الهوية الدينية أو بالأحرى (الطائفية)، لقد وصل الأمر ولم يزل عند الكثير من العراقيين أن يقولوا بأنهم غير عراقيين، بل يسمون أنفسهم بتسميات أُخرى وكأنه لم يستنكف فقط هوية العراق، بل يلغي وجودها عنده[2]. ومنذ قيام الدولة العراقية المعاصرة عام 1921 فإنها لم تنجح في بناء هوية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة، وعلى الرغم من رفع الشعارات القومية خلال الحقبة الأكبر من تاريخ البلاد المعاصرة، إلا أن هذه الهوية لم تستطع ان تجمع العراقيين، وكان تنوع الأقليات وتعددها في مجتمعنا معوقاً لتعزيز هذه الهوية وترسيخها، وإن محاولة فرض هوية قومية كانت عقبة أمام إنشاء الهوية الوطنية العراقية، وأن التغيير بعد 2003 واعتماد نظام المحاصصة الطائفية، قد عقد الإشكالية وإن افتقاد الهوية الوطنية الجامعة ألقت بظلالها على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد[3].

إن الهوية الوطنية الجامعة هي مرحلة تأريخيه ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيق، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول، ومن جهة أُخرى إن هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أناس هذه

1 هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد53، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص10.

2 سليم مطر، يقظة الهوية العراقية، ط1، مركز دراسات الأمة العراقية، جنيف، 2010، ص41.

3 هيفاء أحمد محمد، المصدر السابق، ص2.

المجموعة ويجعل منهم شعوباً أو أمماً أو غير ذلك. وتمثل الهوية من المنظور السياسي محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة، وإذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها القومية أو الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية، فإن هذا لا يعني بأي حال إلغاء الحقوق السياسية العامة أو المدنية الخاصة للجماعات القومية والثقافية التي تضمها تلك الدول، بدون أن تبني هويتها كهوية وطنية سياسية عامة لمواطنيها، ولا تواجه الهوية الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هوية اجتماعية متنوعة وتسعى إحدى تلك الجماعات أو كل واحدة منها إلى تقديم هويتها الفرعية بوصفها مشروعاً لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات المغايرة وتذويبها فيها، وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات إلى التمسك بهوياتهم مما يمنع تحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء إلى هوية وطنية سياسية جامعة تحترم وجود وحريات الهويات الفرعية المندمجة في إطارها، ويعاني عراق اليوم من أزمة هوية ظاهرة وإن هذه الأزمة ترجع إلى تأسيس الدولة العراقية فلم يتفق العراقيون على هوية وطنية جامعة[1].

ولكي يشعر الفرد بهويته الوطنية يتوجب أن يتمتع بحقوقه أولاً في وطنه استناداً إلى نظامه القانوني، لتزداد ثقته فخراً واعتزازاً بوطنه، فضلاً عن ذلك يتطلب أن يكون المواطنون شركاء حقيقيين في صنع القرارات المهمة والرئيسة في أوطانهم، بشرط أن تتوافق هذه الحقوق مع ما يفرضه الدستور من التزامات على عاتق المواطن ليصون كرامة وهيبة الوطن، لأن الهوية الوطنية هي عملية بناء الأوطان بكل معاييرها ومقاييسها وليست تفاخراً وشعوراً بالوجود،

(1)هيفاء أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص3.

وينطبق هذا على جميع الأفراد في المجتمعات المتباينة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ونتيجة لذلك نكون قد حفظنا حقوقنا وأسهمنا في بناء المؤسسات الوطنية الدستورية والقانونية وبخلاف ذلك فالهوية الوطنية تكون ملغاة وموجودة فقط في العواطف والخيال من دون السلوك[1].

ولعل المتتبع لجذور إشكالية الهوية في المجتمع العراقي يرى أنّ السبب الأول في هذه الأزمة منذ نشوء الدولة العراقية في عشرينيات القرن العشرين وإلى الآن يكمن في غياب دولة موحدة تتمكن من تمثيل هوية عراقية موحدة تنصهر في داخلها جميع التنوعات والتفرعات القومية والدينية واللغوية والعرقية[2].

إن الارتياب من تفكك الهوية وضعف روح المواطنة يعود في كثير من الأحيان إلى عدم الوعي الاجتماعي بها، وضعف آليات الدفاع الجمعي عنها، وعدم القدرة على التعاطي مع الآخر المختلف بشكل ديمقراطي، وذلك بسبب ما ينتابها من عجز وإحباط عن إقامة التوازن بين الأنا والآخر، ولا سيما في أوقات الأزمات والتحديات المصيرية كما نرى ذلك في بلدنا، الذي يمر بمرحلة انتقال صعبة ومعقدة بعد عام 2003 ويتعرض إلى تحديات وردود أفعال مختلفة وهواجس عميقة من الخوف المركب على الهوية، بحيث يتعدى ذلك إلى الحديث عن أزمة هوية وانقسامها. غير أنّ الخوف على الهوية هو ليس من ذات الهوية، بقدر ما هو من خارجها، لأنها نتيجة إعراض لواقع موضوعي وعلاقات اجتماعية تتداخل فيها عوامل الزمان التاريخي بالمكان الجغرافي لتكون

---

1 عدنان قادر عارف زنكنة، مصدر سبق ذكره، ص95.

2 أفراح جاسم محمد، إشكالية الهوية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد2، العراق، 2013، ص182.

تركيبة مجتمعية لها مظاهرها وخصائصها المختلفة، التي أثرت بعمق في تشكيل نمط الثقافة وسمات الشخصية في العراق[1].

ولا نستطيع إنكار أن للتهميش الذي وقع على الطوائف والأقليات أثراً كبيراً في تقوية بنى هذه الطوائف والأقليات والتفاف أتباعها مما جعل من هذه الهويات الفرعية تشكل بديلاً عن الهوية الوطنية التي كان يجب أن يكون تشكلها مظلة للجميع بصرف النظر عن أي متغير عرقي أو ديني. وإن إهمال أو تهميش الهويات الفرعية جعل منها عامل إلغاء للمواطنة ومن ثم أصبحت هذه الهويات تشكل نقاط خلل في النسيج الوطني، تتسلل منها عوامل التشرذم وأمراض الفرقة وتجزئة الوطن، فتحولت إلى عوامل هدم يستغلها العاملون على بناء مصالحهم وتطبيق برنامجهم التقسيمي للوطن من خلال استغلالهم لهذه الإخطاء التي تصيب الهوية الوطنية[2]. وقد تبتعد الهوية عن مجتمع ما وفي ظروف زمنية محددة، ولكنها سرعان ما تعاود بناء نفسها، فالمجتمعات المأزومة تعاني خللاً "تركيبياً" في بنائها يقودها في بعض الأحيان إلى التفكك والتشرذم تحت عناوين وهويات فرعية (ثانوية) لا تقوى على الصمود والاستمرار لوحدها نتيجة للتزاحم المفترض فيما بينها، أو مع محيطها الإقليمي والدولي، والعراق بعد عام 2003 ومن خلال تعرضه للاحتلال والتدمير في بناه التحتية جميعاً وتعرض مؤسساته القانونية والشرعية للتدمير، فقد دخل مرحلة الخطر، وأصبحت وحدته الوطنية مهددة بالتشظي وغابت هويته الوطنية، تحت عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية ودخل في مرحلة مقدمات الحرب

---

1 ابراهيم الحيدري، هل يبحث العراقيون عن هوية، جريدة الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد9319، 3 يونيو 2004.

2 هيفاء أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص9.

الأهلية الطائفية، كما وقد ساهمت القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على تفتيت الهوية الوطنية[1].

ولذلك فإن "إشكالية الهوية" في العراق لم تُعد مرتبطة بالعوامل والقوى الداخلية فحسب، بل مرتبطة بعوامل وقوى خارجية، عبر استخدامها معايير مختلفة في تحديد هويات أقليات ومكونات المجتمع العراقي، فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما انعكس في تحديدها لهوية أجزاء من هذه المكونات بدلالة انتماءاتها القومية(الأكراد، التركمان وغيرهم)، وتحديدها لهوية جزء آخر من هذه المكونات بدلالة انتماءاتها الدينية (المسيحيين، الصابئة، الإيزيديين)[2].

ما يؤدي إلى "أزمة هوية"، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو الطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار.. ونجد كذلك تناسي الأغلبية العربية لهويتها الوطنية الجامعة التي فضلت طوائفها إضعاف الاخر العربي بالتحالف مع المكونات الأُخرى لتحقيق مصالح آنية، مما شجع على التدخلات الإقليمية والدولية والقبول بعملية سياسية قائمة على المحاصصة القومية والدينية وإقامة الديمقراطية التوافقية[*] التي جاءت بنتائج عكسية مع

---

1 حبيب صالح مهدي، مصدر سبق ذكره، ص9.

2 علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد390، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، آب2011، ص91.

* الديمقراطية التوافقية: تُعد الديمقراطية التوافقية في السياق التاريخي للمفاهيم والمصطلحات، من المفاهيم الحديثة، التي تعود إلى العقد السادس من القرن العشرين، عندما أكتمل بنائها في بلدان أوربية غربية (مثل بلجيكيا، النمسا، سويسرا، هولندا، النمسا)، وهي أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية أو المتعددة، فهي خلافا للديمقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في =

حرص كل طرف على إفشال مساعي الآخرين لإصلاح الأوضاع على الصعد كافة سياسية واقتصادية وغيرها[1].

إن وجود عدد من القوميات كالكردية وأقليات قومية أُخرى كالتركمان والشبك وآخرون، لا يمنع من تحديد هوية العراق، وذلك ليس إفتئاتاً على احد أو تغولاً على حقوقه التي ينبغي تأمينها واحترامها كاملة، فليس ذلك منحة أو هبة أو هدية من أحد، بل هو إقرار بواقع الحال مثلما هو وجود أديان أُخرى إلى جانب الدين الإسلامي، مثل المسيحية، واليزيدية، والصابئية التي نص عليها الدستور، لا يمنع من الإقرار بالهوية الإسلامية فمثلا إيران هي بلاد فارس، على الرغم من أنّ الفرس ليسوا أكثرية، فهناك الكرد والبلوش والعرب، والتركستانيين والاذريين وغيرهم، وتركيا بلد الأناضول مع وجود أقليات كبرى مثل الكرد والأرمن والعرب وغيرهم، ومثلما هو الأمر في العراق يستوجب حلاً ديمقراطياً، إنسانياً وفقاً للمبدأ القانوني الدولي وإعلان حقوق

=البرامج والاستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب بل تعتمد أساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحة وممكنة على صعيد الممارسة وهو ما لا تتيحه الديمقراطية التقليدية على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحول إلى أغلبية بدورها. أنظر: محمد زين العابدين السيد محمد، الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص20. وللمزيد من التفاصيل أنظر: آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص12.

(1) هيفاء أحمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص10.

الأقليات لعام 1992 وبالانسجام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بتحديد علاقتها مع شقيقها الشعب العربي[1].

تعكس الهوية الوطنية بمفهومها العصري سمات الشعب أو الأمة وتحددهما، وبما إن الهوية الوطنية هي نتاج خصائص الثقافة الجماعية والتي تعطي للأمة شعوراً محدداً، وتضع للدولة أسساً تبني عليها حياتها السياسية المستقرة فهذا يعني أنها تسعى لتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية، بمعنى آخر أن الهوية الوطنية بمفهومها العصري تتخطى الولاءات الأُخرى كافة من دون أن يؤدي ذلك إلى محوها بالضرورة[2].

وبما أن كون المجتمع العراقي مجتمع ملل ونحل وهو ما يمثل عنصراً أساسياً في بنائها الاجتماعي وتكوينها التاريخي أسهم في أن يعيش أفراد هذا المجتمع في أوطانهم من خلال التكوينات العرقية والدينية التي ينتمون إليها أي أننا نرى الوطن من خلال هذه التكوينات لا أن نرى هذه التكوينات من خلال الوطن، وبذلك فإن حلقة الانتماءات الأضيق من الدولة مثل الانتماء للمحور القومي أو الديني وغيرها أصبحت من القوة بحيث أخذت تتنافس مع الولاء للدولة، فالمواطن بات يعرف من خلال طائفته لا من خلال وطنه مما يخلق أزمة في الهوية تتمحور مظاهرها في ضعف علاقة المواطن بدولته، وتفضيل المواطن

1 عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد279، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص63.

2 ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، العدد35، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص138.

الانتماء إلى الحلقة الأوسع للانتماء سواء كان قومية أو دينية على الانتماء لدولته[1].

إن ضعف الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة يعني ضعفاً في البناء الدستوري والسياسي للدولة، وذلك يدفع بشكل أو بآخر "المواطن" بالاقتناع بأن وطنه ليس لكل المواطنين بل هو ساحة صراع لتلك الإنتماءات الضيقة للحصول على مكاسب ومغانم فيه، وعليه فان المواطن يتجه باتجاه الإنتماء الديني والقومي لأن ذلك في رأيه أكثر قوة وحصانة من الإنتماء الوطني[2]. وإن عدم التناسق والانسجام بين تلك الانتماءات دون الولاء للدولة يخلق حالة من عدم التوازن التي قد تدفع نحو حالة من التصادم ما بين هذه الولاءات والانتماءات تصل أحياناً إلى رفع إحدى المجموعات السلاح ضد الدولة، وهذا ما نراه واضحاً في العراق ما بعد الاحتلال. لذلك فإن أزمة الدولة العراقية منذ عام 1921 وحتى الوقت الحاضر تكمن في غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية مشتركة وواضحة بإمكانها صهر التنوعات المختلفة للشعب العراقي من دينية وقومية وطائفية ولغوية[3].

الفرع الثاني: إعادة بناء الهوية الوطنية

إن بناء هوية وطنية مستقرة وواضحة تتفق عليها جميع فئات الشعب، قضية شاملة وعامة تخص جميع الاوطان، ومعاينة سريعة لخارطة العالم تبين لنا أنّ الأوطان المستقرة القوية هي الاوطان التي تمكنت من إنجاز مهمة بناء الهوية،

1 المصدر نفسه، ص146.

2 حازم مجيد أحمد الدوري، الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد14، جامعة بابل، العراق، 2013، ص304.

3 ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص148.

فأي باحث في التاريخ الحديث للعراق سيكتشف بصورة سلبية بأن العامل الاول في ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي يعود إلى هشاشة الهوية الوطنية العراقية[1].

إن العراقيين بحاجة ماسة إلى ترسيخ "الهوية" وجعلها وعياً جمعياً يعتز بالتراب والثقافة والتاريخ إزاء التحديات المعاصرة والمستقبلية، وهي من أصعب العمليات التاريخية بفعل كثرة انتماءات العراقيين وكثافة أهواءهم وتباين هواجسهم وتعددية نزاعاتهم التي لا تعرف أين تذهب خيوطها المتشابكة؟[2]. وإن تكوين وبناء الهوية الوطنية العراقية ليس بالعملية الشاقة، وبغض النظر عن المشاكل والصعوبات، فإن المسألة بحاجة إلى إعادة نظر بترتيب مكونات الهوية الوطنية، وأمر كهذا لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الحوار الوطني بين المكونات الأساسية من أجل رفع هواجس الخوف والخشية وعدم الثقة التي تراكمت خلال الفترة الزمنية المنصرمة، فالحوار يجب أن يتجه نحو الشعور بالذات بدلاً من نحن والآخر، ويقبل الآخر والاختلاف عنه، لذا فإنّ إشاعة الحوار بالتعرف على الآخر داخل الوطن هو بداية تكوين الهوية الوطنية، وإذا كان هناك إصرار على أن لا جماعة بلا أيديولوجية ولا فرد بلا رأي، فإن الضرورة تقتضي أن يكون الوطن هو الأيديولوجية التي تجمعنا، فضلاً عن فتح جميع الآفاق في التوافق والاختلاف في حدود روح المواطنة الحقة، أي أن تتعدد الرؤى، ولكن لا تتعدى سقف مصلحة الوطن والمحافظة عليه، من خلال التأكيد على أسس الشراكة ونبذ المركز والأطراف أو حكم الأقلية والأغلبية،

---

1 أمل هندي كاطع، دور النخب الوطنية في تفعيل الهوية العراقية المشتركة، مجلة العلوم السياسية، العدد36، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص173.

2 سليم مطر، مصدر سبق ذكره، ص42.

وإنهاء التميز غير العادل في توزيع الثروات في ظل الإيمان بضرورة التوازن العـام في حركـة القيم المختزنة في المجتمع وإدارتـه عـلى قواعـد إنـسانية تـضمن العدالـة الاجتماعيـة[1]. والسعي الجاد لبناء الثقة المتبادلة بين الأقليـات، وتقليـل هـواجس الخـوف الناتجـة مـن التجارب السابقة [2].

إن إعادة تكوين الهوية الوطنية يتطلـب صـياغة سياسـات مخططـة تـتم ممارسـتها بشكل عقلاني تدريجي ابتداءً من الوعي بثقافة المواطنة إلى بناء الدولة المؤسسية وإضفاء صبغة أخلاقية عليها، وأن يعي الناس بأن هناك قـيماً مـشتركة وأهـدافاً عامـة يمكـنهم أن يشاركوا فيها بطريقة إيجابية وأن يـساهموا فعليـاً في صـياغة الأهـداف والمـصالح العليـا وتطبيقها في سياسات عملية، وفي الوقت نفسه، ضرورة أن يشعر الفرد بحرص الدولة على ضمان احتياجاته الأساسية بأكبر قدر ممكـن. وكـذلك تقـع عـلى الدولـة في سـياق مهمـة بنائها إعطاء أولوية للقيم التي تعطي المثل وترعى فعلياً المـصلحة العامـة مـما يُعـد أول خطـوة في بنـاء مجموعـة سياسـية سـليمة ومتينـة، إن العجـز الـسياسي للـسلطة ماضـياً وحاضراً، والإخفاق في إيجاد الحلول للمعـضلات القائمـة واسـتيفاء مقومـات بنـاء الدولـة الحديثـة المنفـصل هيكلهـا عـن أطـر المجتمـع أدى إلى تفكـك مفهـوم المواطنـة وصـعود الهويات الفرعية[3].

---

1 فائز صالح الـلهيبي، إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العـدد13،جامعـة الموصـل، العراق، 2009، ص19.

2 عبد الأمير كاظم زاهد، مقاربات في اعادة تشكيل الهوية الوطنية، مجلة حوليـة المنتـدى، المجلـد1، العـدد1، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العراق، 2008، ص177.

3 علي حسن الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص82.

ولعل من المناسب بداية أن نقرر مبادئ عامة نحتكم إليها في مسعانا لتحديد مقومات الهوية الوطنية، وهي المبادئ التي يمكن حصرها بالآتي[1]:

1- أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث للعراق الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

2- أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة. بمعنى أنها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها. وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

3- أن تكون الهوية عاملَ توحيدٍ وتقويةٍ وتفعيلٍ للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أُخرى.

للحكومة الدور الأساسي في إعادة لحمة الهوية الوطنية من خلال المحور الوظيفي في كونها ضامنة للأمن الذي يصح أن يكون الأرضية الأساس لفعل البناء في المرحلة الراهنة، فغياب الدولة ودورها الأمني في المرحلة السابقة وغياب الإحساس بالأمان كان دائما العنصر الأساس في تحفيز التناقضات، ومع وجود هذه الأرضية المتنامية والمحسوسة بشكل جدي على مستوى المواطن

---

1 باقر جاسم محمد، مفهوم الهوية الوطنية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1544، العراق، 2006.

وإحساسه وانعكاس ذلك على سلوكه يبقى للحكومة مهام لابد من القيام بها في اتجاه بناء الهوية، منها[1]:

1- السير الجدي نحو المصالحة، وما نعنيه بالجدي هي ان تكون مؤسسة الحكومة المبادر الاول في عرض مشاريع التقارب بين مكونات المجتمع العراقي كافة ورفع حالات التمييز بكل اشكالها، وان تكون الحكومة داعمة لمبادرات الأطراف السياسية الأُخرى المشتركة في العملية السياسية واستيعاب غير المشتركة ومحاورتها، وتلك المهمة مع صعوبتها وتعقيدها بسبب إنعدام الثقة بين الاطراف السياسية والشك المتبادل في نوايا الاخرين، إلا انها غير مستحيلة.
2- تأكيد الخطاب السياسي الوطني الجامع من قبل الحكومة بالإتجاه الجمعي ونبذ الخطابات ذات المسار الطائفي.
3- معاملة كافة المناسبات الدينية للمذاهب والأديان، والمناسبات القومية للقوميات كافة على قدم المساوات في الاهتمام وابرازها في وسائل الاعلام الحكومية على انها مناسبات وطنية.
4- تدقيق الخطاب الإعلامي لوسائل اعلام الحكومة باتجاه الغاء التمييز وتأكيد روح المواطنة.
5- دعم المؤتمرات والمهرجانات ذات الطابع الوطني الجمعي.
6- العمل على توجيه الانظار الى المستقبل بسياقات عملية كالشروع في مرحلة اعادة الاعمار، تلك المهمة من شأنها ان تقلل الشكوك المتبادلة بين الاطراف على خلفية النظر الى الماضي وما يثيره من نزعات استعداء وثأر وانتقام.

---

1 ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية.. منظور المخاوف ومسارات البناء، مجلة الحوار المتمدن، العدد2576، العراق، 2009.

المطلب الثالث: الاقليات والتحديات المؤثرة في الاستقرار السياسي العراقي

لا نأتي بجديد إن قلنا أن المجتمع العراقي المعاصر ينقسم انقسامات عديدة، أثنية، دينية، مذهبية واجتماعية، وهو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم، إلا أن المؤشرات دلت على فقدان التماسك أو الانسجام بين مكونات المجتمع في ظل نظام اجتماعي أفرز نظم سياسية وثقافية مارست وغرست قيم سلبية، الأمر الذي نتج عنه تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة وشل مؤسسات البناء الاجتماعي، مما أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي[1]. وتتمثل حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق نتيجة العديد من العوامل والتحديات الداخلية والخارجية، وهي كالآتي:

الفرع الأول: التحديات الداخلية

أولاً: نظام المحاصصة الطائفية والعرقية

لقد فشل النظام العراقي في تقديم صورة إيجابية عن " الديمقراطية التوافقية " التي تتطلبها الظروف الانتقالية التي تلي انهاء الأنظمة الاستبدادية، فتحولت المحاصصة إلى آلية لتقاسم السلطة والثروة بين النخب السياسية المتنفذة، اضافة إلى انتشار نظام الفساد المالي والإدراي في كل مؤسسات الدولة. كما أصبحت الانتخابات لعبة لتقسيم الغنائم بين النخب السياسية الحاكمة بدلاً من ان تكون آلية لتداول سلمي للسلطة. يضاف إلى ذلك ما ادى إليه نظام المحاصصة من الغاء التنافس بين القوى السياسية ضمن الطائفة الواحدة وانتقاله إلى تنافس بين الطوائف والإثنيات بدلا من تعزيز شعورها " أي الطوائف" بالروابط

1 ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد18، الجامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص8.

والمصالح المشتركة بينها. إن الميول السابقة أدت إلى زيادة حدة التحشيد الطائفي والإثني خاصة في فترة الانتخابات، وبالتالي لـه انعكـاس كبـير في تكـريس ظـاهرة عـدم الاسـتقرار السياسي[1].

ثانياً: الاحزاب

لقد ظهرت القوى السياسية الفاعلة فجأة، وهنا أضحى المجتمع العراقي أمام وضـع حـديث لـم يألفــه فــي الــسابق، وذلـك بـبروز انفـلات سـياسي وفكـري، إذ أصـبحت الـساحة الـسياسية فـي العـراق، مـسرحا لتأسـيس واعـداد أحــزاب سياسـية وتكـتلات حزبيـة، بإعـداد كبيـرة لا تتـوائم مـع الوضـع العراقـي الجديـد، الأمـر الـذي أفـرز حالـة مــن الفوضــى وعــدم الاســتقرار الــسياسي[2]. فهـي لم تكـن أحـزاب مفتوحـة لمختلـف مكونات الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ومـن الغـرب إلى الـشرق مـما كـان لهـا الأثر البارز في خلق أزمة الهوية من جهة وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانيـة ناهيـك عن الصراعات فيما بينها والتي سببت بدخول العراق في موجة العنف الطـائفي المـدعوم خارجيا. فلم تكن ممارسات الأحزاب العراقية تقود إلى الديمقراطية سـواء في تعاملهـا مـع الأحزاب الأخرى أو كونهـا صـاحبة الـسلطة أو في المعارضـة الـسياسية أو داخـل أنظمتهـا الداخلية، مما أدى إلى تشرذم الحياة السياسية من دون وجود قانون أحزاب ينظم عملهـا من حيث عددها وكثرتها[3].

---

1 فخر جاسم، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4270، العراق، 2013.

2 ناظم نواف الشمري، مصدر سبق ذكره، ص11.

3 أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق مـا بعـد 2003 دراسـة تحليليـة في التحـديات المجتمعية.. والآفاق المستقبلية، مجلة السياسية والدولية، العدد25، الجامعة المستنصرية، العراق، ص7.

وهنا لابد من الإقرار بأن الأحزاب أو القوى السياسية كان لها الدور الكبير في تنفيذ خطط وبرامج قوى الاحتلال، دون الاهتمام بخصوصيات الحاضر والمستقبل ونتائجه على العراق، لذلك تم استثمار التمايزات القومية والدينية والطائفية داخل الشارع العراقي، لتؤسس ثقافة جديدة هي ثقافة الولاء الطائفي والعرقي والقومي (المحاصصة الطائفية) وهذا ما تجسد من خلال مسارات العملية السياسية بعد آذار 2005، والتي تمثلت بالانتخابات، التي أفرزت أحزابا شيعية وأخرى سنية وكردية وتركمانية، لذلك أتجه المواطن العراقي إلى الانطواء أو الانضمام في طائفته أو قوميته، ناتجاً عنها التعصب واشعال فكرة الحرب السياسية الطائفية وإنماء روح الخلاف والتعصب وتعميق الهوة الطائفية والقومية واحداث شرخ في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي ككل[1].

ثالثاً: النظام السياسي

إن ضيق الأفق السياسي للأنظمة السياسية أدى الى غياب المشاركة السياسية في المجتمع والدولة العراقية، وحرمان مكونات المجتمع العراقي من التمتع بحقوقه وحرياته المدنية والسياسية التي أقرها الدستور العراقي لعام 2005، هذا النهج يدل على عدم الاعتراف بالتعددية سواء كانت السياسية منها او الاجتماعية او الثقافية، الأمر الذي ادى الى احتماء كل طائفة او شريحة الى احضانها بدلا من الانتماء الوطني ومن ثم تذمر أبناء هذه المكونات، وانبعاث روح التمرد والمعارضة بمعنى آخر غياب السلم المدني، ولعل التغير السياسي في العراق في 2003/4/9 قد أكد مرة اخرى ان التعددية كانت مغيبة، والدليل انتشار وتزايد الاحزاب السياسية العراقية بمختلف اتجاهاتها

1 ناظم نواف الشمري، مصدر سبق ذكره، ص7.

الفكرية والسياسية، فضلا عن تزايد تشكيل منظمات المجتمع المدني والتي وصلت الى اكثر من خمسة آلاف منظمة والتي كانت غائبة ومحظور تشكيلها، سوى ان بعض المنظمات والاتحادات كانت واجهات سياسية وامنية للحزب الحاكم، أي تابعة للسلطة وغير مستقلة تماما[1].

الفرع الثاني: التحديات الخارجية

أولاً: تحديات إقليمية

تُعد التحديات الاقليمية سبب رئيسي في عدم الاستقرار السياسي فهناك دور للتدخلات إقليمية وفقاً للتطورات الدولية، فعلى سبيل المثال تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف، فتناغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنف يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي[2]، فكانت الدول الاقليمية هي (إيران ودول الخليج وتركيا) كلٌ يضغط باتجاه استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق، ويعد التأجيج الطائفي احد الوسائل المهمة الذي يساهم في خلق التوتر بين مكونات المجتمع العراقي. فإيران تسعى للاستقواء بشيعة العراق في صراعها السياسي مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة حيث مارست دورها الإقليمي على الساحة العراقية بشكل كبير وتدخلت في شأنه الداخلي وكان لها الدور البارز في التأثير على استقرار العراق من عدمه، ولاسيما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي من عدمه والمسعى

1 عبد العظيم جبر حافظ، التعددية والسلم المدني.. حالة العراق، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.mcsr.net/news38

2 عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2189، العراق.

ذاته تشترك فيه دول الجوار العراقي الاخرى، تركيا ودول الخليج[1]. وقد سعت الجارة تركيا على لإيجاد أتباع ومناصرين لها داخل العراق، فعلى الرغم من إن دورها كان في بداية الأمر تقديم التسهيلات للجانب الأمريكي ومواجهة حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية إلا أن دورها في السنوات الأخير اخذ طابعا مختلفا من خلال تدخلها لتقديم الدعم والمساعدة للأطراف الموالية لها بالتنافس مع ما تقوم بيه إيران، مما أضر بالاستقرار السياسي للمجتمع العراقي[2].

ثانياً: تحديات دولية

أسهمت العوامل الدولية في تعميق عدم الاستقرار السياسي، في العراق وكان لها الأثر السلبي في زيادة تلك الظاهرة داخل المجتمع العراقي وتغذيتها، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعيد صياغة تجربتها الدستورية الناجحة في العراق، بل أصدرت الأسوأ ما في تجربتها السياسية أليه من خلال تكريسها للمحاصصة الطائفية والعرقية، وهو المشروع الأسوأ في التاريخ السياسي العراقي والذي أفرز عملية سياسية وديمقراطية متعبة ومتعثرة ومترهلة ولا تملك من المبادئ الديمقراطية سوى آلية الانتخابات. تلك العملية التي يسودها التجاذبات السياسية وتلعب فيها الأطراف الإقليمية أدوارا بالغة الخطورة[3].

إن مرحلة الاحتلال الأمريكي التي تعرض لها العراق والمجتمع العراقي ككل أدت إلى نقل البلاد والمجتمع من الحكم الانفرادي الاستبدادي ذات الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي ذات التعددية السياسية، من خلال تكوين

1 فخر جاسم، مصدر سبق ذكره.

2 أحمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص14.

3 أحمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص15.

عملية سياسية ديمقراطية أسهمت اعتبارات عديدة في تشكيلها، والتي لم تقوم على أساس وجود نظرية سياسية فعانت من تحديات ذات طابع دستوري وقانوني فضلاً عن الخلل الكبير في التشريعات المعجلة التي لم تنتج مجلس نواب فاعل لا على المستوى التشريعي ولا على المستوى الرقابي. م وأضطر بحكم تكوينه إلى التخلي عن أحد أهم مبادئ النظام البرلماني وهو الأغلبية السياسية والأقلية المعارضة وتم عملياً التحول إلى النظام ألتعددي التوافقي القائم على أساس المكونات الاجتماعية القومية والدينية والمذهبية مما كان له الأثر الواضح في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي للعراق[1].

وبشكل عام فان التغيير السياسي في 2003/4/9 يعد تحولا سياسيا نوعيا في تاريخ العراق السياسي بما سمح للمكبوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من ان يمارس دوره في هذه الصعد، حيث كان نتيجة طبيعية لما عاناه العراق من ازمات عديدة واجهت الانسان والمجتمع والدولة بمعنى ان التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003 قد اعترف بواقع التعددية في العراق دستوريا وقانونيا، الامر الذي هيأ الفرصة بالمساهمة في المشاركة السياسية عبر المؤسسات السياسية، مما يُمكن المجتمع والدولة تدريجيا من بناء السلم المدني في العراق. ولكن ما ظهر على السطح العراقي بعد عام 2003 من موجات العنف والتطرف السياسي والديني والارهاب المحلي والاقليمي دلالة على اهمية ونوعية التغيير السياسي ازاء التعددية، فقد طالت موجة الارهاب الكثير من الطوائف والاقليات سبيلا الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن ثم القضاء على محاولة بناء السلم المدني[2].

1 المصدر نفسه، ص7.

2 عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره.

المطلب الرابع:بناء الوحدة الوطنية

تُعد الوحدة الوطنية لأي شعب قاعدة الارتكاز للبناء الحضاري والتقدم والتطور والتنمية في المجالات كافة وبغيابها يفقد الشعب المرتكزات الأساسية لأمنه واستقراره، وقدرته على احتواء الأزمات الناشئة عن الاختلافات العرقية والدينية والطائفية، وعلى هذا الأساس فأن قيادات الشعب الوطنية يكون هاجسها الدائم الحفاظ على الوحدة الوطنية، وسد كل الثغرات والمنافذ في جدرانها لكي لا تنفذ من خلالها رياح الفرقة والتباعد والانقسام أو تكون مداخل لنفوذ الدول الأُخرى، والعبث بمقدرات الشعب ومصالحه وخصوصياته وتأليب مكوناته على بعضها في محاولات لإيجاد مواطئ قدم لها للتدخل في شؤونه الداخلية وتسلل مصالحها وأهدافها غير المشروعة[1].

تُعد قضية (الوحدة الوطنية) العراقية من أعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها: التكوين السياسي، والتكوين الإثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما عمدت النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية والمركزية المفرطة، سبباً أساسيا في عدم أيجاد الحلول الحقيقية لمشكلة (الوحدة الوطنية) من العام (1921) وحتى العام (2003) إذ كان هناك دائماً جزءٌ كبيرٌ من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع أي تهديد يمس وجودها في السلطة أو تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية بحسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات العراق الحديث، ثم عادت قضية (الوحدة

---

1 عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد22، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص1.

الوطنية) تفرض نفسها من جديد بعد عام 2003 وما رافقه من إنهيار كامل لمؤسسات وأجهزة الدولة والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الأساسية والأقليات أن تعبر عن نفسها وآمالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها[1].

المشكلة الأساسية في العراق هي لابد من الجميع الإيمان بأن الاختلاف والتنوع بمختلف انواعه ودرجاته آية من آيات الله وسنة كونية، ويندر أن تجد مجتمعاً او دولة بلا تنوع أو تعدد ديني أو لغوي أو إثني، الخ، ولا تسليم بالإفتراضات التي تذهب أن التعدد ينتج بالضرورة ولاءات متعددة وان التنوع يفضي حتماً إلى الإنقسام، عكساً من ذلك ومن خلال مشاهد محسوسة وملموسة فأن التعدد الديني والثقافي والعرقي واللغوي لا يمنع الولاء الموحد ولا يحول من دون بناء هوية مشتركة، بل أن الانتماء للثوابت العامة والتمسك بالمشتركات الجامعة يتجذر ويتعمق إذا وضع التنوع والتعدد في إطاره السليم، فالتنوع ليس انقطاعا عن الوحدة كما أن الوحدة ليست توقفا عن التنوع، ومن هنا فإن الوحدة الوطنية كمفهوم وممارسة لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع ولا تعني الذوبان أو الاندماج، وإنما تعني وببساطة شديدة إنجاز الوحدة من خلال التنوع، وتحقيق التعددية ضمن إطار الوحدة، وهو مقدور عليه ومعمول به في كثير من الدول التي تجعل من التعدد والتنوع عامل إيجابي وعنصر محفز في تعزيز التوافق الداخلي والتعايش الأهلي[2].

---

1 عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق أنموذجاً، مجلة حولية المنتدى، المجلد1، العدد7، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العراق، 2011، ص181.

2 جمال الدين أبو عامر، الوحدة الوطنية مفاهيم وآليات، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.anjabba.blogspot.com/2011/04/blogpost_8734.html

ويقصد ببناء الوحدة الوطنية تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج والتلاحم والتعايش السلمي بين عناصر الأمة، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تفصل كل أقاليم البلاد وتنطبق على أفراد المجتمع[1].

إن بناء الوحدة الوطنية لا تقوم إلا على عناصر أو محددات أو مقومات يتم من خلالها بناء الوحدة الوطنية، وهذه المقومات هي:

1_ النظام السياسي

النظام السياسي العراقي تقع عليه وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية، فطبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته تلعب أدواراً أساسية إيجاباً وسلباً، في توفير المناخ الوفاقي والتعايش السلمي، أو تفكيكه وتمزيقه، فالنظام السياسي العراقي لا بد وأن يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ويلبي حاجاتهم ويشبع رغباتهم، ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، من هذا سوف يكون قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء بين كافة مكونات واقليات المجتمع العراقي، بدل من أن تنفرد كل أقلية بالولاء والانتماء الخاص بها. والنظام السياسي الذي ينطلق في سياساته وخياراته من مفهوم الدولة للجميع وبالجميع، ويؤسس وظائفها وأدوارها المختلفة تبعا لذلك المفهوم، ويفتح مشروعاتها ومؤسساتها وهياكلها ومناصبها ومسؤولياتها لكافة مكونات المجتمع دون تحيز لهذه المكون

1 ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية، العدد35-36، جامعة النهرين، العراق، 2014، ص93.

أو تهميش للآخر، سيكون قد قطع شوطاً بعيداً في خلق شعور الإنصاف والعدالة بين مواطنيه[1].

كما أن قيام النظام السياسي بتبني سياسة واحدة وجامعة ونشرها على مجموع أفراد الجماعة الوطنية، ودون تجاهل أو تجاوز الثقافات الفرعية، بما يخلق وحدة ثقافية سياسية شاملة لجميع أعضاء الجماعة الوطنية، مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية، سوف يسهل من عملية بناء وحدة وطنية متماسكة، وانتماء الفرد إلى الثقافة الوطنية العليا هو أساس الانتماء إلى الجماعة الوطنية لأنه قاعدة المساواة في الاشتراك بالسلطة، فسيطرة الثقافة العليا على الثقافات الدنيا تلغي التفاوت في الاشتراك في السلطة، حيث إنّ هذا التفاوت الذي يقوم عليه في البداية العزل السياسي لبعض المكونات والأقليات يولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة، كما أن الثقافة العليا لا تصبح ثقافة شاملة وشمولية بالمقارنة مع الثقافات الدنيا إلا لأن محركها الأساسي يكون بناء الدولة لا بناء المكون[2].

1 جمال الدين أبو عامر، مصدر سبق ذكره.

2 عزو محمد عبد القادر ناجي، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث، ج1، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2609، العراق، 2009.

2_ الشعب بمكوناته وشرائحه المختلفة

النظام السياسي وحده لا يمكن أن يخلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية، وإنما هو بحاجة إلى جهد الشعب بكافة مكوناته بإعتباره المكون الأساسي للدولة، فالشعب العراقي برموزه الدينية والقومية، وفعالياته السياسية والفئوية، يمثل ركناً أساسياً وعموداً فقرياً في تعزيز التماسك الداخلي للمجتمع العراقي وتعميق خيار التوافق الأهلي، وفق عدد من الإلتزمات: أن تتهيأ مكونات وأقليات الشعب المختلفة لقبول بعضها بعضاً نفسياً وعقلياً وسلوكياً، فالقبول يعني بالضرورة الاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً ومشاركة، واحترام ما يحمله من توجه وما يتخذه من مواقف في أي مجال كان، ومن ثم تأتي خطوة هامة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً ووطنياً، إذ لا تعايش بدون انفتاح وتواصل وتفاعل، وهنا تبرز أهمية تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب العراقي المختلفة على قاعدة التعايش والتساكن والتسامح والتعددية وصيانة حقوق الإنسان والشراكة الوطنية، فحقائق الوحدة الوطنية وتجلياتها لن تبرز إلا برسوخ تلك القيم وتجذرها اجتماعياً[1].

3_ تشجيع التعددية المجتمعية

فيما يتعلق بالتعددية فأن الخيار الديمقراطي يقترح تشجيع التعددية الإيجابية لتعزيز الوحدة الوطنية العراقية واعتناق مبدأ الاعتراف المتبادل ما بين القوى القومية والدينية وذلك انطلاقاً من ثوابت شرعية أم سياسية أم وطنية، وفي هذا الإطار تستطيع الحكومة تفعيل سياسات التقريب ما بين كافة مكونات المجتمع

1 عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص6.

في الساحة العراقية وتنشيط سبل التعاون المتبادل بينهم وذلك بقـصد تحقيـق نـوع مـن الانـدماج الاجتماعـي وتعزيـز صـورة الهويـة الوطنيـة العراقيـة[1]. فـأن مجتمعـاً متعـدد الأطياف مثل العراق لا خيار له سوى الوئام وتعزيز الوحدة الوطنية مهـما كانـت عقائـد الناس يجب أن لا يفرقهم أي شيء كان قومياً أو ديناً كي يتعايش الجميع في ترابط وأمـان، وتكون الوحدة الوطنية هي صمام الأمان لهذا التعدد[2].

4_ التعايش السلمي

يسهم التعايش السلمي في تحقيق الاندماج بين فئات المجتمـع المختلفـة الهويـة إلى جانب بعضها بعضاً، ويسهم في تحقيق حالة من الاستقرارية في البنية المجتمعيـة، ويعـزز الثقة والاحترام المتبادلين، ويـسهم في صـهر الانـتماءات الفرعيـة في بوتقـة واحـدة يكـون الولاء فيها ليس للإنتماءات الفرعية وإنّما الولاء للوطن الواحد، كـل هـذا بـدوره يمهـد إلى تحقيق المصالحة والتسامح والعدالة وبالتالي تحقيق الوحدة الوطنيـة. لـذا فـإن التعـايش السلمي يُعد أرضية ملائمة لمعالجة المشكلات التي يعـاني منهـا العـراق، ذلـك إن الإتجـاه نحو التعايش السلمي يحصد المكاسب ويقلل من فرص الإخفاق لا سيما إذا كـان الهـدف منه الوصول إلى الوحدة الوطنية[3].

---

1 عبد الجبار احمد عبدالـلـه، آليات منع الحرب الأهلية، مجلـة العلـوم الـسياسية، العـدد34، جامعـة بغـداد، العراق، 2007، ص11.

2 شمخي الجابري، الوحدة الوطنية هي أفضل الخيارات لاستقرار العراق، مجلة الحوار المتمدن، العـدد 4725، العراق، 2015.

3 عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية.. العراق أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص187.

5_ المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية

إن المواطنة بما تملكه من روح الانتماء والولاء والالتزام يمكن أن يسهم بشكل كبير وفاعل في توثيق وترصين أسس الوحدة الوطنية للدولة العراقية، ذلك لأنها توفر الإطار التفاعلي بين كافة مكونات وأقليات الشعب، فتكون بذلك البوتقة التي فيها مكونات الشعب العراقي ليخرج بحلة عراقية خالصة بعيدة عن الانتماءات الفرعية الأُخرى التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلد. حيث تساهم المواطنة في خلق روح الولاء من خلال معرفة إن الدولة هي الجهة الوحيدة التي يكون لها هذا الشعور خالصاً دون أدنى مُنغِصات بمعنى ولاءاً خالصاً من دون أي ولاءات فرعية قد تؤدي إلى زعزعة الشعور بالإنتماء إلى هذا البلد. وإنها تخلق روح الانتماء للبلد وذلك بسبب منظومة الأفكار والتطبيق الحقوقي لما يريده الفرد من السلطة لضمان وجوده وتمتعه بكل مميزات الانتساب لهذا الوطن[1].

فالوحدة الوطنية والشعور بالانتماء للوطن تأتي دوما نتيجةً وأثراً لشروط وإلتزامات غاية في الاهمية والضرورة (المواطنة الكاملة المتساوية في الحقوق والواجبات)، ولا شيء يصون الوحدة الوطنية ويحمي مكاسبها كتكريس مفهوم المواطنة الكاملة[2].

لتأكيد الوحدة الوطنية وبنائها يجب العمل بجد وإخلاص على تنمية الشعور الوطني لدى مكونات المجتمع العراقي، وإشعار أبناء الجماعات الوطنية بأنّهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن الذي يضم أبناء العراق بمختلف أطيافهم

1 وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات اسلامية معاصرة، العدد6، جامعة كربلاء، العراق، 2012، ص536-537.

2 جمال الدين أبو عامر، مصدر سبق ذكره.

وانـتماءاتهم وأنّهـم جـزء حيـوي وفاعـل في بنـاء الـوطن، وأن يكـون ولاؤهـم وارتبـاطهم بالعراق، وأن يكـون التـصرف وفـق دوافـع الوحـدة الوطنيـة ووحـدة الـبلاد وأمنهـا، وأن يتحسس الجميع بأن الأمن لأبناء الشعب بمختلف طوائفه ومذاهبه وقومياتـه، وأن تحـد من التدخلات الإقليمية مع حماية حدود الوطن، والـسلام الاجتماعـي مـع الرفـاه المـادي والثقافي والاجتماعي إن يتحقق فإّنه خطوة كبيرة في بناء الوحدة الوطنية[1].

إن تحقيق الوحـدة الوطنيـة في مجتمـع تتعـدد فيـه الثقافـات يتطلـب غـرس قـيم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لا تتصادم مـع القـيم الفرعيـة لكـل جماعـة اجتماعيـة أو تلغيها وأن تصهرها في بوتقة واحدة لصالح المجتمع ككل، وهذا يتطلب جهـوداً متواصـلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بشكل يضمن العدالـة التوزيعيـة ويـضمن إيـصال الحقـوق وتوفير الحريات الأساسية لفئات المجتمع كافة من دون تفضيل فئة على أُخـرى ويتطلـب أيضاً تعاوناً متبادلاً بين النظام السياسي بضمانة الحقوق والحريـات للمجتمـع مـن جهـة، والمجتمع بفئاته المتعددة بتعاونه مع النظم السياسي وتفـضيل فئاتـه المتعـددة الإنـضواء تحت لواء الهوية الوطنية مع الحفاظ على الهوية الفرعيـة وعـدم تفـضيل هـذه الاخـيرة على الهوية الشاملة، ويتحقق ذلك من خلال بناء ثقافة سياسية موحدة لعمـوم المجتمـع ترتكز على كل المخرجات السابقة للنظام السياسي[2].

من خلال هذا يمكن القول، بأن الوحـدة الوطنيـة تلعـب دوراً أساسـياً في عملية بناء الدولة العراقية الجديدة، وتعد داعماً أساسياً للاسـتقرار الـسياسي،

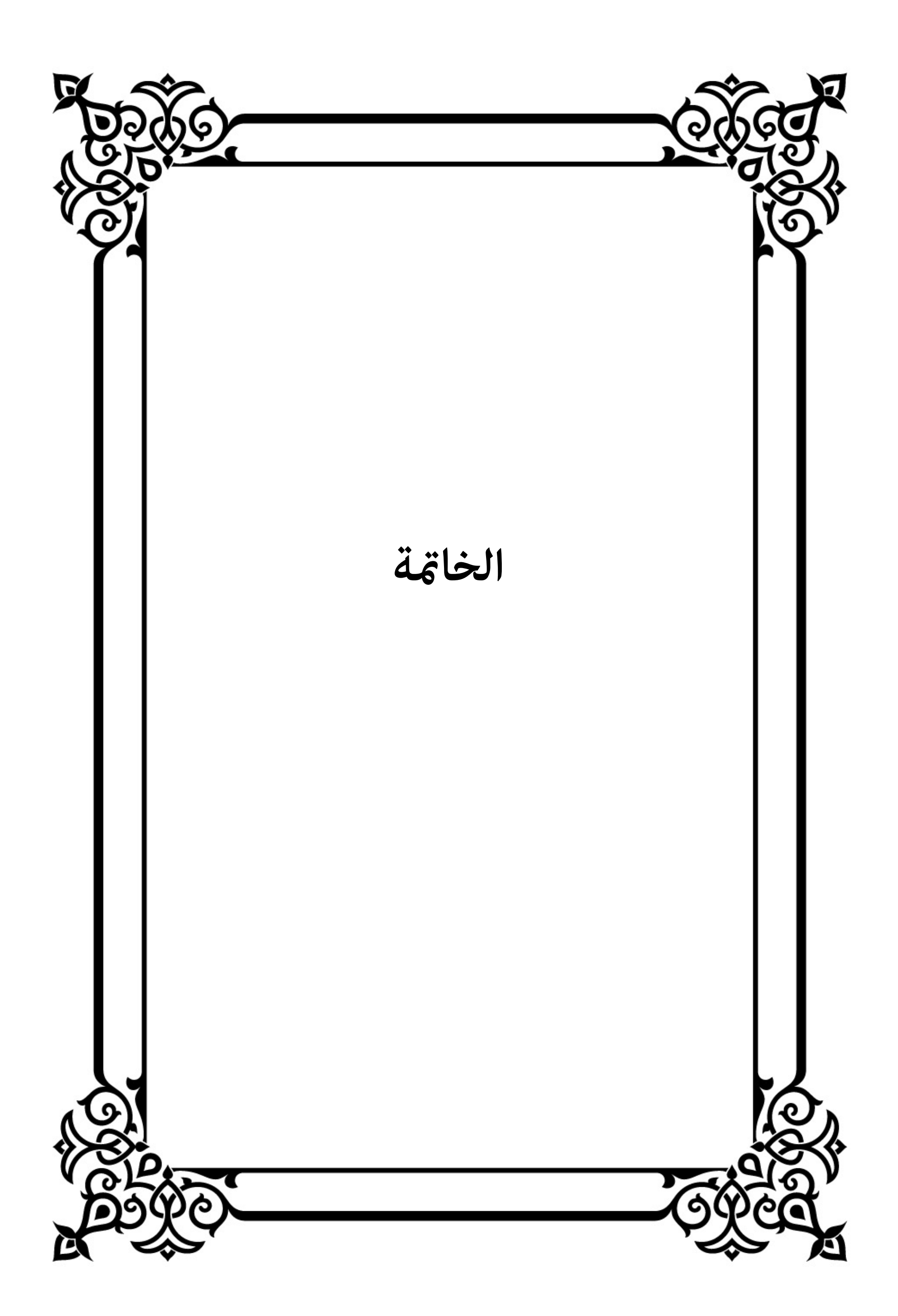
---

1 فائز صالح الـلهيبي، مصدر سبق ذكره، ص16.

2 ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن، مصدر سبق ذكره، ص99.

لكونها عاملاً مهماً في إلغاء التعدد وإلغاء الهويات الفرعيـة مـن خـلال صـهرها في هويـة وطنية جامعة تحتوي الجميع من دون تمييز أو تهميش.

إن العراق، كما ذُكِـر سـابقاً يُعـد مـن الـدول الـذي يتـسم مجتمعـه بتعـدد أقلياتـه وتنوعها، فكان لا بد من اجراءات يمكن من خلالها إدارة هذا التنوع والتعدد، فلا بد مـن وجود دستور يضمن الحقوق والحريات للأقليات كافة، ولأن الدستور يُعد الوثيقـة العليـا في الدولة، فعليهِ يجب الأخذ بهِ من أجل إدارة هذا التنوع، وقد نصت الدساتير العراقيـة ما بعد عام 2003 إلى حقـوق الأقليـات المتواجـدة في العـراق كافـة، وبطريقـة لم تتناولـه الدساتير العراقية السابقة. ولكن ما تم ملاحظته هو عدم الأخذ والتطبيق لهـذه الحقـوق والحريات، مما أدى بالتالي إلى أن تكون التعددية في المجتمع العراقي تعددية سلبية بدلاً من أن تكون تعددية إيجابية، مما أخذ بالأقليات أن تحتمي بمراجعها وتتصرف خارج عن إرادة النظام السياسي للبلد، وأخذت تفضل كل أقلية هويتها على الهوية العليا للبلد، مما أدى أن يمر العراق بأزمة حقيقية وهي غياب الهويـة الوطنيـة وبـروز الهويـات الفرعيـة، وكذلك تعدد الولاءات والانتماءات الفرعية على الولاء والانتماء الأصلي للوطن، هذا عمـل على زعزعة الاستقرار السياسي في البلد. لذا فالحل الأنسب من أجـل الخـروج بـالبلاد مـن أزمته الراهنة، هو بناء وحدة وطنية حقيقية يمكن مـن خلالهـا أن يتحقـق الاجـماع عـلى الولاء للبلد والانتماء له بما يساهم بشكل كبير وفعال في حفظ الأمن والاسـتقرار الـسياسي للبلد.منال



الخاتمة

الخاتمة

تمارس الأقليات دوراً أساسياً في استقرار أو عدم استقرار الدولة، وأن شدة تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي، تختلف وتتباين تبعاً لمكانة الأقلية من حيث الموقع الجغرافي الذي تعيش فيه، وعدد سكانها بالنسبة لأعداد سكان الدولة، وكذلك درجة الوعي والثقافة لدى سكان هذه الأقليات، ومدى التماسك والإنسجام ما بين أفراد هذه الأقليات، كل هذه الأمور تمارس دوراً كبيراً من شأنه أن يزعزع الاستقرار السياسي ويجر البلد إلى نزاعات داخلية طويلة لا تحمد عقباها، وما لها من دور في تفكيك الوحدة الوطنية، وزيادة الولاءات والانتماءات الداخلية على الولاء للوطن الواحد، وإشاعة الهويات الفرعية داخل الدولة وترك الهوية الوطنية الجامعة، وذلك من خلال البحث عن بدائل بمعزل عن الدولة من أجل توفير الحماية وكل مستلزمات العيش الواجب توفيرها، هذا يكون في وقت تكون فيها الدولة ضعيفة جداً، بحيث تكون غير قادرة على حماية مواطنيها وتلبية أبسط الحاجات وتفير الحياة الكريمة لهم. كل هذه الأسباب تدعم الفرضية التي تؤكد على أن الأقليات في العراق تلعب دوراً كبيراً في عدم الاستقرار السياسي للبلد.

وأهم ما توصل إليه من **استنتاجات** تخص موضوع البحث هي:

1. إن العراق يتميز بتعدد الأقليات، والتي تعد ظاهرة مركبة ومعقدة، لكونها ناتجة من طبيعة التعدد والتنوع والاختلاف، وكذلك من طبيعة التمايز الثقافي واللغوي والديني والقومي، هذا يجعل كل أقلية في نشأتها وطريقة تبلورها محكومة بقدر خاص من تلك العوامل والمعطيات، مما يؤدي إلى التفرد والانعزال عن بقية مكونات المجتمع العراقي.

2. إن التعدد المجتمعي في العراق هو أمر طبيعي كما هو الحال في بقية بلدان العالم التي تتميز مجتمعاتها بالتعدد والتنوع، إلا أنّ ظاهرة التعدد المجتمعي قد أدت في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي لأن هذه التعدد لم يدار وفق مبدأ الحقوق، وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف.

3. من خلال البحث، وبالتطرق إلى حقوق الأقليات في الدساتير العراقية تبين أن قانون إدارة الدولة العراقي لسنة 2003 والدستور العراقي لسنة 2005، يعدان نقطة تحول في تاريخ الأقليات في العراق، حيث نصا على حقوق لم تتطرق لها الدساتير العراقية منذ نشأة الدولة العراقية وحتى عام 2003، إذ نصا على الحقوق السياسية والثقافية كافة وغيرها من الحقوق وحتى الحقوق المتعلقة باستخدام اللغة لتلك الأقليات، وأهم شيء قد نص عليه الدستور العراقي هو استخدام مفردة وصفه مكونات بدلاً من أقليات، لكن هذه الأخيرة ما زالت تحمل معاناة سياسية من خلال عدم وجود تشريعات تحقق ما ثبته الدستور.

4. إن عدم استقرار أوضاع العراق عبر تاريخه الحديث يعود غالبا لإهمال مطالب وتطلعات كل أبناء العراق بتنوعاته وبضمنها مطالب وتطلعات الأقليات العراقية وتجاهل وجودها بقصد أو بغير قصد، وعدم معاملتها وفق مفاهيم ومبادئ المواطنة والمساواة المقرة في الدستور، حتى أن التغييرات التي توصف بأنها ديمقراطية في العراق بعد اقرار الدستور، لم تقابلها تغييرات مماثلة في سياسات الحكم تجاه التنوع والأقليات وحقوقها التي أقرها الدستور الدائم، إذ غلب على تلك السياسات محاولة الالتفاف على حقوق التنوع والأقليات والمواطنة، والسعي لتهميش أدوارها.

5. هناك مشكلة في عدم مقدرة النظام السياسي على إدارة التنوع في البلد من منظور عقلاني، يتجاوز مسألة الإقصاء وعدم المساواة بين المكونات في البلد، حيث لم تكن هناك إرادة حقيقية وجادة من أجل حل مشكلة الأقليات، وغالباً ما كان ويستخدم الخيار العسكري، أمام غياب الشراكة الحقيقية في الوطن من خلال أسلوب إدارة السلطة، حيث تسبب في بقاء حال الأقليات على حالها، مما شجع على بناء الهويات الفرعية (المتعددة).

6. وقد تبين أن للعامل الخارجي دوراً كبيراً في إشاعة عدم الاستقرار السياسي للعراق وزعزعتهُ من خلال التأثير بشكل كبير على الأقليات، نتيجة التداخل الجغرافي لأغلب الأقليات مع دول الجوار الجغرافي، كما أن للاحتلال الأمريكي للعراق بعد العام 2003 دوراً كبيراً في زعزعة الاستقرار السياسي للعراق من خلال إدارة الأقليات وفق ما يحقق مصالحه وما يبث التفرقة بين مكونات المجتمع العراقي، نتج عنه الصراع الحاد بين هذه الأقليات فيما بينها وصراعها مع النظام السياسي.

7. كما تبين أن العراق يتميز مجتمعه بتعدد الولاءات إذ أخذت هذه الأقليات تحتمي بمراجعها قومية كانت أو دينية، هذا نتيجة ضعف الدولة العراقية وعدم قدرتها على حماية المجتمع بشكل عام والأقليات بشكل خاص، مما أسهم بشكلٍ كبير في زعزعة الاستقرار السياسي للبلد.

8. إن قوة الهوية الوطنية واتساعها يؤدي الى ضعف وتفتت الهويات الفرعية وقلة فأعليتها في المجتمع، وبالعكس فإن ضعف الهوية الوطنية لأي سبب كان، يؤدي الى تنامي وقوة الهويات الفرعية الذي يؤدي بدوره الى التنافس والصراع فيما بيننا، وكي تكون الهوية الوطنية قوية

يجب أولاً انعدام التدخل الخارجي، سواء كان بهيمنة النفوذ والسيطرة والإحتلال، أما من العوامل الداخلية التي تعزز الهوية الوطنية، فهي تتمثل في تحقيق العدالة في المجتمع وعدم التمييز بين فئات الشعب، وأن تكون الدولة راعية وحافظة لحقوق الأفراد وبصورة عامة، والعمل على زيادة وعي المجتمع وتثقيفه لجعله يتمتع بحصانة فكرية تؤهله للعيش بسلام مع الجميع بإدراك وفهم عاليين.

9. الحقيقة التي تبينت من خلال البحث أن هناك عدم اندماج اجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي، فكلّ مكون يسعى من أجل تحقيق مصالحة على حساب مصالح المكون الآخر، والكل على حساب المصلحة العليا للبلد، وهو ما عملت على تكريسه السياسات الخاطئة من قبل الحكومات، وكذلك لا ننسى دور الاحتلال، حيث أُريدت لكثير من مناطق العراق التي تتسم بالتعددية الدينية والقومية أن تبدو ذات إنتماءات وهويات فرعية لتتكرس فيها الجزئية والتفرقة.

10. تعد عملية بناء الوحدة الوطنية من أهم الأسس التي يمكن من خلالها العمل على إعادة بناء العراق الجديد، وذلك من خلال الدور التي تقوم به الوحدة الوطنية من إلغاء لعملية التعددية السلبية داخل المجتمع العراقي، والعمل على صهرها ودمجها في إطار مجتمع واحد يكون ولاءه للبلد لا غير، وبالتالي تكون الوحدة الوطنية هي الداعم الأساسي في عملية الاستقرار السياسي الذي يعاني منه البلد وخاصة بعد عام 2003.

التوصيات

1. العمل على إيجاد نظرية سياسية وحكومة عراقية جامعة، تجمع كل الأطراف تحت مظلة الوطن الواحد، والحد من تدخل دول الجوار في شؤون العراق بحجة حماية ومساعدة الأقليات، ولا بد أن يكون هناك أسلوباً في إدارة التعدد والتنوع، وينبغي أن تقوم على الاعتراف المتبادل بين الجماعات المختلفة.
2. تجنب استخدام مصطلح الأقلية لوصف بعض المكونات العراقية طالما أن معناه الواسع يثير حساسيتها من جهة، ولا يتناسب مع واقعها كمكونات عراقية أصيلة وقديمة من جهة ثانية، كان الدستور العراقي قد تجنب استخدام هذا المصطلح واستخدم مفردة المكون بدلاً عنه.
3. من أجل القضاء على مشكلة عدم الاستقرار السياسي التي تفرزها التعددية، أن تُركز الدولة جهدها في تقوية وتعميق الروابط الوطنية من خلال نشر الوعي المجتمعي ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وإحياء جميع الثقافات الموجودة في المجتمع التي تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة الوطنية للبلد، حتى يسمو الشعور الوطني على جميع الانتماءات الأخرى.
4. قيام النظام السياسي بتبني سياسة واحدة وجامعة ودون تجاهل أو تجاوز الثقافات الفرعية، بما يخلق وحدة ثقافية سياسية شاملة لجميع أعضاء الجماعة الوطنية، مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية، مما سوف يسهل من عملية بناء وحدة وطنية متماسكة. وانتماء الفرد إلى الثقافة الوطنية العليا هي أساس للاندماج المجتمعي.
5. لا بد من تعزيز البناء الديمقراطي والعمل على تشجيع مبدأ الاعتراف المتبادل ما بين كافة القوى القومية والدينية وغيرها من القوى على

الساحة العراقية، من خلال تفعيل سياسات التقريب بين كافة مكونات المجتمع العراقي، من أجل تحقيق نوع من التعايش بين المكونات الاجتماعية وتعزيز صورة الهوية الوطنية العراقية.

6. العمل على تجاوز السلبيات التي حدثت داخل المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، من خلال تعزيز ثقافة التسامح وترسيخ روح المحبة بين المواطنين والابتعاد عن تصفية الحسابات ووضع الأسس الرصينة للتعايش السلمي بين المواطنين وتبني ثوابت المواطنة والحوار الوطني للوصول إلى الحلول المشتركة، التي تهيء أجواء الاستقرار السياسي.

7. إشاعة فضيلة المواطنة لدى كافة مكونات وفئات المجتمع، من خلال بث روح الانتماء والولاء والالتزام للوطن الواحد، والتي من شأنها أن تعمل على ترصين أسس الوحدة الوطنية، وكذلك من أجل الوقوف ضد كل الولاءات الفرعية الأخرى.

8. العمل على توضيح الرؤية لأفراد الأقليات بأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج الوطن الذي يضم أبناء العراق بمختلف أطيافهم وانتماءاتهم وأنهم جزء حيوي وفاعل في بناء الوطن، وأن يكون ولاؤهم وارتباطهم بالعراق، وأن يكون التصرف وفق دوافع الوحدة الوطنية ووحدة البلاد وأمنها.

9. العمل على تطبيق مواد الدستور العراقي لعام 2005 التي تخص الأقليات، وذلك بما يعزز مفردات الوحدة الوطنية، لأن الدستور يعد من أهم عوامل تكريس الوحدة الوطنية.

المصادر

- **القرآن الكريم**

أولا: الوثائق والدساتير

1. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005
2. قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004
3. القانون الأساسي العراقي لعام 1925

ثانياً: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير وآخرون، المجلد4، دار المعارف، القاهرة، 1981.
2. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
3. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، كتب عربية للتوزيع والنشر، مكان نشر (بلا)، 2006.
4. جبران مسعود، معجم الرائد، ط7، دار العلوم للملامين، بيروت، لبنان، 1992.
5. جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004.
6. طوني بينت واخرون، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.
7. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة علم السياسة، ج(1-2-3-4)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1979.

8. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 1986، ص149.

ثالثاً: الكتب العربية

1. الأب ألبير أبونا، تاريخ الكنيسة الشرقية، ط2، شركة التايمس للطبع والنشر، بغداد، 1985.
2. الأب توماس ميشال اليسوعي، مدخل إلى العقيدة المسيحية، ط2، دار الشروق، بيروت، 1992.
3. ابي الفتح محمد بن عبد الكريم بن ابي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ط1، دار المعارف، بيروت، 1993.
4. أحمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2001، ص25.
5. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية،2001،
6. أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العربي، ط2، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2003.
7. أرشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني، ط2، الدار العربية للموسوعات، كركوك، 2005.
8. أمين فرحان جيجو، القومية الأيزيدية "جذورها-مقوماتها-معاناتها"، بحزاني نت للثقافة والنشر، بغداد، 2010.
9. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
10. بله ج شيركوه، القضية الكردية "ماضي الكرد وحاضرهم"، ط1، دار الكاتب، بيروت، 1986.

11. جمال الدين عطية، نحو فقه جديد للأقليات، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007.
12. حازم صباح حميد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية (1991_2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
13. حبيب سعيد، أديان العالم، دار التأليف والنشر للكنيسة الأسقفية، القاهرة، بدون تاريخ.
14. حبيب الهرمزي وأكرم باموقجي، العشائر التركمانية في العراق، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2004.
15. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
16. حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، ط1، الدار العربي للعلوم، بيروت، 2005.
17. خليل جندي، الإيزيدية والإمتحان الصعب، ط1، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2008.
18. رشيد خيون، الأديان والمذاهب في العراق، ط2، منشورات الجمل، المانيا، 2007.
19. روجيه ليسكو، اليزيدية في سوريا وجبل سنجار، ترجمة أحمد حسن، ط1، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت 2007.
20. زهير كاظم عبود، الأيزيدية "حقائق وخفايا وأساطير"، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
21. زهير كاظم عبود، الشبك في العراق، ط1، منشورات دار سردم، السليمانية، 2006.

22. سالم بشير الرشيداني، أصل الاعتقاد الأيزيـدي، ط1، منـشورات المديريـة العامـة لشؤون الأيزيدية، أربيل، 2013

23. سامي بن عبدالـلـه المغلوث، أطلـس الأديـان، ط1، العبيكـان للنـشر، الريـاض، 2007.

24. سـامية خـضر صـالح، المـشاركة الـسياسية والديمقراطيـة، كتـب عربيـة للنـشر والتوزيع، 2005.

25. سليم مطر، يقظة الهوية العراقية، ط1، مركز دراسات الأمـة العراقيـة، جنيـف، 2010.

26. سميرة بحر، المدخل لدراسة الاقليات، مكتبة الأنجلو المـصرية، القـاهرة، 1982، هامش، ص7.

27. السيد عبد الرزاق الحسني، الصابئة قديماً وحديثاً، ط1، مكتبة الخانجي، مـصر، 1931.

28. صادق الاسود، علم الاجـتماع الـسياسي "اسـسه وابعـاده"، جامعـة بغـداد، دار الحكمة، 1990.

29. صـمد جاوشـين، الـتركمان في وثـائق البعـث، منـشورات الجمعيـة الثقافيـة والاجتماعية، كركوك، 2009.

30. عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنيـة ومـشكلة الأقليـات في أفريقيـا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

31. عبد الناصر حسو، اليزيدية وفلـسفة الـدائرة، دار التكـوين للتـأليف والترجمـة والنشر، دمشق، 2008

32. عـدنان زيـاد فرحـان، الكـرد الإيزيـديون في إقلـيم كردسـتان، مركـز كردسـتان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2004

33. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال للطباعة، بيروت، 1989.
34. عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
35. فهمي هويدي، الاسلام والديمقراطية، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
36. كاظم حبيب، الأيزيدية ديانة قديمة تقاوم نوائب الزمان، ط3، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2006
37. كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، ج1، مطبعة رينوين، السليمانية، بدون تاريخ.
38. مازن بلال، المسألة الكردية "الوهم والحقيقة"، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 1993.
39. مثنى امين نادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية، ط1، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2003.
40. محمد حسين محمد شواني، التنوع الاثني والديني في كركوك، ط1، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، 2006.
41. محمد عاشور مهدي، التعددية الأثنية إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية،الاردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
42. محمد عمارة، الاسلام والاقليات الماضي.. والحاضر.. والمستقبل، ط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003.

43. محمد عمر حمادة، تاريخ الصابئة المندائيين، ط1، دار قتيبة للطباعة والتوزيـع والنشر، بيروت، 1992.
44. محمد فتحي الشاعر، الاكراد في عهد عـماد الـدين زنـكي، توزيـع دار المعـارف، جامعة المنوفية، مصر، 1991
45. محمد محمود عبد العـال، التعـدد العرقـي مـن التنـازع الى التنـاغم(النمـوذج الماليزي الامريكي)، مركز التنوع للدراسات، تاريخ نشر (بلا)، ص11.
46. محمد نمـر المـدني، الـصابئة المنـدائيون العقيـدة والتـاريخ، ط1، دار ومؤسـسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.
47. ملاَ.ع. كردي، كردستان والاكراد، ط1، دار الكاتب، بيروت، 1990، ص24
48. مير بصري، أعلام التركمان والأدب الـتركي في العـراق الحـديث، ط1، دار الـوراق للنشر، لندن، 1997.
49. هيوا حاجي ديلويي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية، ط1، مطبعـة خانى دهوك، اربيل، 2008.

رابعاً: الكتب المترجمة

1. أرشاك سافراستيان، الكرد وكردستان، ترجمة احمد الخليل، منشورات دار سردم، السليمانية، 2008.
2. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعـدد، ترجمـة حـسني زينـة، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد بيروت، 2006.
3. باسيلي نيكيتين، الكرد "اصلهم تاريخهم مـواطنهم"، دار الروائـع، بـيروت، 1967 مترجم مجهول.

4. باسيلي نيكيتين، الكرد "دراسة سوسيولوجية وتاريخية"، ترجمة نوري طالباني، ط2، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، سليمانية، 2006
5. ب. ليبرخ، دراسات حول الاكراد وأسلافهم الخالديين الشماليين، ترجمة عبدي حاجي، ط1، منشورات مكتبة خاني، حلب، 1994.
6. توماس هايلاند إريكسن، العرقية القومية "وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة لاهاي عبد الحسين، عالم المعرفة، الكويت، 2012،
7. حنا بطاطو، العراق "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية،"، ترجمة عفيف الرزاز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1991.
8. الليدي دراوور، الصابئة المندائيون، ترجمة نعيم بدوي و غضبان رومي، ط2، دار المدى للثقافة والنشر، سورية، 2006.
9. يلماز أوزطونا، المدخل إلى التاريخ التركي، ترجمة أرشد الهرمزي، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2005.

خامساً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.
2. بشير شايب مجدوب، مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2011.

3. رضا محمد السيد سليم، الجغرافيا السياسية للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2008.
4. سمر فضلاً عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم "1958- 1963"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، بدون تاريخ.
5. سمية بلعيد، النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، 2010.
6. صالح ناصر جشعان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990- 2010)، رسالة ماجستير منشورة، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012.
7. الطاهر بن احمد، حماية الاقليات في ظل النزاعات المسلحة بين الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الدولي الإنساني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2010.
8. عطا أحمد علي شقفة، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2008.
9. علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981- 2012)، رسالة

ماجستير غير منشوره، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

10. فلة زردومي، فقه السياسة الشرعية للأقليات المسلمة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2006، الجزائر 2006.

11. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2012.

12. محمد حردان علي الهيتي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1986.

13. مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

14. مروة مصطفى احمد، ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي في دولة الكويت بعد عام 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

15. مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2013.

16. مظهر عزيز الأحمدي، التغيرات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2003.

17. منذر السيد احمد الحلولي، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، مصر، 2009.

18. موساوي عبد الحليم، المركز القانوني للاقليات في القانون الدولي لحقوق الانسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2008.

19. هاشم بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهر التدويل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

20. ويفي خيرة، تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005.

21. ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي: دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع: العهد الجمهوري 1958- 1963، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.

سادساً: المجلات والدوريات

1. ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة الدراسات الدولية، العدد35،جامعة بغداد، 2008.

2. أحمد فاضل جاسم داود، عـدم الاسـتقرار المجتمعـي في العـراق مـا بعـد 2003 "دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية الآفاق والمستقبل"، مجلـة الـسياسية والدولية،، العدد25، الجامعة المستنصرية، 2014.

3. احمد ناصوري، النظام الـسياسي وجدليـة الـشرعية والمـشروعية، مجلـة جامعـة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 24، 2008.

4. أطياف العراق مصدر ثراءه الوطني، دراسة أعدها قسم حقـوق الأقليـات، وزارة حقوق الانسان، جمهورية العراق، 2011.

5. أفراح جاسم محمد، إشكالية الهوية في المجتمع العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد2،المجلد 16، 2013.

6. أمل هندي كـاطع، دور النخـب الوطنيـة في تفعيـل الهويـة العراقيـة المـشتركة، مجلة العلوم السياسية، العدد36، جامعة بغداد، 2008.

7. أنمار عبد الجبار جاسم، الإرهاب ودور العبادة المسيحية في العراق، مجلـة كليـة التربية الأساسية، العدد57، جامعة القادسية، 2009.

8. اوات محمد امين، التداول الـسلمي للـسلطة في نظـام الحكـم الاسـلامي، مجلـة جامعـة كركـوك للدراسـات الانـسانية، جامعـة كركـوك، المجلـد 4، العـدد 2، 2009، ص103.

9. أياد عايد والي البديري، التركيب الأثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثرة في بنـاء الدولة واستقرارها، مجلة القادسـية للعلـوم الانـسانية، العـدد1، المجلـد 13، جامعة القادسية، 2010.

10. باقر جاسم محمد، مفهوم الهوية الوطنية، مجلة الحوار المتمدن، العـدد 1544، 2006.

11. بوشناقة شمس وآدم قبي، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث، العدد3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.
12. توفيق نجم، الاقليات الاثنية وحق تقرير المصير تفكيك الدولة ام الاعتراف بالهوية، جامعة النهرين، المجلد14، الاصدار 1، 2012.
13. ثائر غازي عبود العاني، تاريخ دخول المسيحية في العراق، مجلة الجامعة العراقية، العدد27، الجامعة العراقية، 2011.
14. جاسم محمد احمد، الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي للسلطة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 10، المجلد 10، جامعة تكريت، 2012.
15. جريس الهامس، الجذور اللغوية "الآرامية وأبنتها السريانية"، الحوار المتمدن، العدد1757، 2006.
16. حازم مجيد أحمد الدوري، الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد14، جامعة بابل، 2013.
17. حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مجلة دراسات إقليمية، العدد13، جامعة الموصل، 2009.
18. حميد حسين كاظم الشمري، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 2، كلية القانون، جامعة كربلاء، حزيران 2007.
19. حميد حنون خالد، قراءة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مجلة العلوم القانونية، العدد 1، المجلد20، جامعة بغداد، 2005.

20. خالد أحمد العيثاوي وأحمد حسين العيثاوي، طقوس ديانة الصابئة المنـدائيين، مجلة الأستاذ، العدد108، جامعة بغداد، 2010.
21. رسول مطلق، التنوع الاثني في العراق "سوسيولوجيا التعدد في الوحدة"، مجلـة الآداب، العدد110، جامعة بغداد، 2014.
22. رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، المجلة العربيـة للعلوم السياسية، العدد14، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
23. سامر مؤيد عبد اللطيف، أزمة التداول الـسلمي للـسلطة التنفيذيـة ومـستقبل التغيير في العالم العربي، مجلة رسالة الحقوق، العدد 2، جامعة كربلاء، 2013.
24. سـحر محمـد نجيـب، الإتجاهـات الجديـدة في قـانون إدارة الدولـة العراقيـة للمرحلة الإنتقاليـة "دراسـة مقارنـة في الدسـاتير العراقيـة"، مجلـة الرافـدين للحقوق، المجلد10، العدد، 35، 2008.
25. سعد الـدين العـثماني، دور الوسـطية في تحقيـق الاسـتقرار الـسياسي، صـحيفة الوسط البحرينية، العدد2928، 5 نوفمبر 2010.
26. سلمان محمد شناوة، الصابئة المندائيون، الحوار المتمدن، العدد2826، 2009.
27. شـذى زكي حـسون، معوقـات البنـاء الـديمقراطي في العـراق، مجلـة مركـز المستنصرية للدراسات العربيـة والدوليـة، العـدد 17، الجامعـة المستنـصرية، 2005.
28. شمخي الجابري، الوحدة الوطنية هي أفضل الخيارات لاستقرار العـراق، مجلـة الحوار المتمدن، العدد 4725، 2015.

29. صباح ابراهيم، دور المسيحيين في العراق عبر التاريخ، الحوار المتمدن، العدد4524، 2014.
30. صلاح عبد العاطي، الاقليات وحقوق الانسان في المجتمع العربي، الحوار المتمدن، 1590، 2006.
31. طارق حمو، الأقليات الدينية العراقية في الدستور العراقي الجديد، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1861، 2007.
32. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد 41، يوليو 2009.
33. طلا ياسين عيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر- دراسة في مدى تدويل الدراسة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 201.
34. عادل ياسر ناصر، أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، مجلة السياسية والدولية، العدد 25، الجامعة المستنصرية، 2014.
35. عامر ياسين خضيرات، الطبقة الوسطى واثرها على الاستقرار السياسي في الاردن(1990- 2006)، مجلة المستنصرية الدراسات العربية والدولية، العدد38، الجامعة المستنصرية، 2012.
36. عباس سليم زيدان، الثقافة الدينية لدى الصابئة المندائيين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد5،جامعة واسط، 2007.
37. عبد الأمير كاظم زاهد، مقاربات في اعادة تشكيل الهوية الوطنية، مجلة حولية المنتدى، المجلد1، العدد1، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، 2008.

38. عبد الجبار احمد عبدالـلـه، آليات منع الحرب الأهلية، مجلة العلوم السياسية، العدد34، جامعة بغداد، 2007

39. عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القـانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد279، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2003.

40. عبد الستار الكعبي، خارطة التنوع والتعدد في المجتمع العراقي ودورها في رسم الخارطة السياسية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3871، 2012.

41. عبد الوهاب العسال، الطوائف المسيحية في العراق بين الماضي والحاضر، مجلـة تحولات، العدد24، بيروت، تموز 2007.

42. عبير سهام مهدي، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنيـة.. العراق أنموذجاً، مجلة حوليـة المنتـدى، العـدد7، المجلـد1، المنتـدى الـوطني لأبحاث الفكر والثقافة، 2011.

43. عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنيـة وطـرق تعزيزهـا في العـراق، المجلـة السياسية والدولية، العدد22، الجامعة المستنصرية، 2014.

44. عـدنان قـادر عـارف زنكنـة، الهويـة الوطنيـة في الدولـة العراقيـة الموحـدة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد9، المجلد6، جامعـة كركـوك، 2014.

45. عزو محمد عبد القادر ناجي، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث، ج1، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2609، 2009.

46. عزو محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2189، العراق.

47. علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية "صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية"، مجلة المستقبل العربي، العدد337، مارس 2007.

48. علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق.. الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد390، بيروت، آب2011.

49. علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، يونيو 2013.

50. فائز صالح اللهيبي، إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد13، جامعة الموصل، 2009،.

51. فخر جاسم، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4270، العراق، 2013.

52. فلاح خلف كاظم الزهيري، الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة...حتمية الترابط، مجلة السياسية والدولية، العدد 22، الجامعة المستنصرية، 2014.

53. قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد1، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.

54. قيس جمال الدين، الحقوق في الدستور العراقي الدائم 2005، مجلة دراسات دولية، العدد38، جامعة بغداد، 2008.

55. لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007.

56. ليث عبد الحسن الزبيدي وزيد عدنان محسن، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية بين مؤشرات الأداء وعملية التقييم، مجلة قضايا سياسية، العدد35-36، جامعة النهرين، 2014.

57. ماجد عمران، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2011.

58. منى جلال عواد، الأقليات وحق المواطنة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد5، العدد18، جامعة تكريت، 2013.

59. مهدي الهاشمي، التركمان: التشتت العرق- مذهبي يفقدهم هويتهم الوطنية، مجلة العالم، العدد1123، بغداد، تشرين الأول 2014.

60. موفق محمد، مفهوم الاقلية وتعريفها في المواثيق الدولية، الحوار المتمدن، العدد 3168، 2010.

61. ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، مجلة السياسية والدولية، العدد18، الجامعة المستنصرية، 2011.

62. هوازن خداج، المواطنة والتعابير التعددية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1857، 2007.

63. هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد53، جامعة بغداد، 2012.

64. وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، مجلة دراسات اسلامية معاصرة، العدد6،جامعة كربلاء، 2012.

65. ياسر علي ابراهيم، اثر الرأسمالية في الثقافة السياسية في البلدان النامية، مجلة السياسية والدولية، العدد20، الجامعة المستنصرية، 2012.

66. ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية.. منظور المخاوف ومسارات البناء، مجلة الحوار المتمدن، العدد2576، 2009.

67. ياسين محمد حمد وعبد الجبار عيسى، التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع "دراسة مقارنة بين العراق والهند"، مجلة السياسية والدولية، العدد24، الجامعة المستنصرية، 2014.

سابعاً: الصحف والمؤتمرات والمحاضرات

1. ابراهيم الحيدري، هل يبحث العراقيون عن هوية، جريدة الشرق الأوسط، الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والنشر، العدد9319، 3 يونيو 2004.

2. سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة بملتقى التحولات السياسية وإشكالية

التنمية "واقع وتحديات"، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن علي- الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2008.

3. صافي الياسري، حقيقة الشبك، جريدة المدى، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، العدد453، بغداد، 2/8/ 2005.
4. عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2007- 2008.
5. عبد القادر عبد الكريم الحياتي، أصول مسيحيي العراق، جريدة بلادي اليوم، مؤسسة بلادي للإعلام، العدد780، 7 أيار 2015.
6. عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاستراضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لكلية القانون والسياسة، جامعة ديالى، 2010.

ثامناً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. ابراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية وإشكالية الهوية في العراق، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=64330

2. ابراهيم الساعدي، دراسة شاملة حول أصل التركمان في العراق، موقع منبر التركمان، 2011، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.alturkmani.com/makalaat/2011/20022011/3.htm

3. أحمد شبك، الشبك أصلهم ومنشأ نحلتهم، جريدة الإتحاد، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=47290

4. الاكراد والمشكلة الكردية، مقاتل الصحراء، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec02.do c_cvt.htm

5. الأمازينغ ومفهوم الأقلية، قسم البحوث والدراسات، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5ec40869-9801-430a-bc28-cc41a7fac58c

6. انطوان الصنا، حقوق الأقليات في العراق، بحث قدم في المؤتمر الموسع لدعم حالة حقوق الإنسان في العراقي الذي أقامته الجمعية العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، ولاية ميشيغان، 23/تموز/2011، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.ihrsusa.net/details-185.html

7. جمال الدين أبو عامر، الوحدة الوطنية مفاهيم وآليات، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.httpanjabba.blogspot.com/2011/04/blog-post_8734.html

8. عبد العظيم جبر حافظ، التعددية والسلم المدني.. حالة العراق، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، www.mcsr.net/news38

9. لقاء مكي، الكرد دروب التاريخ الوعرة، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، يونيو 2006.

10. نصرت مردان، الشبك "أصلهم، لغتهم، ديانتهم وأعدادهم"، ديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى، جنيف، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.cese.iq/kitabat/Kitabat_M/Kitabat-M-2010/Kitabat-M-92-04122010.htm

11. نظرة قانونية في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ندوة عقدت يوم 2004/3/14 في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، أنظر على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)،

www.fcdrs.com/nadawat/gov-managing.html

12. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة،

www.ar.wikipedia.org/wiki

تاسعاً: المصادر الأجنبية

1. A. Gökhan KAYILI، The Iraq Turkmen "1921- 2005"، The Institute of Economics and Social Sciences، Bilkent University، Ankara، Turkey، 2005.
2. Alois Stutzer and Bruno S. Frey، Political participation and procedural utility: An empirical study، European Journal of Political Research، University of Zurich، Switzerland، 2006.

3. Arshad Al-Hirmizi، The Turkmen Reality in Iraq، Publication of Kirkuk Foundation، First Edition، Istanbul، 2005.
4. Bruce Gilley، The meaning and measure of state legitimacy: Results for 72 countries، European Journal of Political Research، Princeton University، New Jersey، USA، 2006.
5. Carolina Curvale،dose political participation Affect political Stability، depatment of politics، New York university.
6. Eskisehir، Yezdlk ve Osmanli Yonetmnde Yezdler، Sosyal Bilimler Enstitüsü، Eskisehir Osmangazi Üniversitesi، 2006.
7. Hans Klein، The Right to political Participation and the Information Society، Paper Presented at Global Democracy Conference، Georgia Institute of Technology، Atlanta، May 29 – June 1 2005.
8. Ibrahim Sirkeci، Turkmen in Iraq and International migration of Turkmen، Report of the Institute of global Strategy، Bristol University، Ankara، Turkey، 2005.
9. Jorge Aragon، Political legitimacy and Democracy، Encyclopedia of Campaigns، Election and Electoral Behavior، Sage Publications،Saint Louis University،USA.

10. Jorunn J. Buckley، The Mandaeans "Ancient Texts and Modern People، American Academy of Religion & Oxford University، Oxford، U.K، 2002.
11. Martin Kahanec and other، Ethnic in the European Union: An Overview، Institute for the Study of Labor، University of Bologna،December 2010.
12. Martin paldam، dose economic growth lead to political stability، university of Aarhus.
13. Naira Marmaryan، Minority Concept and Related issues، SCIENTIFIC University of Rousse، volume 49، Series 5.2، 2010.
14. Rebecca Weitz and Matthew S، Political Participation and Quality of Life، Inter –Amrecan Development Bank Banco Interamericano De Desarrollo، Felipe Herrera library، Columbia University، July 2008.
15. Saad Salloum، Minorities in Iraq "Memory، Identity and Challenges، Masarat for Cultural and Media development، First edition، Beirut، 2013.
16. Sebastian Maisel، Yezidis in the New Iraq، The Middle East Institute، 2008.

17. Timothy and Torsten Pesson، The Logic of Political Violence، London School of Economice، IIES، Stockholm University and CIFAR، December 2009.
18. Ulrike Sehuerkens، Ethnic، Racial and Religious Minorities، Focle des Hautes Ftudes en Sciences Sociales، vol 5، Paris، France.

الفهرس

فهرست الأشكال








شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تلفاكس: 5330508 6 962+

E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع

عمّان - الأردن

مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس: 08 05 533 6 962+

E-mail:alremalpub@live.com

